

Distr.: General
8 December 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ١٣٠ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعدية
الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة
و/أو مجلس الأمن

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

المحتويات

الصفحة

٥	أولا - مقدمة
٦	ثانيا - لمحة عامة عن الاحتياجات من الموارد للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣
١٣	ثالثا - ملاحظات وتوصيات عامة
٣٧	رابعا - توصيات محددة بشأن الاحتياجات من الموارد
٣٧	ألف - المجموعة المواضيعية الأولى: المبعوثون الخاصون والمبعوثون الشخصيون والمستشارون الخاصون للأمين العام
٤٧	باء - المجموعة المواضيعية الثانية: أفرقة ومجموعات وفرق رصد الجزاءات

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.



الرجاء إعادة استعمال الورق

181212 181212 12-62407 (A)



٥٤	جيم - المجموعة المواضيعية الثالثة: مكاتب الأمم المتحدة ومكاتب دعم بناء السلام والمكاتب المتكاملة واللجان
٨٥	دال - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان
١٠٩	هاء - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق
١٢٥	خامسا - التوصيات بشأن الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها
١٢٧	المرفق بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا - الموظفون المقرر نشرهم خلال سنة ٢٠١٣

البعثات السياسية الخاصة

المجموعة المواضيعية الأولى

- المستشار الخاص للأمين العام بشأن ميانمار
- المستشار الخاص للأمين العام بشأن قبرص
- المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية
- المبعوث الشخصي للأمين العام بشأن الصحراء الغربية
- المبعوث الخاص للأمين العام بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)
- ممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية
- مكتب الممثل الخاص المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا
- مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان
- المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن

المجموعة المواضيعية الثانية

- فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا
- فريق الخبراء المعني بليبيا
- فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار
- فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية
- فريق الخبراء المعني بالسودان
- فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
- فريق الخبراء المعني بجمهورية إيران الإسلامية
- فريق الخبراء المعني بليبيا
- فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) بشأن تنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات
- دعم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن منع انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل
- المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب

المجموعة المواضيعية الثالثة

- مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا
- مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى
- مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو
- مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال
- مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون
- دعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة
- مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا
- مكتب الأمم المتحدة في بوروندي
- مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان
- مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لمنطقة وسط أفريقيا
- بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

بعثتا الأمم المتحدة لتقديم المساعدة

- بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان
- بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في نسخ مسبقة لستة تقارير أعدها الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعدى الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (A/67/346 و Add.1-5). والتقت اللجنة الاستشارية، خلال نظرها في التقارير، بممثلي الأمين العام الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية.

٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه من مجموع ٣٣ بعثة سياسية خاصة ناشئة عن مقررات الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن، قدم الأمين العام احتياجات مقدرة بمبلغ صافيه ٣٠٠ ٦٩٧ ٥٥٤ دولار لما عدده ٣٢ من تلك البعثات لعام ٢٠١٣. وأوضح الأمين العام أن الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٣ لمكتب الممثل الخاص المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا ستقدم في إضافة مستقلة عندما يتم تحديد احتياجات المكتب (A/67/346، الفقرات ٣ و ٤ و ١٠). وقد صدر هذا التقرير لاحقاً بوصفه الوثيقة A/67/346/Add.6. وعلاوة على ذلك، قُدم مقترح لإعادة تصنيف رتبة وظيفه الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو من أمين عام مساعد إلى وكيل الأمين العام في (A/67/346/Add.7). وبالإضافة إلى ذلك، ستعرض الاحتياجات من الموارد لمكتب المستشار الخاص للأمين العام بشأن ميانمار، الصادرة ولايته عن الجمعية العامة، في بيان عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية وفقاً للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية، رهنا بما تتخذه اللجنة الثالثة للجمعية العامة من إجراءات. وترد تلك الاحتياجات أيضاً في تقرير الأمين العام (A/67/346 و Add.1) بغية توحيد الاحتياجات الإجمالية من الموارد لجميع البعثات السياسية الخاصة.

٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مقترحات الأمين العام لميزانية البعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠١٣ ترد كما في السابق، مجمعة في إطار ثلاث مجموعات مواضيعية (A/67/346/Add.1-3)، بينما تقدم الاحتياجات من الموارد لأكثر بعثتين، (وهما بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق) بشكل منفصل (A/67/346/Add.4 و 5). وفي هذا التقرير، تُبرز اللجنة الاستشارية الاحتياجات الإجمالية من الموارد للبعثات السياسية الخاصة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (الفرع ثانياً)، وتقدم ملاحظات وتوصيات عامة بشأن إدارة الموارد وتنظيمها، والمجالات التي تتطلب التحسين (الفرع ثالثاً)، وتقدم توصيات تتعلق بالموارد المقترحة لبعثات محددة (الفرع رابعاً). وسيصدر تقريراً للجنة عن ميزانية عام ٢٠١٣ لمكتب الممثل الخاص المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة

الدول العربية المعني بسوريا وبشأن إعادة تصنيف وظيفة واحدة بمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو في وثيقتين منفصلتين (A/67/604/Add.1 و 2).

ثانياً - لمحة عامة عن الاحتياجات من الموارد للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣

٤ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة قد وافقت على اعتماد صافيه ١٠٨٣ ٠٣٦ ٣٠٠ دولار للبعثات السياسية الخاصة في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (القرار ٦٦/٢٤٨ ألف). ووافقت الجمعية العامة على ميزانيات ٣٢ بعثة لعام ٢٠١٢ (باستثناء مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن؛ انظر الفقرتين ٩ و ٦٠ (أ) أدناه). بمبلغ مجموعه ٣٠٠ ١٩٠ ٦٣١ دولار، في ضوء المبلغ المعتمد لفترة السنتين، ويشمل (أ) ٨٠٠ ٣٨٣ ٥٨٣ دولار لما عدده ٢٩ بعثة في قرارها ٦٦/٢٤٧؛ و (ب) ٥٠٠ ٨٠٦ ٤٧ دولار لما عدده ٤ بعثات في قرارها ٦٦/٢٦٣. وأذنت الجمعية العامة أيضاً للأمين العام في قرارها ٦٦/٢٤٧ أن يدخل في التزامات للمحكمة الخاصة لسيراليون بمبلغ لا يتجاوز ٤٠٠ ٦٦ ٩٠ دولار، وهو مبلغ لم تكن الجمعية العامة قد خصصته بعد أثناء نظر اللجنة في المقترحات. ونتيجة لذلك، يصل الرصيد الحالي للاعتماد المخصص للبعثات السياسية الخاصة في إطار الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى مبلغ ٦٠٠ ٧٧٩ ٤٤٢ دولار (A/67/346)، الموجز والفقرات ١ إلى (١١).

٥ - وتبلغ الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠١٣ لمجموع ٣٢ بعثة من البعثات السياسية الخاصة ما صافيه ٣٠٠ ٦٩٧ ٥٥٤ دولار (A/67/346، الفرع ثانياً)، مما يمثل انخفاضاً بمبلغ ٦٩ مليون دولار، أو بنسبة ٩ في المائة، مقارنة بالاعتماد المرصود لعام ٢٠١٢. ووفقاً لما ذكره الأمين العام، تعكس مستويات الموارد المقترحة للبعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠١٣ انخفاضاً بنسبة ١٤ في المائة في إطار البعثات التي كانت قائمة في عام ٢٠١١ وتستمر في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، وعددها ٢٩ بعثة (المرجع نفسه، الفقرة ٣٠). ويتضمن الجدولان ١ و ٢ في تقرير الأمين العام معلومات بشأن الاحتياجات من الموارد للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ حسب البعثة وفئة الإنفاق الرئيسية. ويتضمن الجدول أدناه موجزاً للاحتياجات من الموارد لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ حسب فئة الإنفاق الرئيسية.

الجدول ١

موجز الاحتياجات المقدرة حسب فئة الإنفاق الرئيسية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاحتياجات لعام ٢٠١٣		٢٠١٢					
الفرق للفترة ٢٠١٣-٢٠١٢	الاحتياجات غير المتكررة	الاحتياجات المتكررة	المجموع	الفرق	النفقات المقدرة	الاعتمادات	فئة الإنفاق
(١)-(٤)=(٧)	(٦)	(٣)-(٤)=(٥)	(٤)	(٦)-(١)=(٣)	(٢)	(١)	
(١٠٤٠٥,٩)	-	٨٦٠٩,٩	١٥٦٤٩,٥	٧٠٣٩,٦	١٩٠١٥,٨	٢٦٠٥٥,٤	أولاً - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة
١٤٤٢,٤	-	٣٣٢٧٨٣,٩	٣٠٠٣٨١,٠	(٣٢٤٠٢,٩)	٣٣١٣٤١,٥	٢٩٨٩٣٨,٦	ثانياً - الأفراد المدنيون
(٦٠٠٤١,٥)	٩٣٥٠,١	٢١٤٤١٩,٦	٢٣٨٦٦٦,٨	٢٤٢٤٧,٢	٢٧٤٤٦١,١	٢٩٨٧٠٨,٣	ثالثاً - التكاليف التشغيلية
(٦٩٠٠٥,٠)	٩٣٥٠,١	٥٥٥٨١٣,٤	٥٥٤٦٩٧,٣	(١١١٦,١)	٦٢٤٨١٨,٤	٦٢٣٧٠٢,٣	المجموع

(أ) بعد احتساب النقص في الإنفاق أو التجاوز في الإنفاق لعام ٢٠١٢.

(ب) باستثناء اعتماد عام ٢٠١٢ والنفقات المقدرة لمكتب الممثل الخاص المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا.

٦ - واستفسرت اللجنة الاستشارية بشأن النفقات التي تكبدتها البعثات السياسية الخاصة خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١ وتلقت المعلومات المبينة في الجدول ٢ أدناه.

الجدول ٢

النفقات خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١

بدولارات الولايات المتحدة

النفقات	عدد البعثات	
٤٠٤٥١٦٥٠٧	٢٩	٢٠٠٨
٤٤٧٤١٧٤٦٣	٢٩	٢٠٠٩
٥٥٠٤٣٣٤٩٩	٣٠	٢٠١٠
٦٢٦١٤٧٧٤٤	٣٣	٢٠١١

الاعتماد الإضافي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣

٧ - وفقاً لما هو مبين في المرفق الثالث لتقرير الأمين العام، في حال وافقت الجمعية العامة على المبلغ الذي يقترحه الأمين العام للاحتياجات من الموارد لعام ٢٠١٣ لمجموع ٣٢ بعثة من البعثات السياسية الخاصة (A/67/346 و Add.1-5) ومع احتساب التجاوز المتوقع في

الإنفاق بمبلغ ١ ١١٦ ١٠٠ دولار لعام ٢٠١٢، سيتعين على الجمعية العامة تخصيص اعتماد إضافي مقداره ١١ ٠٣٣ ٨٠٠ دولار وفقا للفقرة ١١ من المرفق الأول لقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ (A/67/346، الفقرة ١٠).

٨ - وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن مبلغ ١١٣ ٠٣٣ ٨٠٠ دولار الذي يمثل زيادة على الاعتماد الموافق عليه لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ بمبلغ ١ ٠٨٣ ٠٣٦ ٣٠٠ دولار لن يشمل احتياجات عام ٢٠١٣ لمكتب الممثل الخاص المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا، حيث قدمت مقترحات الموارد المتعلقة بهذا البند بشكل منفصل (A/67/346/Add.6)، وانظر أيضا الفقرتين ٢ و ٣ أعلاه). وتلاحظ اللجنة أن الأمين العام قد اقترح احتياجات مقدرة بمبلغ ١٢ ٢٦١ ٨٠٠ دولار لعام ٢٠١٣ لمكتب الممثل الخاص المشترك المعني بسوريا، بحيث أصبح مجموع مبلغ الاحتياجات الإضافية للبعثات السياسية الخاصة يصل إلى ١٢٥ ٢٩٥ ٦٠٠ دولار زيادة على الاعتماد الموافق عليه للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

٩ - وبالإضافة إلى ذلك، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاحتياجات الأولية من الموارد لعام ٢٠١٢ لمكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن، ومبلغها ٩٠٠ ٩٨٨ ١ دولار، كانت قد مُولت من خلال آلية الأمين العام للنفقات غير المنظورة والنفقات الاستثنائية (A/67/346/Add.1، الفقرة ١٨١).

الاحتياجات من الموظفين لعام ٢٠١٣

١٠ - ترد في الجدول ٣ من تقرير الأمين العام (A/67/346) إجمالي قوام ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٣ لما عدده ٣٢ بعثة (باستثناء مكتب الممثل الخاص المشترك المعني بسوريا) حسب الفئة والرتبة. ويُقترح في المجموع ٤ ٠٩٥ موظفا في الوثائق A/67/346/Add.1-5، مقابل ٤ ٨٠٠ موظف معتمد لعام ٢٠١٢. وتعكس مقترحات الأمين العام المتعلقة بالوظائف لعام ٢٠١٣ انخفاضا صافيه ٧٠٥ وظائف. ويوضح الأمين العام أن أكبر بعثتين تسهمان إلى حد كبير في ما يحدث من تغييرات في ملاك الموظفين لعام ٢٠١٣، حيث يعزى إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان انخفاض قدره ٦٢٨ وظيفة وإلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق انخفاض قدره ٨٦ وظيفة (المرجع نفسه، الفقرة ٥٨؛ وانظر أيضا الفرع رابعا - دال وهاء أدناه).

١١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية مع ذلك أن الأمين العام قد طلب لمكتب الممثل الخاص المشترك المعني بسوريا زيادة ٦١ وظيفة لعام ٢٠١٣ (A/67/346/Add.6، الجدول ٢). ومع مراعاة هذه الوظائف الجديدة المقترحة، يصبح صافي الانخفاض المسجل في البعثات

السياسية الخاصة لعام ٢٠١٣ ما عدده ٦٤٤ وظيفة بدلا من ٧٠٥ وظائف (انظر الفقرة ١٠ أعلاه).

١٢ - ويوضح الأمين العام بأنه على الرغم من أن الجهود المبذولة لخفض التكاليف قد أدت إلى انخفاض في الاحتياجات لعام ٢٠١٣، فإن تكاليف الموظفين لم تظل تُمثل أكبر تكلفة للبعثات السياسية الخاصة فحسب، بل إنها زادت لأسباب تُعزى أساساً إلى تحسن معدل شغل الوظائف. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول ٢ الوارد في التقرير أن تكاليف الموظفين الدوليين تبلغ ٤٠٠ ٣٧٣ ٢٢٥ دولار لعام ٢٠١٣، مما يمثل زيادة بمبلغ ٢٠٠ ١١٨ دولار. ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الزيادة في الاحتياجات المتعلقة بالموظفين الدوليين يمكن أن تُعزى إلى عدة عوامل، منها التعجيل بنشر الموظفين في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (مع اقتراح إنشاء ١٦ وظيفة جديدة)، وانخفاض معدلات الشواغر في عدة مكاتب وبعثات، فضلا عن التغييرات في جداول المرتبات وتسويات مقر العمل. وبوجه خاص، سجل كل من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال ولجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لمنطقة وسط أفريقيا انخفاضا في معدلات الشواغر المدرجة في ميزانياتها بنسبة تتراوح بين ٥ و ١٠ في المائة عند مقارنتها بمقترحة ميزانية عام ٢٠١٢، مما يعكس الاتجاه الذي لوحظ مؤخرا في معدلات الشواغر. وتلاحظ اللجنة التقدم المحرز في خفض معدلات الشواغر.

١٣ - وفيما يتعلق بالزيادة في عدد الأفراد المقدمين من الحكومات لعام ٢٠١٣ (١٠٠ ٣٣٤ دولار)، أُبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأن الزيادة تعكس الخبراء الإضافيين الذين تحتاجهم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وعددهم ١٥ خبيرا، لمساعدة حكومة ليبيا في تعزيز الجهاز القضائي وإدارتي الادعاء والسجون. وكان من المتوقع إتمام النشر المعجل لهؤلاء الأفراد بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

١٤ - وطلبت اللجنة الاستشارية معلومات بشأن معدلات الشواغر المدرجة في الميزانية للبعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠١٣، مقارنة بمعدلات الشواغر الفعلية لعام ٢٠١٢ (انظر الجدول ٣).

الجدول ٣

معدلات الشواغر المدرجة في الميزانية لعام ٢٠١٣ ومعدلات الشواغر الفعلية حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢

المستشارون العسكريون	المستشارون	الوحدات	مستشارو الشرطة	الموظفون الدوليون	الموظفون من الفئة الفنية	الموظفون الوطنيون	متطوعو الأمم المتحدة
مدرج في الميزانية الفعلية	مدرج في الميزانية الفعلية	مدرج في الميزانية الفعلية	مدرج في الميزانية الفعلية	مدرج في الميزانية الفعلية	مدرج في الميزانية الفعلية	مدرج في الميزانية الفعلية	مدرج في الميزانية الفعلية
مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا	٥٠	-	لا ينطبق	صفر	١٠٠	١٠	٩
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى	٥٠	لا ينطبق	لا ينطبق	صفر	٢٥	١٤	١٢
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو	١٠	٥٠	لا ينطبق	لا ينطبق	١٠	١٠	٥
مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	١٢	١٠	١٧
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	٣٠	١٣	٨
لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة	صفر	١٠٠	لا ينطبق	لا ينطبق	١٠	صفر	صفر
مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	٥	صفر	صفر
مكتب الأمم المتحدة في بوروندي	صفر	صفر	لا ينطبق	لا ينطبق	٩	٥	١٣
مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	٥	٣	صفر
مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لمنطقة وسط أفريقيا	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	٥	صفر	١٧

(ب) تأجيل حيازة المعدات الرئيسية والتشييد والمرافق حيثما كان ذلك ممكناً؛ مع تلبية الاحتياجات الجديدة عن طريق إعادة ترتيب أولويات الموارد المتاحة والحد من الاستثمار في المعدات والمرافق بالاقصصار على الاحتياجات التشغيلية الأساسية؛

(ج) استعراض الملاك الوظيفي القائم تمشياً مع انتهاء المهام أو نقلها إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية (مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون)

(د) إجراء استعراض استراتيجي داخلي وإعادة مواءمة الموارد مع البيئة السياسية الحالية، وأولويات التنمية، وقضايا حقوق الإنسان والظروف الأمنية (بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان) (للاطلاع على التفاصيل، انظر الفرع رابعا - دال أدناه)؛

(هـ) إجراء استعراض على نطاق البعثة بهدف ترشيد العمليات وتحديد أولويات الاحتياجات من الموارد دون أن يكون لذلك تأثير على الأنشطة التي صدر بها تكليف (بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق) (انظر الفرع رابعا - هاء أدناه).

١٧ - وطلبت اللجنة الاستشارية معلومات بشأن ترتيبات تقاسم التكاليف في البعثات الميدانية وأبلغت بأن البعثات العاملة في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية لديها ترتيبات غير رسمية لتقاسم التكاليف في مجالات الدعم التشغيلي، بما في ذلك عمليات الإجلاء والبعثات الأساسية ونشر الموظفين المؤقتين لمساعدة بعضها البعض.

١٨ - ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن عددا من المبادرات الرئيسية إنما هي نتيجة قرارات استراتيجية محددة لا تحقق بالضرورة أوجه كفاءة مستدامة ودائمة في الميزانيات المقبلة. ولئن كان وضع الأولويات الاستراتيجية واستعراضها جزءاً من العملية السنوية، لا بد من توقع استمرار إرجاء أنشطة من قبيل اقتناء الأصول لأنها ليست مستدامة في الأجلين المتوسط والطويل، دون أن يؤثر ذلك سلباً على تنفيذ الولايات. وأبلغت اللجنة أيضاً أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، باعتبارهما المحركين الرئيسيين وراء خفض الاحتياجات لعام ٢٠١٣ (بمبلغ ٤٥ مليون دولار في الأولى و ٣٠,٥ مليون دولار في الثانية) قد نفذتا طائفة من الأنشطة الرامية إلى خفض التكاليف دون التأثير في تنفيذ ولايتهما. وتشمل هذه الأنشطة إغلاق المكاتب في المقاطعات وتحسين الاحتياجات الأمنية بخفض عدد أفراد الأمن في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق واعتماد هيكل وظيفي في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان يتسم بالمرونة والقدرة على التنقل.

١٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية التدابير التي اتخذها الأمين العام لخفض الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠١٣، بما في ذلك تحقيق أوجه الكفاءة المستدامة في التكاليف التشغيلية.

وتشير اللجنة إلى الملاحظة التي أبدتها في سياق استعراضها للميزانية المقترحة لعمليات حفظ السلام من أن الإبلاغ عن تقييم تأثير تدابير زيادة الكفاءة على الولاية وتقديم الخدمات لا يزال ضعيفا (A/66/178، الفقرة ٨٦). وأشارت اللجنة كذلك إلى أنها أعربت أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ عن أسفها لعدم تضمين المقترح معلومات محددة تربط بين تأثير تدابير زيادة الكفاءة والاحتياجات من الموارد. وترى اللجنة أن الميزانية المقترحة للبعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠١٣ تفتقر إلى نفس المعلومات. وبناء عليه، تكرر اللجنة التأكيد على ضرورة أن يُدرج في مقدمة الميزانيات المقترحة موجز يتضمن أبرز تدابير زيادة الكفاءة، إلى جانب معلومات بشأن الموارد التي توقّرت، أو التي يتوقع أن تتوفر، بفضل تنفيذ تلك التدابير (انظر A/66/7، الفقرة ٦٠).

٢٠ - وفي حين ترحب اللجنة الاستشارية بالخطوات المتخذة لتنسيق الأنشطة وتحقيق مكاسب من زيادة الكفاءة، فإنها ترى أن المعلومات المقدمة في تقرير الأمين العام بشأن الاحتياجات المخفضة لعام ٢٠١٣ غير وافية لافتقارها إلى الوضوح بشأن مدى تيسر الوفورات من خلال تحسين التخطيط وإدارة الميزانية، بما في ذلك إلغاء الوظائف التي ظلت شاغرة فترة طويلة، أو من خلال تحقيق مكاسب مستدامة من حيث الكفاءة. وتوصي اللجنة بأن يحدد الأمين العام بوضوح في مقترحات الميزانية المقبلة العوامل الرئيسية التي تستند إليها مقترحاته وأن يضع جردا كميا للنتائج ذات الصلة. وتشدد اللجنة على ضرورة تنفيذ التخفيضات والتدابير الرامية إلى تحقيق أوجه الكفاءة بطريقة لا تمس بتنفيذ الأنشطة المقررة للبعثات أو تعرض للخطر سلامة وأمن أفراد البعثة ومبانيها.

ثالثا - ملاحظات وتوصيات عامة

حالة الولايات والبعثات المنشأة في عام ٢٠١٢

٢١ - يقدم الأمين العام في الفقرات ١٢ إلى ١٤ من تقريره (A/67/346) معلومات بشأن حالة الولايات الموكولة إلى بعثة، وهي البعثات التي يطلب في تقريره احتياجاتها من الميزانية لعام ٢٠١٣، وذلك على النحو التالي: (أ) ١٠ بعثات لها ولايات مفتوحة؛ و (ب) بعثتان تنتهي ولايتهما في ٢٠١٤ أو بعده؛ و (ج) ١٤ بعثة تنتهي ولاياتها في عام ٢٠١٣؛ و (د) بعثة واحدة قيد النظر لدى الجمعية العامة؛ و (هـ) ٥ بعثات تنتهي ولاياتها في عام ٢٠١٢، لكن من المتوقع أن تقوم الجمعية العامة أو مجلس الأمن بتمديد ولاياتها حتى عام ٢٠١٣. ويشير الأمين العام إلى أنه، وقت تقديم تقاريره المتعلقة بالبعثات

السياسية الخاصة، لم تكن هناك بعثة قائمة يتوقع أن تنتهي ولايتها في عام ٢٠١٣ (المرجع نفسه، الفقرة ٢٠).

٢٢ - ومن أصل البعثات السياسية الخاصة الـ ٣٣، فيما يلي البعثات الثلاث التي أنشئت خلال عام ٢٠١٢ (المرجع نفسه، الفقرات من ١٧ إلى ١٩، و A/67/346/Add.6، الفقرة ١٨):

(أ) مكتب المبعوث الخاص المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا (الذي سُمي لاحقاً مكتب الممثل الخاص المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا): وسينقل مقره من جنيف إلى القاهرة ويُنشئ مكتباً في دمشق؛

(ب) مكتب المبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان: ومقره في نيويورك ولديه وجود أيضاً في كل من الخرطوم وجوبا؛

(ج) مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن: ويقع مقره في نيويورك ولديه مكتب في صنعاء (انظر أيضاً الفرع رابعا - ألف أدناه).

٢٣ - وتدرك اللجنة الاستشارية أنه بالنظر إلى الاختلاف الكبير بين البعثات السياسية الخاصة الـ ٣٣ من حيث ولاياتها وحجمها وظروف عملها وحالتها في الميدان، ينبغي أن تُراعى جميع المتغيرات لدى وضع معايير تحديد مواقع البعثات من أجل تيسير اضطلاع كل بعثة بولايتها بأقصى قدر من الكفاءة والفعالية. وبناء عليه، ترى اللجنة أنه ينبغي أن تكون مواقع البعثات، بصفة عامة، داخل البلدان التي تتعلق بها ولاياتها أو على مقربة منها. وعلاوة على ذلك، تشير اللجنة إلى أن الجمعية العامة طلبت في قرارها ٢١١/٤٤، من جميع الأجهزة والمنظمات والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إنشاء مقار عمل مشتركة على المستوى القطري. وفي هذا الصدد، تكرر اللجنة توصيتها بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل التماس فرص اشتراك كيانات الأمم المتحدة في المقار في جميع مراكز العمل امتثالاً لقرارها ٢١١/٤٤ (انظر A/67/484، الفقرة ٢٦). أما فيما يخص البعثات المندرجة ضمن المجموعة المواضيعية الثانية، ترى اللجنة أن مقارها ينبغي أن تكون في بلدانها، مع تبرير أي استثناء على أساس كل حالة على حدة (انظر أيضاً الفرع رابعا - باء أدناه).

شكل مقترحات الميزانية وطريقة عرضها لعام ٢٠١٣

٢٤ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أنها أعربت لدى استعراضها لميزانيات البعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠١٢ (A/66/7/Add.12، الفقرة ٧) عن رأي مفاده أن تقرير الأمين العام يفتقر

إلى تحليل كاف للقضايا الشاملة المتصلة بالبعثات السياسية الخاصة، وأنه سيكون من المفيد أن تتضمن مقترحات الميزانية المقبلة معلومات بشأن القضايا الشاملة التي تؤثر في احتياجات البعثات السياسية الخاصة من موارد الميزانية. وأعربت اللجنة الاستشارية أيضا عن رأي مفاده أن التقارير المقبلة ينبغي أن تشمل، في جملة أمور، المعلومات والتحليلات المتعلقة بالعوامل التي تشكل أساس مستوى الموارد المقترح؛ وتدابير الكفاءة المخطط لها أو التي جرى تنفيذها؛ والمبادرات المخطط لها من أجل تعزيز تنفيذ الولايات تنفيذاً فعالاً؛ وأثر المبادرات الجارية، من قبيل استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي وإصلاحات إدارة الموارد البشرية.

٢٥ - وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام أدرج في مقترحاته لميزانية عام ٢٠١٣ معلومات تتعلق فقط بما يلي: (أ) المسائل الشاملة المؤثرة في احتياجات البعثات السياسية الخاصة من موارد الميزانية؛ و (ب) استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، بما في ذلك تنفيذ مشروع خدمات الدعم الشامل للبعثات في عمليات الشراء والاقتناء؛ و (ج) التدابير المتخذة لخفض التكاليف المتعلقة بالبرامجيات والخدمات الاستشارية والسفر؛ و (د) العملية والمعايير التي يتبناها الأمين العام لتحديد ما إذا كان سيقدم توصية بجعل بعثة ما بعثة متكاملة (A/67/346، الفقرات ٣٠ إلى ٤٨). وترى اللجنة أن التقارير لا تزال تفتقر إلى ما يكفي من المعلومات بشأن عدة قضايا شاملة أخرى تؤثر في جميع البعثات، وأن هناك مجالاً لزيادة تحسين اتساق المعلومات المقدمة في التقارير. وترى اللجنة أن الجمعية العامة ينبغي أن تطلب إلى الأمين العام مواصلة تحسين طريقة عرض مقترحاته لميزانية البعثات السياسية الخاصة ومحتواها عن طريق تقديم معلومات مستفيضة بشأن المسائل الشاملة في شكل مماثل لشكل التقرير المتعلق بالاستعراض العام لتمويل عمليات حفظ السلام، مع تزويد اللجنة بمعلومات مالية تكميلية أكثر تفصيلاً بغية تيسير نظر الجمعية العامة في المسائل واتخاذ القرار بشأنها.

٢٦ - وفيما يتعلق بأطر الميزنة القائمة على النتائج، ترى اللجنة الاستشارية أنه يمكن تحسين عدد من الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المتعلقة ببعض البعثات توخياً لمزيد من الوضوح والدقة فيما يتعلق بما يمكن للبعثات المعنية أو ما ينبغي لها أن تحققه فيما يتعلق بالولايات والأنشطة ذات الصلة. وتشير اللجنة إلى رأيها الذي سبق أن أعربت عنه في تقريرها بشأن مقترحات الميزانية لعمليات حفظ السلام بأنه انطلاقاً من تصور لها لدورها في عملية استعراض الميزانية، فإن الأطر المنطقية بحاجة إلى تحسين إن أريد لها تمكين الدول الأعضاء من تقييم مدى فعالية تنفيذ الولايات، فضلاً عن تلبية الاحتياجات المحددة للأمانة العامة لكي تستخدم هذه الأطر كأدوات للتخطيط والرصد (A/66/718، الفقرة ١٠).

عرض الاحتياجات الإجمالية من الموظفين

٢٧ - تلاحظ اللجنة الاستشارية من تقرير الأمين العام أن الاحتياجات من الموظفين تشكل الحصة الكبرى، وهي ٥٤ في المائة، من الموارد المطلوبة لعام ٢٠١٣ (A/67/346، الفقرة ٥٧). وتلاحظ اللجنة كذلك أنه بالإضافة إلى الأفراد المدنيين (الموظفون الدوليون والوطنيون ومتطوعو الأمم المتحدة والمساعدة المؤقتة العامة)، ثمة أفراد آخرون تستخدمهم البعثات ويدرجون في الميزانية تحت بند التكاليف التشغيلية. وتلاحظ اللجنة أن المعلومات الواردة في الميزانيات المقترحة لعام ٢٠١٣ بشأن الاحتياجات الإجمالية من الموظفين في إطار الأفراد المدنيين والتكاليف التشغيلية ليست بالمعلومات التي يسهل الوصول إليها. وترى اللجنة أن الميزانيات المقبلة للبعثات السياسية الخاصة ينبغي أن تتضمن معلومات شاملة بشأن الاحتياجات من الموظفين تشمل جميع فئات الموظفين وغيرهم من الأفراد الذين تستخدمهم البعثات، من قبيل الأفراد المقدمين من الحكومات والخبراء الاستشاريين والمتعاقدين، مع تقديم مبررات لاستخدام مختلف فئات الموظفين.

٢٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية مقترحات الأمين العام بشأن نقل الوظائف وإعادة تنسيقها وإعادة تصنيفها وتغيير أسمائها في عدد من البعثات، وقد طلبت معلومات بشأن جميع البعثات في هذا الصدد، بما في ذلك المعدل الحالي لشغل الوظائف المعنية. وتلقت اللجنة مصفوفة بتلك المعلومات فيما يتعلق بكل من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وهي مصفوفة لا تبين معدل شغل الوظائف إلا فيما يخص الوظائف الـ ٥٠ المقترح نقلها في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (٦ منها شاغرة). وتوصي اللجنة بتقديم معلومات عن عمليات النقل وإعادة التنسيب المقترحة، مشفوعة بمعدل شغل تلك الوظائف، في جميع البعثات السياسية الخاصة إلى الجمعية العامة وقت نظرها في الميزانيات المقترحة للبعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠١٣. وعلاوة على ذلك، تكرر اللجنة الاستشارية رأيها بأنه ينبغي أن يُطلب إلى الأمين العام أن يقوم، على أساس متواصل، باستعراض الاحتياجات من الموظفين بغية تحديد ما إذا كانت المهام القائمة لا تزال ضرورية. وما زالت اللجنة ترى بصفة عامة ضرورة إلغاء الوظائف التي لم تعد مطلوبة وتقديم مبررات وافية لأي وظائف جديدة (انظر A/66/7/Add.12، الفقرة ٢٢).

عقود الوظائف العليا

٢٩ - طلبت اللجنة الاستشارية معلومات بشأن أنواع العقود الممنوحة لكبار الموظفين في البعثات السياسية الخاصة وأبلغت بأن الغالبية العظمى من كبار الموظفين يعملون بعقود محددة المدة باستثناء: (أ) المبعوث الشخصي للأمين العام بشأن الصحراء الغربية ("عقد فترة العمل الفعلي")؛ و (ب) المستشار الخاص للأمين العام المعني بالتركيز على مسؤولية الحماية (دولار واحد سنويا)؛ و (ج) المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) (دولار واحد سنويا).

النسب فيما يتعلق بموجودات المركبات والحواسيب

٣٠ - أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، أنه لمساعدة كل بعثة على تقدير احتياجاتها من الموارد، استُخدم دليل الأمانة العامة للتكاليف والنسب القياسية الذي يبين المخصصات القياسية من المعدات واللوازم المستخدمة في جميع بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية، وذلك كأساس لتقدير الاحتياجات لدى وضع مقترحات الميزانية لعام ٢٠١٣ للبعثات السياسية الخاصة. وتلقت اللجنة معلومات بشأن التوزيع المقترح للمركبات ومعدات الحواسيب في جميع البعثات لعام ٢٠١٣ (انظر الجدولين ٤ و ٥). ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة أن التوزيع القياسي للمركبات وأجهزة الحواسيب يعكس عدد الأفراد المعدل حسب معدلات الشواغر، بدلا من القوام الموافق عليه.

الجدول ٤

التخصيص المقترح للمركبات لعام ٢٠١٣

الموظفون المعتمدون ^(١)	عدد الموظفين حسب معدل الشواغر ^(١)	التخصيص حسب النسب القياسية ^{(ب) (ج)}	الموجودات المقترحة ^{(ب) (ج)}	الفرق النسبية (النسبية المتوقعة)
٨	٨	٤	٧	٨٤
٢٧	٢٦	٩	١٥	٦١
١١٦	١٠٦	٣٨	٥٦	٤٧
٢٥	٢٤	١١	١٦	٤٧

مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا

مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لمنطقة وسط أفريقيا

مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان

الموظفون المعتمدون ^(أ)	عدد الموظفين حسب معدل الشواغر ^(ب)	التخصيص حسب النسب القياسية ^(ب) (ج)	الموجودات المقترحة ^(ب) (ج)	الفرق النسبية (النسبة المئوية)
مكتب الأمم المتحدة في بروندي	٨٤	٣٢	٤٥	٤٢
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو	٩٤	٣٥	٤٦	٣٠
مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال	٧٢	٣٠	٣٧	٢٦
بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا	١٨٤	٧٣	٨٧	١٩
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون	٦٣	١٩	١٩	١
بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق	٤٥٢	١٧٤	١٦٢	(٧)
دعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة	١١	٤	٣	(٣٢)
مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا	٢٨	١٢	٧	(٤٢)
بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان	٦٧٥	٢٢٨	١١٠	(٥٢)
المجموع	٢٠٤١	١٨٢٧	٦١٠	(٩)

(أ) يشمل الموظفون الدوليين والموظفون الوطنيين من الفئة الفنية ومتطوعي الأمم المتحدة والأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (المراقبون العسكريون والشرطة العسكرية وضباط الشرطة المدنية).

(ب) يشمل مركبات كبار الشخصيات ومركبات الدفع الرباعي والمركبات المتوسطة الحجم، مع استثناء المركبات المخصصة لنقل القوات ومركبات الخدمات والحافلات والعربات الكهربائية.

(ج) استنادا إلى المعدات القياسية المبينة في دليل التكاليف والنسب القياسية.

الجدول ٥

التخصيص المقترح لأجهزة الحاسوب لعام ٢٠١٣

الحواسيب (ب، ج)						
الفـرق	التخصيص	التخصيص	عدد الموظفين	حساب معدل	قوام الموظفين	
(النسبة)	الموجودات	والحواسيب	حسب النسب	الشواغر ^(١)	الموافق عليه ^(٢)	
(المئوية)	المقترحة	الاحتياطية	القياسية			
٢٩	٢٧	٢١	١٩	١٩	١٩	المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص
٢١	٣٤	٢٨	٢٦	٢٦	٢٧	مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى
٢٠	١١٨	٩٨	٨٦	٨٦	٩٢	مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال
١٧	٢٨	٢٤	٢٢	٢٢	٢٢	لجنة الكامبيرون ونيجيريا المختلطة
١٧	٣٤١	٢٩٢	٢٥٤	٢٥٤	٣١٢	بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا
١٤	١٠٥٦	٩٢٩	٨٠٨	٨٠٨	٩٦٣	بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق
١١	١٥٤	١٣٩	١٢١	١٢١	١٢٩	مكتب الأمم المتحدة في بوروندي
١٠	٥٥	٥٠	٤٣	٤٣	٤٦	مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا
٢	١٥٥	١٥٢	١٣٢	١٣٢	١٤٧	مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو
(١)	٢٠٥	٢٠٧	١٨٠	١٨٠	١٩٣	مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى
(١٣)	١٧٧٧	٢٠٤٤	١٧٧٨	١٧٧٨	١٩٥٥	بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان
(١٦)	١٦٢	١٩٣	١٦٨	١٦٨	١٨٤	مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون
(٢٨)	٦٣	٨٨	٨٠	٨٠	٨٣	مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان
(٣٩)	١٩	٣١	٢٧	٢٧	٢٨	مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا
(٢)	٤١٩٤	٤٢٩٦	٣٧٤٤	٣٧٤٤	٤٢٠٠	المجموع

(أ) يشمل الموظفين الدوليين والوطنيين ومتطوعي الأمم المتحدة وشرطة الأمم المتحدة والمراقبين العسكريين والأفراد المقدمين من الحكومات وضباط الأركان العسكريين.

(ب) يشمل الحواسيب المنضدية والحواسيب الحجرية والحواسيب الصغيرة المحمولة.

(ج) استنادا إلى الاحتياجات القياسية المبينة في دليل التكاليف والنسب القياسية.

٣١ - وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك، لدى الاستفسار، أنه من الآن فصاعداً، ستقوم إدارة الدعم الميداني باستعراض المعايير المطبقة لتقدير الاحتياجات من المركبات والمعدات الأخرى، وذلك بتوجيه من فريقها المعني بتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد وبتعاون وثيق مع العمليات الميدانية. وستشمل مجالات التركيز الحاجة الفعلية إلى المركبات ومعدات الحواسيب في كل بعثة وفترة الاحتفاظ بتلك الأصول واستخدامها. وبصفة خاصة، قد يؤدي اختلاف الظروف التي تعمل في ظلها كل بعثة إلى تطبيق مختلف للنسب، ولا سيما فيما يتعلق بالمركبات. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري النظر عن كثب في الخيارات البديلة المتاحة لإجراء عمليات النقل الروتينية للموظفين وغيرهم من الأفراد إلى منطقة البعثة ومنها وداخلها. وأبلغت اللجنة كذلك بأن الإدارة بصدد التعاون الوثيق مع العمليات الميدانية من أجل كفالة توزيع الأصول المتاحة على أفضل وجه بين البعثات بالنظر إلى تغير احتياجاتها المحددة من عام لآخر بسبب التعديلات التي تخضع لها الولايات والظروف التشغيلية، وتراجع العمر الافتراضي المتبقي للانتفاع بالأصول الفائضة، وتكاليف الشحن.

٣٢ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يستعرض الموجودات من المركبات ومعدات تكنولوجيا المعلومات في البعثات السياسية الخاصة ومواءمة هذه الموجودات مع النسب القياسية التي حددتها إدارة الدعم الميداني ونشرتها في دليل التكاليف والنسب القياسية. وترى اللجنة أنه ينبغي أيضاً أن تستند هذه الموجودات إلى مستويات النشر المقررة للأفراد للفترة المعنية، أو إلى النشر الفعلي في البعثة، أيهما أكبر، بدلا من استنادها إلى كامل المستوى المأذون به من الأفراد. وتطلب اللجنة تقديم المعلومات في هذا الصدد في مقترح الميزانية لعام ٢٠١٤. وتدرك اللجنة أنه قد تكون ثمة ظروف تشغيلية خاصة بالبعثات تبرر زيادة الموجودات عن النسب القياسية، وتطلب أن يجري، حسب مقتضى الحال، إدراج هذا التبرير بشكل واضح في مقترحات الميزانية الخاصة بالبعثات المعنية (A/66/718، الفقرتان ٩١ و ٩٢).

النقل الجوي والإدارة

٣٣ - اعترفت اللجنة الاستشارية في استعراضها للميزانيات المقترحة لعمليات حفظ السلام للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ بأهمية العمليات الجوية للاضطلاع بالولايات على نحو فعال. وأعربت اللجنة أيضاً عن رأي مفاده أنه نظراً لأهمية تلك العمليات من الناحية المالية، فإنها تشدد على أهمية مواصلة الجهود لتحقيق مزيد من الكفاءة والفعالية في إدارة العمليات الجوية العالمية مع ضمان سلامة العاملين والقدرة على تلبية الاحتياجات التشغيلية (A/66/718)،

الفقرة ١١٥). وترى اللجنة أن ذلك ينطبق أيضا على العمليات الجوية للبعثات السياسية الخاصة.

٣٤ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة قد شددت، في سياق استعراضها للمسائل الشاملة المتعلقة بعمليات حفظ السلام، على ضرورة تقييم جميع العوامل المتعلقة بالخدمات الجوية وفعاليتها من حيث التكلفة إجمالاً، بما فيها استهلاك الوقود وتكاليف الصيانة واعتبارات السلامة والأمن (القرار ٢٨٩/٦٥، الفقرة ٤٨). وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام تقديم مثل هذه المعلومات بشأن العمليات الجوية في التقرير الرئيسي عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعدية الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن، بما في ذلك نفقات السنوات السابقة، واعتمادات السنة الجارية ومبلغ الميزانية المقترحة، مع تفصيل التكاليف حسب البعثة ونوع الأصول الجوية.

٣٥ - وتشير اللجنة الاستشارية كذلك إلى أن الأمين العام ذكر أن إطار حوكمة النقل الجوي، الذي يشمل مؤشرات أداء رئيسية لقياس مدى تأثير خدمات النقل الجوي، يوجد قيد الإعداد (A/66/718، الفقرة ١٢٤). وشددت اللجنة على أهمية وضع مؤشرات مرجعية لكي يتسنى إجراء مقارنات بين فعالية وكفاءة العمليات الجوية مع مرور الوقت. وارتأت اللجنة أنه في حال عدم وجود مؤشرات من هذا القبيل، لا يوجد خط أساس لقياس فعالية العمليات الجارية. وتتطلع اللجنة إلى تلقي معلومات مستكملة عن التقدم المحرز بشأن وضع إطار حوكمة النقل الجوي.

التسيق والتعاون بين الأمانة العامة والبعثات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية

٣٦ - يفيد الأمين العام في الفقرة ٤٢ من تقريره (A/67/346) أنه في حين توفر إدارة الدعم الميداني الدعم اللوجستي والإداري لجميع البعثات السياسية الخاصة في الميدان، يوفر المكتب التنفيذي لإدارة الشؤون السياسية الدعم الإداري إلى ١٤ بعثة في المجموعتين المواضيعيتين الأولى والثانية، وكثيراً ما يُدعى أيضاً للمساعدة في تقديم الدعم الإداري واللوجستي في مرحلة بدء العمل، قبل أن يتم تحديد حجم البعثة ونطاقها. وترد في المرفق الثاني لتقرير الأمين العام معلومات بشأن الإدارات الرئيسية وترتيبات الدعم الإداري للبعثات السياسية الخاصة. وتُنقَش سبل التعاون وأوجه التآزر مع البعثات والمقر وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وفيما بينها في الفقرات ٢٤ إلى ٢٧.

٣٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن إدارة الشؤون السياسية قد أنشأت في كل البلدان والأقاليم التي لها فيها بعثات في الميدان فرق عمل متكاملة مكلفة بالنظر في جميع المسائل

التي لها أهمية استراتيجية أو تأثير برنامجي على وجود الأمم المتحدة (المرجع نفسه، الفقرة ٢٤). ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية، في جملة أمور، بما يلي:

(أ) العراق: تبادل المعلومات وإعداد تقارير لجنة السياسات، وتقارير الأمين العام والإطار الاستراتيجي المتكامل وغيرها من وثائق التخطيط الاستراتيجي بشأن مختلف المجالات المواضيعية؛

(ب) الأرض الفلسطينية المحتلة: تبادل المعلومات، بما فيها تلك المتعلقة بعمل الوكالات في المجالات السياسية الحساسة، وتيسير صياغة الإطار الاستراتيجي المتكامل الذي وحد رؤية مشتركة لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها؛

(ج) لبنان: كفالة تنسيق التوجيه الاستراتيجي ودعم التخطيط وتبادل المعلومات، بما في ذلك إعداد الإطار الاستراتيجي المتكامل المعتمد في عام ٢٠١١ وتنفيذه ورصده؛

(د) الصومال: تبادل المعلومات بشأن التطورات ومجالات التعاون بين وكالات الأمم المتحدة؛ والتوصل إلى توافق في الآراء حول القضايا السياسية الرئيسية، وتسهيل جميع قرارات التخطيط الرئيسية والأعمال التحضيرية اللازمة لإعادة النظر في استراتيجية الأمم المتحدة ووجودها؛

(هـ) بوروندي: توفير منتدى للحفاظ على الاتصالات وتبادل وجهات النظر بشأن القضايا الهامة المتعلقة ببوروندي؛ وتقديم إحاطات منتظمة عن مستجدات الوضع السياسي وحالة حقوق الإنسان؛ وتعزيز قدرة المؤسسات الوطنية عن طريق مكتب الأمم المتحدة في بوروندي؛ ووضع نقاط مرجعية لتطور مكتب الأمم المتحدة في بوروندي مستقبلاً إلى وجود فريق قطري تابع للأمم المتحدة؛ والأعمال التحضيرية لإعداد تقارير الأمين العام عن المكتب؛

(و) غينيا - بيساو: تقديم مدخلات في الوثائق الاستراتيجية ووثائق التخطيط الرئيسية، بما في ذلك تقارير الأمين العام وتقارير لجنة السياسات؛ وتوفير التوجيه الاستراتيجي، ودعم التخطيط وتبادل المعلومات؛

(ز) ليبيا: عملية سابقة لتقييم الوضع في ليبيا تمهيدا لوضع الخطط لمرحلة ما بعد النزاع (أيار/مايو - آب/أغسطس ٢٠١١)؛ وتنسيق الأنشطة في المقر وفي الميدان؛ وتسهيل توفير المساعدة الإنسانية أثناء النزاعات المسلحة وبعد انتهائها؛ وتوفير منتدى يتم فيه التوصل إلى اتفاقات بشأن هيكله بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبنيتها؛ وتبادل المعلومات واتخاذ القرارات داخل منظومة الأمم المتحدة؛

(ح) سيراليون وجمهورية أفريقيا الوسطى: توفير نهج متكامل في دعم عمليات البعثات، وتدقيق المعلومات وتوجيه السياسات؛ والتنسيق بين مختلف الإدارات والوكالات والصناديق والبرامج لتجنب الازدواجية وتحقيق التآزر؛ وتقديم الدعم والمداخلات لدى صياغة وإنجاز الوثائق الاستراتيجية ووثائق التخطيط الرئيسية المعدة في هذا المجال.

٣٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية كذلك من التقرير أن الأمين العام ووكلاء الأمين العام للشؤون السياسية وعمليات حفظ السلام والدعم الميداني يواصلون العمل على نحو وثيق لكفالة توظيف كامل القدرات المتوافرة في جميع هذه الإدارات الثلاث بفعالية وكفاءة وبأدنى قدر من التداخل، بهدف التصدي لتحديات تحقيق السلام والأمن التي تواجه الأمم المتحدة حاليا (المرجع نفسه، الفقرة ٢٧). واستفسرت اللجنة بشأن مفهوم أدنى قدر من التداخل المشار إليه في تقرير الأمين العام، وأبلغت بأن وضوح الأدوار المنوطة بمختلف الإدارات والوكالات والصناديق والبرامج، على أساس مجالات اختصاص كل منها، يكفل عمل الأمم المتحدة في إطار من التعاون لدعم البعثات السياسية الخاصة. وضرب للجنة مثال على هذا التعاون والتنسيق في حالة الصومال حيث عملت إدارة عمليات حفظ السلام بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال فيما يتعلق بمسائل إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون، وقدمت إدارة الدعم الميداني، من خلال مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، الدعم الإداري واللوجستي إلى مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وبعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، في حين قدمت إدارة الشؤون السياسية الإشراف السياسي للبعثة. وفي الوقت نفسه، عمل فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية معا في مجالي التنمية والمساعدة الإنسانية. وأبلغت اللجنة أن هذا كان حال العديد من الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة ذات المسؤوليات الواضحة والتي تعمل معا دون أي ازدواجية في المهام أو بأدنى قدر منها، على أساس الأهداف الاستراتيجية المتفق عليها وولاية مجلس الأمن، فضلا عن الرؤية التي بلورتها حكومة الصومال. ولئن كانت اللجنة تعتبر المثال المشار إليه أعلاه توضيحيا في سياق قطري محدد، فإنها لا تزال ترى أن المعلومات التي تلقتها، بناء على طلبها، غير كافية لتوفير توضيح مفصل لمفهوم تحقيق أدنى قدر من الازدواجية بين الإدارات الثلاث المعنية بدعم البعثات السياسية الخاصة في المقر؛ وترى اللجنة أنه ينبغي أن يُطلب إلى الأمين العام تقديم تفسير أكثر تفصيلا فيما يقدمه مستقبلا من مقترحات الميزانية للبعثات السياسية الخاصة.

الشراء واستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي

٣٩ - طلبت اللجنة الاستشارية في تقريرها السابق (A/66/7/Add.12، الفقرتان ٢٨ و ٢٩) معلومات بشأن تنفيذ وتقييم المرحلة التجريبية من المبادرة الرامية إلى تقديم دعم معزز للبعثات السياسية الخاصة في مجال الشراء، وهي المبادرة المعروفة باسم خدمات الدعم الشامل للبعثات في عمليات المشتريات والاقتناء. وتشير اللجنة إلى أن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لمنطقة وسط أفريقيا ومكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا كانا مدرجين في المرحلة التجريبية وتلاحظ أن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا قد أضيفت منذ ذلك الحين (A/67/346، الفقرة ٣٨).

٤٠ - ويذكر الأمين العام في الفقرات ٣٧ إلى ٤١ من تقريره بأن المرحلة التجريبية من هذه المبادرة، التي يتولى تنفيذها مركز الخدمات العالمي في إطار استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، قد أثبتت حتى الآن صحة المفهوم ومزايا قدرة الشراء المركزية لدعم البعثات السياسية الخاصة التي ليس لديها البنية الأساسية اللازمة للشراء (قدرة الشراء، ولجنة فتح العطاءات، ولجنة العقود المحلية، وخبرات المراجعة الذاتية للحسابات). وخلال المرحلة التجريبية الممتدة من ١ حزيران/يونيه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، تمت معالجة ١٤٧ معاملة شراء في مركز الخدمات العالمي نيابةً عن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

٤١ - وعلاوة على ذلك، يذكر الأمين العام أنه خلال تنفيذ هذا المشروع التجريبي في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وُسِّع نطاق المفهوم لتوفير حل قائم على تقديم الدعم الإداري المركزي (يشمل مهام الشؤون المالية والموارد البشرية) وجرى تنفيذه مع بدء عمل البعثة في عام ٢٠١١. ومن خلال دمج العديد من موظفي بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في مركز الخدمات العالمي، استفادت البعثة من الهياكل الأساسية الإدارية القائمة للمركز وهي تتلقى قدرات الدعم المطلوبة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٣٤ من تقرير الأمين العام ما تلقتة أنشطة بدء العمل في ليبيا من دعم في إطار استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، مما نتج عنه فوائد على صعيد تحسين نوعية الدعم المقدم إلى العملاء وسرعته، وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد.

٤٢ - واستفسرت اللجنة الاستشارية عن أوجه الكفاءة التي تحققت في استخدام الموارد نتيجة الدعم المقدم في إطار استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي إلى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وما إذا كانت الكفاءة تشمل أي تخفيضات في الاحتياجات من

الموظفين. وأبلغت اللجنة أن جميع الوظائف الـ ١٥ في هيكل دعم البعثة وميزانيتها قد أدمجت من الناحية التشغيلية في هياكل مركز الخدمات العالمي من أجل زيادة القدرات المتاحة للمركز. وكان يتوخى من هذا النهج خفض عدد الموظفين والآثار المالية المتعلقة بهم فضلا عن تقليص وجود الأمم المتحدة في ليبيا. وأبلغت اللجنة أيضا أنه بالإضافة إلى الموظفين الـ ١٥ المدرجين في ميزانية البعثة، يقدم مركز الخدمات العالمي في برينديزي، إيطاليا، ما يعادل عمل ٨ من موظفيها بدوام كامل، من خلال الاضطلاع بمهام في مجالات المالية والموارد البشرية والشراء والبريد والحقيبة وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ولجنة فتح العطاءات ولجان العقود المحلية. ويعمل رئيس الشراء ورئيس المالية في المركز بنفس الصفة في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا حيث يقدمان الخدمات للمكتبين كليهما.

٤٣ - وترى اللجنة الاستشارية أن مبادرة تقديم خدمات الدعم الشامل للبعثات في عمليات الشراء والاقتناء لا تزال في المرحلة التجريبية. وتتوقع اللجنة أن يواصل الأمين العام تحسين أوجه الكفاءة والقيمة المضافة من خلال هذا المشروع التجريبي. وتشير اللجنة إلى رأيها بأن تنفيذ هذا المشروع التجريبي ينبغي ألا يفضي بالضرورة إلى طلب توفير موارد إضافية في البعثات المعنية (A/66/7/Add.12، الفقرة ٢٩). وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة ما ذكره الأمين العام من أن البعثات السياسية الخاصة ستحتاج إلى الإسهام في الموارد من أجل استمرار مركز الخدمات العالمي في تقديم الخدمات (A/67/346، الفقرة ٣٨). لكن اللجنة ترى أن تقرير الأمين العام لا يبين بوضوح السبل التي يمكن من خلالها للبعثات المعنية بالإسهام في الموارد. وبالتالي، توصي اللجنة بأن يُطلب إلى الأمين العام تحديد هذه المساهمات المتوخاة من البعثات بشكل واضح في مقترح الميزانية لعام ٢٠١٤. وتتطلع اللجنة إلى تلقي معلومات بشأن إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ المشروع التجريبي في مقترحات الميزانية للبعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠١٤. ولئن كانت اللجنة على ثقة بأن احتياجات البعثات المعنية من الشراء ستُلبى في إطار خدمات الدعم الشامل للبعثات في عمليات الشراء والاقتناء، فإنها تدرك أن الشراء على المستوى المحلي قد يكون خيارا أفضل.

٤٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام قد قدم الطلبات التالية لعام ٢٠١٣: (أ) لمكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ولجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، إنشاء وظيفة جديدة لموظف مشتريات (موظف وطني من الفئة الفنية) في إطار خدمات الدعم الشامل للبعثات في عمليات الشراء والاقتناء لكي تتمكن البعثتان من طلب تفويض سلطة الشراء على الصعيد المحلي للاضطلاع بعمليات الشراء المنخفضة القيمة؛ و (ب) لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، نقل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية لموظف شؤون

الميزانية من مركز الخدمات العالمي في برينديزي إلى طرابلس، وإنشاء وظيفتين جديدتين (١) لموظف شؤون الميزانية و ١ لمساعد لشؤون الميزانية) لتشكيل خلية معنية بشؤون الميزانية تكفل توافر قدرة كافية في البعثة للإشراف على موارد ميزانيتها. وترد مناقشة تفاصيل الطلبات تحت باي مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في الفرع رابعا - جيم أدناه. وليس لدى اللجنة أي اعتراض على مقترحات الأمين العام. وترى اللجنة، مع ذلك، أن قوام موظفي مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا في مجال الشراء قد تحتاج للاستعراض بعد إجراء التقييم النهائي للمشروع التجريبي لخدمات الدعم الشامل للبعثات في عمليات الشراء والاقتناء (انظر أيضا الفقرات ٩٥ إلى ٩٧ أدناه).

٤٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية كذلك من تقرير الأمين العام أنه يجري حالياً إعداد تقييمات يُتوقع أن تؤدي إلى نقل وظائف الشؤون المالية والموارد البشرية من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا، في عام ٢٠١٣، فضلاً عن إعداد تقييم مكتب الأمم المتحدة في بوروندي في أواخر عام ٢٠١٢ (A/67/346، الفقرة ٣٥). وبالنظر إلى تعقيد مهمة مكتب الأمم المتحدة في نيروبي والدعم الذي يقدمه حالياً، يتعين إجراء تقييم إضافي بشأن إمكانية نقل مهام المكتب الخلفي لمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال. وتتوقع اللجنة الإبلاغ عن النتائج المحققة في هذا الصدد في التقرير المقبل بشأن الاستراتيجية العالمية لتقديم الدعم على الصعيد الميداني.

٤٦ - وفيما يتعلق بالمرفق الثانوي العامل للاتصالات السلكية واللاسلكية في بلنسية، إسبانيا، تشير اللجنة الاستشارية إلى تعليقاتها بشأن المفهوم المعدل الذي وضعه الأمين العام لنشر مركز الخدمات العالمي في موقعين متميزين جغرافياً، وتكرر توصيتها بعدم الأخذ بمقترحات لإنشاء قسم لإدارة الموارد البشرية الميدانية في مرفق بلنسية (A/66/718، الفقرة ٢٤٤). وتشير اللجنة أيضاً إلى القرار ٢٦٤/٦٦ الذي اتخذته الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع، وتكرر أهمية التقييد بقرارات الجمعية العامة (انظر الفقرة ١٦٢ أدناه).

التدابير المتخذة لخفض التكاليف المتعلقة بالبرمجيات والخدمات الاستشارية والسفر

٤٧ - رداً على تعليق اللجنة الاستشارية بأنها ترى أن هناك جدوى من توحيد البرمجيات التي تستخدمها مختلف الأفرقة المدرجة تحت المجموعة المواضيعية الثانية (A/66/7/Add.12، الفقرة ٦٣)، يقدم الأمين العام معلومات عن الجهود المبذولة في هذا الصدد في الفقرات ٤٣

إلى ٤٥ من تقريره. واستفسرت اللجنة عن تكلفة الاشتراكات والبرمجيات المتخصصة وأبلغت بأن: (أ) النفقات المتوقعة بشأن البرمجية المتخصصة Analyst Notebook تبلغ ١٧١ ٥٦ دولارا لعام ٢٠١٢. بما يشمل التكاليف غير المتكررة لخمسة أفرقة خبراء. وفي عام ٢٠١٣، سينخفض تقدير التكلفة السنوية بمبلغ ٣٢ ٧٧١ دولارا (أي بنسبة ٥٨ في المائة) إلى ٢٣ ٤٠٠ دولار. وستشمل التكاليف المتكبدة مستقبلا بعد عام ٢٠١٣ رسوم الصيانة وتكاليف التدريب. وفيما يتعلق بالتدريب، كان النهج المتبع يستند إلى تدريب الموظفين ليصبحوا مدربين من أجل خفض تكاليف تدريب المستعملين المقبلين للبرمجية المتخصصة Analyst Notebook؛ و (ب) أن الاحتياجات المدرجة في الميزانية لعام ٢٠١٣ للاشتراكات في قاعدة البيانات تصل إلى ٦٠٠ ٧٦ دولار بمعدل ٨,٥١١ دولارا لكل فريق، أي أنها ستظل تقريبا عند معدلها في عام ٢٠١٢. وأشار إلى أن الاشتراكات تخضع، قدر الإمكان، لإدارة مركزية عن طريق مكتبة داغ همرشولد.

٤٨ - وتلقت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، قائمة بالاحتياجات المقترحة لعام ٢٠١٣ تحت بنود الاستشاريين والخبراء، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (انظر الجدول ٦)

الجدول ٦

الاحتياجات المتعلقة بالاستشاريين والخبراء والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لعام ٢٠١٣
(بدولارات الولايات المتحدة)

عدد الموظفين	الاستشاريون	الخبراء	الاتصالات	تكنولوجيا المعلومات
المجموعة المواضيعية الأولى				
٥	٢٤ ٨٠٠	-	١٣ ٢٠٠	٥ ٦٠٠
المستشار الخاص للأمين العام بشأن ميانمار				
١٩	٢٠ ٨ ٢٠٠	-	٧٩ ٤٠٠	١٩ ٠٠٠
المستشار الخاص للأمين العام بشأن قبرص				
١٠	١٦ ٠ ٨٠٠	-	١٥ ٩٠٠	١١ ٠٠٠
المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية				
٢	٨ ٤ ٦٠٠	-	٣ ١٠٠	٢ ٣٠٠
المبعوث الشخصي للأمين العام بشأن الصحراء الغربية				
٣	-	-	٤٥ ٥٠٠	٣ ٤٠٠
المبعوث الخاص للأمين العام بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)				

عدد الموظفين	الاستشاريون	الخبراء	الاتصالات	تكنولوجيا المعلومات
٧	-	-	٣٩٧٠٠	٢٢٨٠٠
٩	-	-	٤٥٠٠	-
١٥	٣٨٤٣٠٠	-	١٤٢٩٠٠	١٩٨٠٠
الجموعة المواضيعية الثانية				
٧	-	١٧٣٠٥٠٠	٤٢٢٠٠	٢٠٠٠٠
صفر	٧٢١٠٠	٥٣٥٢٠٠	٥٠٠٠	٦٢٠٠
١	-	١٠٦٦٥٠٠	١٠٥٠٠	٩٧٠٠
١	-	١١٨٣٤٠٠	٣٠٦٠٠	١٠٩٠٠
١	٢٧٢٦٠٠	١٠٦٧٠٠٠	٣٩٢٠٠	٩٧٠٠
٤	-	٢٠٣٤١٠٠	١٥٤٠٠	١٤٧٠٠
٤	-	٢٣٣٩٥٠٠	١٦٨٠٠	١٥٨٠٠
٢	-	١١٤٨٥٠٠	٢٠٧٠٠	١٠٨٠٠
١٢	-	٢٣٦٣٢٠٠	١٨٧٠٠	٨٩٢٠٠
٥	-	١٩٢٩٩٠٠	٨٨٠٠	١٣٧٨٠٠
٤١	-	-	٥١٤٠٠	٩١٢٠٠
الجموعة المواضيعية الثالثة				
٤٣	٢١٤٩٠٠	-	٣٣٨٥٠٠	٨٦٣٠٠

عدد الموظفين	الاستشاريون	الخبراء	الاتصالات	تكنولوجيا المعلومات
١٥٦	١٦٩٤٠٠	١١٢٣٥٠٠	٢٩٥٩٠٠	مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى
١٢٥	١٠٠٠٠٠	٧٨٨٩٠٠	٣٤٥٨٠٠	مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو
٩٩	٢٦١٨٠٠	١٩٢١٦٠٠	٤٢٤٨٠٠	مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال
٧٨	١٧٢٠٠	٦٥٢٩٠٠	٣٦٧٩٠٠	مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون
١٢	١٧٨٧٩٠٠	٢٠٧٧٠٠	٨٣٦٠٠	دعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة
٣٠	٤٢٧٠٠	٢٩٤٤٠٠	٤٧٣٠٠	مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا
١٢٣	٨١٦٠٠	١٢٤٦٧٠٠	٤١٢٧٠٠	مكتب الأمم المتحدة في بوروندي
٨٣	٤٩٢٠٠	٣٤٤٥٠٠	١١١٠٠٠	مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان
٢٧	-	٤٣٦٧٠٠	٧٥٠٠٠	مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لمنطقة وسط أفريقيا
٢٨٨	١٢١١٩٠٠	٢٢٣٠٩٠٠	٥٧٧٣٠٠	بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا
١٩٣٠	٣٧٨٤٠٠	٥٩٨٩٤٠٠	٢١٩٥١٠٠	بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان
٩٥٣	٥٠١٨٠٠	٤٤١٨٨٠٠	١٨٧٥٦٠٠	بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

٤٩ - توصي اللجنة الاستشارية بأن تشجع الجمعية العامة الأمين العام على استخدام الموارد البشرية المتاحة داخليا لأقصى حد وخفض الحاجة إلى الخدمات الاستشارية الخارجية إلى أدنى حد ممكن.

٥٠ - وفيما يتعلق باحتياجات السفر والوفورات المتعلقة بتكاليف السفر الناجمة عن التدابير المشار إليها في الفقرة ٤٦ من تقرير الأمين العام، أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأن الجهود الرامية إلى خفض ميزانية السفر في جميع البعثات السياسية الخاصة قد أسفرت عن تحقيق انخفاض بمبلغ ١,٦٥ مليون دولار لعام ٢٠١٣، مقارنة بالاعتماد المرصود لعام ٢٠١٢ (انظر الجدول ٧). وتلاحظ اللجنة من الحاشية أسفل الجدول أن الاحتياجات

المتعلقة بالسفر المقترحة لمكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن لعام ٢٠١٣ (٤٠٠ ١٠٤٦ دولار) غير مدرجة نظرا لعدم رصد أية مبالغ لها في عام ٢٠١٢ (انظر الفقرتين ٧٢ و ٧٣ أدناه)

الجدول ٧

الاحتياجات المتعلقة بالسفر حسب البعثة لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاعتماد المرصود لعام ٢٠١٢	الاعتماد المقترح لعام ٢٠١٢	الفرق بين ٢٠١٢ و ٢٠١٣ (النسبة المئوية)	الفرق بين ٢٠١٢ و ٢٠١٣ (المبلغ)
المجموعة المواضيعية الأولى			
٢٢٨,٦	٢٨٦,٠	٢٥	٥٧,٤
المستشار الخاص للأمين العام بشأن ميانمار			
٤٠٧,٥	٣٤٧,١	(١٥)	(٦٠,٤)
المستشار الخاص للأمين العام بشأن قبرص			
٤٩٤,٣	٤٣٠,٠	(١٣)	(٦٤,٣)
المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية			
١٧٠,٨	١٢٨,٦	(٢٥)	(٤٢,٢)
المبعوث الشخصي للأمين العام بشأن الصحراء الغربية			
٣٦٢,٨	٣٦٢,٨	-	-
المبعوث الخاص للأمين العام بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)			
٦٠٩,٠	٥٠٠,٠	(١٨)	(١٠٩,٠)
ممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية			
٢٥١,١	٣٣٤,٣	٣٣	٨٣,٢
مكتب المبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان			
١٥٩٠,٥	٢٠٥٧,٤	٢٩	٤٦٦,٩
مكتب الممثل الخاص المشترك المعني بسوريا			
٤١١٤,٦	٤٤٤٦,٢	٨	٣٣١,٦
المجموع الفرعي			
المجموعة المواضيعية الثانية			
٥٨,٣	٤٣,٤	(٢٦)	(١٤,٩)
فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا			
-	-	-	-
فريق الخبراء المعني بليبيريا			
٧٥,٥	٥٠,٠	(٣٤)	(٢٥,٥)
فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار			
٩٨,٩	٧٠,٠	(٢٩)	(٢٨,٩)
فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية			
-	٦٣,٢	-	٦٣,٢
فريق الخبراء المعني بالسودان			

الاعتماد المرصود لعام ٢٠١٢	الاعتماد المقترح لعام ٢٠١٢	الفرق بين ٢٠١٢ و ٢٠١٣ (المبلغ)	الفرق بين ٢٠١٢ و ٢٠١٣ (النسبة المئوية)
٧٠,٠	٧٠,٠	-	-
١٠٥,٧	١٠٥,٧	-	-
١٤٤,٦	٦٥,٣	(٧٩,٣)	(٥٥)
١٤٢,٨	١٤٢,٨	-	-
٢٥٧,٣	٢٥٧,٣	-	-
١٠٤٥,٣	١٠٥٥,٢	٩,٩	١
١٩٩٨,٤	١٩٢٢,٩	(٧٥,٥)	(٤)
المجموع الفرعي			
المجموعة المواضيعية الثالثة			
٥٣٦,٠	٤٤٨,٤	(٨٧,٦)	(١٦)
٥٩٨,٤	٦٢٣,٦	٢٥,٢	٤
٧٦٥,٠	٦٨٢,٢	(٨٢,٨)	(١١)
٢١٨٩,٨	١١٨٢,٤	(١٠٠٧,٤)	(٤٦)
٣٩٢,٩	٢٨٤,٥	(١٠٨,٤)	(٢٨)
٧٢١,٠	٥٨٤,٩	(١٣٦,١)	(١٩)
٢٦٤,٨	٢٦٤,٨	-	-
٦٥٨,١	٤٢٠,٥	(٢٣٧,٦)	(٣٦)
٢٢٣,٢	٢٢٣,٣	٠,١	-
٤٦٧,٠	٤٦٧,٠	-	-
١٦١٦,٩	١٤٤٩,٧	(١٦٧,٢)	(١٠)
٨٤٣٣,١	٦٦٣١,٣	(١٨٠١,٨)	(٢١)
المجموع الفرعي			

الاعتماد المرصود	الاعتماد المقترح	الفرق بين ٢٠١٢ و ٢٠١٣ (النسبة المئوية)	الفرق بين ٢٠١٢ و ٢٠١٣ (المبلغ)	الفرق بين ٢٠١٢ و ٢٠١٣ (النسبة المئوية)
٢٠٨٤,٠	٢٠٦٣,٠	(١)	(٢١,٠)	
٢٥٨٩,٥	٢٥٠٨,٣	(٣)	(٨١,٢)	
٤٦٧٣,٥	٤٥٧١,٣	(٢)	(١٠٢,٢)	
١٩٢١٩,٦	١٧٥٧١,٧	(٩)	(١٦٤٧,٩)	

(أ) استُبعد مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن نظرا لعدم رصد أية مبالغ بشأن هذه البعثة في عام ٢٠١٢.

٥١ - وترحب اللجنة الاستشارية بالتدابير المتخذة لخفض الاحتياجات المتعلقة بالسفر الرسمي لعام ٢٠١٣. بيد أن اللجنة ما زالت ترى أن الاحتياجات المتعلقة بهذا البند ينبغي أن تبقى قيد المراجعة الدقيقة وأنه ينبغي الاستفادة إلى أقصى حد من التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغير ذلك من أساليب التمثيل للحد من الحاجة إلى السفر (A/66/718، الفقرة ١٣٨).

العملية والمعايير المتبعة فيما يتعلق بالبعثات المتكاملة

٥٢ - يقدم الأمين العام في الفقرتين ٤٧ و ٤٨ من تقريره معلومات بشأن العملية والمعايير التي يتبعها لتحديد ما إذا كان سيقدم توصية يجعل بعثة ما بعثة متكاملة، وذلك استجابة لطلب اللجنة الاستشارية بشأن الحاجة إلى تقديم مزيد من التوضيح وتوخي قدر أكبر من الشفافية فيما يتعلق بالعملية والمعايير التي يتبعها الأمين العام (A/66/7/Add.12، الفقرة ٣٤). وأشار إلى أن القرار الذي اتخذته الأمين العام في عام ٢٠٠٨، فضلا عن سياسات الأمم المتحدة التي تلتها، تحدد التكامل باعتباره وسيلة لتحقيق أكبر أثر ممكن لمنظومة الأمم المتحدة في تعزيز السلام، دون تحديد التكامل من الناحية الهيكلية. ولذا فإن جميع البعثات السياسية الخاصة في الميدان (باستثناء المكاتب الإقليمية) تخضع لمبدأ التكامل، سواء كانت البعثات متكاملة من الناحية الهيكلية أم لا. وأبلغ ممثلو الأمين العام اللجنة بأن الأمين العام يقدم إلى مجلس الأمن، بناء على ما تتوصل إليه بعثة تقييم مشتركة بين الوكالات إلى البلد المعني، مقترحا إما لإنشاء بعثة متكاملة من الناحية الهيكلية (من قبيل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا) أو عملية غير متكاملة من الناحية الهيكلية (من قبيل المكتب في اليمن).

٥٣ - وطلبت اللجنة الاستشارية توضيح مفهوم البعثات المتكاملة من الناحية الهيكلية وتلك غير المتكاملة من الناحية الهيكلية، فضلا عن قائمة مستفيضة بهاتين الفئتين من البعثات (انظر الجدول ٨).

الجدول ٨

البعثات المتكاملة هيكلية وغير المتكاملة هيكلية

البعثات غير المتكاملة هيكلية	البعثات المتكاملة هيكلية
مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال	مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو
مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا (المكتب الإقليمي)	مكتب الأمم المتحدة في بوروندي
مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لمنطقة وسط أفريقيا	مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون
مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا	مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى
	بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا
	بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق
	مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان
	بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

٥٤ - ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن التكامل، وفقا لما أورده الأمين العام، مصطلح يشير إلى جميع البعثات السياسية الخاصة في الميدان (المجموعة المواضيعية الثالثة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان) باستثناء المكاتب الإقليمية، لتبيان المستوى الإلزامي من التكامل بين البعثة والفريق القطري. وبصرف النظر عن الترتيبات الهيكلية بين البعثة والفريق القطري، يتطلب التكامل شراكة استراتيجية من أجل بلورة رؤية مشتركة وضمان التخطيط المتكامل بين رئيس البعثة والمنسق المقيم للفريق القطري فيما يتعلق بتوطيد السلام. ويرد سرد المؤسسات والأطر اللازمة لتنفيذ هذه المتطلبات في دليل يقدمه الأمين العام عن التخطيط للبعثات المتكاملة. وأبلغت اللجنة أن التكامل من الناحية الهيكلية يحدد البعثات التي يكون فيها المنسق المقيم للفريق القطري هو ذاته نائب رئيس البعثة (نائب الممثل الخاص للأمين العام أو المنسق الخاص)، أو حتى رئيس البعثة (الممثل التنفيذي للأمين العام). ويكون المنسق العام عموما في هذه الحالات هو أيضا منسق الشؤون الإنسانية في البلد فيعتم بذلك "ثلاث قبعات". ولا يتعلق مصطلح "التكامل الهيكلية" إلا بهذا النوع من الترتيبات على المستوى القيادي.

وعلاوة على ذلك، تقدم جميع المساعدات الانتخابية في سياقات حفظ السلام وبناء السلام والبعثات السياسية الخاصة بصورة متكاملة تماما من البداية، سواء كانت البعثة متكاملة هيكليا أم لا.

٥٥ - وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، تشير اللجنة الاستشارية إلى أنها أُبلغت أن الأمين العام كان قد طلب في رسالة موجهة إلى مجلس الأمن ومؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (S/2011/542) إنشاء بعثة متكاملة للأمم المتحدة لتقديم الدعم في ليبيا. وأُبلغت اللجنة كذلك بأنه على الرغم من أن قرار مجلس الأمن ٢٠٠٩ (٢٠١١) الذي أنشئت البعثة بموجبه لا ينص على وجه التحديد على طابعها المتكامل، فإن المجلس لا يعترض على مقترح الأمين العام، وبأن البعثة تعتبر بذلك بعثة متكاملة (A/66/7/Add.12، الفقرة ٣٣). وتكرر اللجنة الاستشارية رأيها بأنه قد يكون من الضروري في ظل بعض الظروف اتخاذ نهج متكامل تيسيرا لإنجاز ولاية البعثة على نحو فعال (المرجع نفسه، الفقرة ٣٤). وترى اللجنة مع ذلك أن الأمين العام لم يقدم في تقريره ردا وافيا في هذا الصدد، وأن العملية والمعايير المشار إليها لا تزال غير واضحة تماما. وتوصي اللجنة بتقديم تفسير واضح للجمعية العامة لدى نظرها في الميزانية المقترحة للبعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠١٣، ولا سيما أن الدول الأعضاء هي التي تحدد طابع البعثات في نهاية المطاف.

مباني البعثة

٥٦ - تلقت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، معلومات عن الاحتياجات المدرجة في الميزانية فيما يتعلق بجزر المكاتب والخدمات العامة اللازمة للبعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠١٢ (انظر الجدول ٩). وتوصي اللجنة بأن يُطلب إلى الأمين العام العمل مع البلدان المضيفة للحصول على المباني بأفضل الشروط.

الجدول ٩
 الاحتياجات المدرجة في الميزانية لحيز المكاتب والخدمات العامة لعام ٢٠١٢
 (بدولارات الولايات المتحدة)

الخدمات العامة (الكهرباء والماء)		حيز المكاتب/إيجار عام ٢٠١٢ (مدرج في الميزانية)		
البلد المضيف	البعثة	البلد المضيف	البعثة	
-	٤٠٣٢٠٠	-	٩٠٢١٠٠	بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق
-	-	-	-	بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان
-	١٩١٣١٠	-	١٨٩٠٠٠	- هيرات
-	٩٦٢	-	٣٦٠٠٠	- زارانج
-	١٨٠٠	-	-	- إسلام آباد
-	٤٦٣٥	-	-	- الكويت
-	٣٤٠٠	-	٤٢٠٠٠	- دار الضيافة
-	-	-	-	مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال
-	٤٨٠٠	-	١٨٠٠٠٠	- هرجيسا
-	٤٨٠٠	-	١٣٨٥٤٠	- غاروي
-	٣٠٦٠٠	-	٢٠٠٤٠٠	- نيروبي
-	-	-	٣٦٠٠٠	- مقديشو
-	-	-	-	- مقديشو فيلا الصومال
-	٢٤٠٠	-	١٨٠٠٠	- بوساسو
-	٢٤٠٠	-	١٨٠٠٠	- غالكاسيو
-	-	-	-	مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى
-	٣١٩٠٠	١٦٧٨٥	-	مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا
-	٣٩٩٠٠	-	٥٦١٤٦	لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة
-	٢٠٠٠٠	-	٤٧٤٠٠	مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو
-	٣٦٥٠٠	-	٥٠٦٦٠٠	مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون
٢١٣٢٧	-	١١٣٧٤٤	-	مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لمنطقة وسط أفريقيا
-	٩٠٠٠	-	١٩٣٣٠٠	مكتب الأمم المتحدة في بوروندي

الخدمات العامة (الكهرباء والماء)		حيز المكاتب/إيجار عام ٢٠١٢ (مدرج في الميزانية)	
البلد المضيف	البعثة	البلد المضيف	البعثة
			مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا
١٠ ٠٠٠	-	١١٠ ٠٠٠	-
-	-	-	١٥ ٠٠٠
-	-	-	١١ ٠٠٤
-	-	-	٥ ٣٨٨
-	-	-	٢ ٦١٦
-	٥٦ ١٠٠	-	٤٩٢ ٦٠٠
-	-	-	٧٤٩ ٦٧٤
٣١ ٣٢٧	٨٤٣ ٧٠٨	٢٤٠ ٥٢٩	٣ ٨٣٩ ٧٦٨
٤	٩٦	٦	٩٤
٨٧٥ ٠٣٥		٤٠٨٠ ٢٩٧	المجموع، البعثة زائدا الحكومة

(أ) شامل للخدمات العامة.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٥٧ - يتضمن المرفق الأول لتقرير الأمين العام معلومات عن الموارد الخارجة عن الميزانية للبعثات السياسية الخاصة لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. ويوضح الأمين العام أن التمويل الخارج عن الميزانية المخصص للأنشطة التنفيذية يُجمَع، في بعض الحالات، في إطار واحد بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري وهو لا يغطي ما لدى البعثة من أنشطة مخطط لها. وحرصا على توافر الشفافية التامة، أُدرجت جميع الموارد ذات الصلة الخارجة عن الميزانية في ذلك المرفق. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الموارد الخارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ٩١ ٩٩٥ ٩٠٠ دولار لعام ٢٠١٣، مقارنة بما كان تقديره ٤١ ٦٨٨ ٣٠٠ دولار لعام ٢٠١٢. وأبلغت اللجنة، لدى الاستفسار، بأن السبب الرئيسي لهذه الزيادة في التمويل لعام ٢٠١٣ تتعلق بتبرع مقدم لدعم تشييد وتجديد مجمع متكامل للأمم المتحدة في بغداد بمبلغ يناهز ٥١ مليون دولار (انظر الفرع رابعا - هاء أدناه). وكانت اللجنة قد رحبت أثناء استعراضها للميزانية المقترحة للبعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠١٢ بالمعلومات المقدمة عن الموارد الخارجة عن الميزانية والتي ارتأت أنها تزيد من الشفافية فيما يتعلق بالقدرة المتوافرة للبعثات السياسية الخاصة ومن

ثم فهي معلومات تيسر تحليل الاحتياجات اللازمة لاضطلاع تلك البعثات بولاياتها (انظر A/66/7/Add.12، الفقرة ٣١). وتكرر اللجنة بأنها تتوقع أن يستمر تحسين عرض هذه المعلومات وأن ينعكس ذلك في مقترحات الميزانية المقبلة للبعثات السياسية الخاصة.

الإفراج عن الأموال المعتمدة للبعثات السياسية الخاصة

٥٨ - أعرب الأمين العام في الفقرات ٤٩ إلى ٥٢ من تقريره عن رأيه بأن مخصصات التمويل السنوية للبعثات السياسية الخاصة تصدر حالياً في جزأين على الأقل للبعثات ذات الولايات الخاضعة للتجديد خلال السنة التقويمية، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٩٢/٥٧، الذي أيدت فيه مقترحات الأمين العام (A/C.5/57/23، الفقرة ٥) وتعليقات اللجنة الاستشارية في هذا الصدد (A/57/7/Add.17، الفقرة ٣). وهذا النهج يتناقض مع الممارسة المتبعة فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، حيث يخصص المراقب المالي عادة كل التمويل المعتمد لفترة الميزانية كاملة اعتباراً من بداية سنة الميزانية. ويرى الأمين العام أنه سيكون من المفيد تقديم مخصصات لسنة كاملة للبعثات السياسية الخاصة اعتباراً من بداية كل فترة من فترات الميزانية، علماً أن المراقب المالي يتمتع حالياً بسلطة حجب تخصيص التمويل المعتمد جزئياً، إذا اقتضت الظروف، كأن تظهر إشارات فعلية بأنه لا يتوقع استمرار ولاية بعثة ما في شكلها الراهن. وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على أن يقوم الأمين العام بتقديم مخصصات لسنة كاملة للبعثات السياسية اعتباراً من بداية كل فترة من فترات الميزانية.

رابعاً - توصيات محددة بشأن الاحتياجات من الموارد

ألف - المجموعة المواضيعية الأولى: المبعوثون الخاصون والمبعوثون الشخصيون والمستشارون الخاصون للأمين العام

٥٩ - يصل صافي مبلغ الموارد المقترحة للبعثات السياسية الخاصة الثماني المدرجة ضمن المجموعة المواضيعية الأولى لعام ٢٠١٣ إلى ١٦ ٧٢٦ ٥٠٠ دولار (ما يمثل نسبة ٣ في المائة من الموارد الإجمالية). وتشمل المجموعة الأولى مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن، عقب إنشائه في عام ٢٠١٢. وبعد احتساب الرصيد غير المنفق المقدر بمبلغ ٩٢٥ ٥٠٠ دولار في نهاية عام ٢٠١٢، يصبح المبلغ الإضافي الذي يلتمسه الأمين العام للبعثات الثماني ١٥ ٨٠١ ٠٠٠ دولار (انظر الجدول أدناه).

الجدول ١٠

موجز الاحتياجات من الموارد للمجموعة المواضيعية الأولى

(بدولارات الولايات المتحدة)

الفرق للفترة ٢٠١٣-٢٠١٢	الاحتياجات غير المتكررة	الاحتياجات لعام ٢٠١٣		من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢		الاعتمادات المقدرة ^(أ) الفرق	البيحة
		صافي الاحتياجات ^(ب)	المجموع	النفقات المقدرة ^(ب) الفرق	الاعتمادات		
(١)-(٤)=(٧)	(٦)	(٣)-(٤) = (٥)	(٤)	(٢)-(١)=(٣)	(٢)	(١)	
١٩٧,٣	-	١٣٤٦,٥	١٣٩٧,٨	٥١,٣	١١٤٩,٢	١٢٠٠,٥	المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار
(٣١٠,٤)	٣٠,٢	٣٢٠٩,٨	٣٥٥١,٥	٣٤١,٧	٣٥٢٠,٢	٣٨٦١,٩	المستشار الخاص للأمين العام المعني بقرص
(١٨٨,٧)	-	٢١٥٧,٦	٢٤٩٧,٣	٣٣٩,٧	٢٣٤٦,٣	٢٦٨٦,٠	المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية
(٢٣,٣)	-	٦١٤,١	٦٧٦,٦	٦٢,٥	٦٣٧,٤	٦٩٩,٩	المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية
١٠,٨	-	٧٣٣,٧	٧٤٢,٧	٩,٠	٧٢٢,٩	٧٣١,٩	المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)
١٥٥,٥	٤٢,٧	٢٣٣٩,٨	٢٣٣٩,٨	-	٢١٨٤,٣	٢١٨٤,٣	ممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية ^(ب)
٥٢٥,٤	-	١٦٨٧,٣	١٨٠٨,٦	١٢١,٣	١١٦١,٩	١٢٨٣,٢	مكتب المبعوث الخاص للسودان وجنوب السودان
٣٧١٢,٢	-	٣٧١٢,٢	٣٧١٢,٢	-	-	-	مكتب المستشار الخاص للأمين العام
٤٠٧٨,٨	٧٢,٩	١٥٨٠١,٠	١٦٧٢٦,٥	٩٢٥,٥	١١٧٢٢,٢	١٢٦٤٧,٧	المجموع

(أ) صافي الاحتياجات بعد احتساب تقديرات النقص أو الزيادة في الإنفاق لعام ٢٠١٢.

٦٠ - وكما يتبين من الجدول أعلاه، تعكس الموارد المقدرة المقترحة لعام ٢٠١٣ للمجموعة المواضيعية الأولى زيادة بمبلغ ٤٠٧٨ ٨٠٠ دولار مقارنة بالاعتماد المرصود لعام ٢٠١٢. وتعزى هذه الزيادة أساساً إلى زيادة الاحتياجات اللازمة لعام ٢٠١٣ من أجل البعثات التالية:

(أ) المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن (زيادة بمبلغ ٣٧١٢ ٢٠٠ دولار، أو نحو ٩١ في المائة من مجموع الزيادة المقترحة في إطار المجموعة المواضيعية الأولى)،

وتعزى أساساً إلى إدراج الاعتماد المرصود للمكتب في عام ٢٠١٣، حيث كانت الاحتياجات الأولية تمويل من خلال آلية النفقات غير المنظورة والاستثنائية للأمين العام، بعد احتساب الرصيد غير المنفق من الموارد الخارجة عن الميزانية التي تمت تعبئتها في البداية (المرجع نفسه، الفقرة ١٨١)؛

(ب) مكتب المبعوث الخاص للسودان وجنوب السودان، وتعزى الزيادة أساساً إلى النشر الكامل للموظفين واقترح تعيين موظفين فنيين وطنيين إضافيين وزيادة احتياجات السفر (المرجع نفسه، الفقرة ١٥٨)؛

(ج) المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار، وتعزى الزيادة أساساً إلى الاعتماد المرصود لتغطية تكاليف وظيفة وكيل الأمين العام لفترة سنة كاملة، بدلاً من تعيين المستشار الخاص المستخدم بعقد "فترة العمل الفعلي"، ونشوء زيادات تحت بند التكاليف التشغيلية (A/67/346/Add.1، الفقرة ٢٦)؛

(د) ممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية، وتعزى الزيادة أساساً إلى ارتفاع معدل شغل الوظائف المطبق (٩٥ في المائة مقارنة بنسبة ٩٠ في المائة المطبقة لعام ٢٠١٢)، واقترح إعادة تصنيف وظيفة موظف للشؤون السياسية من ف-٤ إلى ف-٥ وارتفاع تكاليف المرتبات القياسية (المرجع نفسه، الفقرة ١٣٨)؛

التعليقات والتوصيات المتعلقة بالوظائف

٦١ - ترد في الجدول أدناه الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٢، وحالة شغور الوظائف في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، والاحتياجات المقترحة من الموظفين لعام ٢٠١٣ للبعثات في إطار المجموعة الأولى.

الجدول ١١

المجموعة المواضيعية الأولى: الاحتياجات من الموظفين

الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٣	الوظائف الجديدة	الوظائف الملغاة	الوظائف المعاد تصنيفها	الوظائف الشاغرة في ٣٠ أيلول/سبتمبر	الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٢	البيئة
٥ (١ وأع، ٢ ف-٤، ١ ف-٣، ١ خ ع (رأ))	-	-	-	-	٥ (١ وأع، ٢ ف-٤، ١ ف-٣، ١ خ ع (رأ))	المستشار الخاص للأمين العام المعني بمياممار
١٩ (١ وأع، ١ مد-١، ٣ ف-٥، ٥ ف-٤، ٢ خ م، ٤ خ ع (رأ)، ٣ م ر)	-	-	-	٢ (١ ف-٤، ١ خ م)	١٩ (١ وأع، ١ مد-١، ٣ ف-٥، ٥ ف-٤، ٢ خ م، ٤ خ ع (رأ)، ٣ م ر)	المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص
١٠ (١ وأع، ١ أ ع م، ١ ف-٥، ٣ ف-٤، ٢ ف-٣، ٢ خ ع (رأ))	-	-	-	١ (١ ف-٤)	١٠ (١ وأع، ١ أ ع م، ١ ف-٥، ٣ ف-٤، ٢ ف-٣، ٢ خ ع (رأ))	المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع جرائم الإبادة الجماعية
٢ (١ وأع، ١ ف-٣)	-	-	-	-	٢ (١ وأع، ١ ف-٣)	المبعوث الشخصي للأمين العام بشأن الصحراء الغربية
٣ (١ وأع، ١ ف-٤، ١ خ ع (رأ))	-	-	-	-	٣ (١ وأع، ١ ف-٤، ١ خ ع (رأ))	المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)
٧ (١ أ ع م، ١ ف-٥، ٢ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ خ ع (رأ))	-	-	١ (ف-٤ إلى ف-٥)	-	٧ (١ أ ع م، ٣ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ خ ع (رأ))	ممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية
٩ (١ وأع، ١ مد-١، ٢ ف-٤، ١ ف-٢، ١ خ ع (رأ)، ٢ م ف و، ١ م ر)	٢ (م ف و)	-	-	١ (١ مد-١)	٧ (١ وأع، ١ مد-١، ٢ ف-٤، ١ ف-٢، ١ خ ع (رأ)، ١ م ر)	مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان
١٥ (١ أ ع م، ١ مد-١، ٢ ف-٥، ١ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ خ ع (رأ)، ١ م ف و، ٦ م ر)	١٥ (١ أ ع م، ١ مد-١، ٢ ف-٥، ١ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ خ ع (رأ)، ١ م ف و، ٦ م ر)	-	-	-	-	المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن

(أ) يعمل بمقتضى عقد بأجر قيمته دولار واحد في السنة.

٦٢ - وعلى النحو المبين في الجدول الوارد أعلاه، يقترح الأمين العام إنشاء ١٧ وظيفة جديدة (١٥ منها في مكتب المستشار الخاص المعني باليمن (انظر الفقرة ٦٠ أعلاه)) وإعادة تصنيف وظيفة واحدة للبعثات المندرجة في إطار المجموعة الأولى. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات التوظيف التي قدمها الأمين العام، باستثناء وظيفة المساعد الإداري في مكتب المستشار الخاص المعني باليمن في نيويورك (انظر الفقرتين ٦٧ و ٧٠ أدناه).

مثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية

٦٣ - يقترح الأمين العام إعادة تصنيف وظيفة موظف للشؤون السياسية من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥، لمراعاة الفجوة بين ممثل الأمم المتحدة والمستوى الذي يليه (ف-٤) في الهيكل الوظيفي وازدياد ضرورة توافر التمثيل المناسب للبعثة في غياب ممثل الأمم المتحدة (المرجع نفسه، الفقرتان ١٤٠ و ١٤١).

٦٤ - ولدى طلب المزيد من التوضيح بشأن الوظيفة المقترح رفع رتبته، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الترتيب الخاص بالأمم المتحدة أدرج في أيار/مايو ٢٠١١ في إطار التمويل من الميزانية العادية بوصفه بعثة سياسية خاصة لديها هيكل ترتيبات ما بعد حفظ السلام وكان من المتوقع أن يكون لها طابع مؤقت. وجرى تبرير إعادة التصنيف بزيادة دور الأمم المتحدة في الجهود المتعلقة بتسوية النزاعات، وتعاون مكتب الممثل الخاص للأمم المتحدة وتنسيقه على نحو وثيق مع الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمنظمات الدولية ذات الصلة، والبعثات الدائمة ووكالات الأمم المتحدة بما في ذلك في جنيف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ممثل الأمم المتحدة كثيراً ما يسافر بسبب عمله المستمر مع الجهات المعنية الرئيسية، إلى جانب الاضطلاع بمسؤوليات الاشتراك في رئاسة مباحثات جنيف الدولية ورئاسة الآلية المشتركة لمنع الحوادث ومواجهتها التي تعاضمت أهميتها. وبالتالي، ثمة حاجة متزايدة إلى تقديم المساعدة للممثل وتمثيله من جانب أحد كبار الموظفين أثناء غيابه. وتوصي اللجنة الاستشارية، استناداً إلى المبررات المقدمة إليها، بالموافقة على إعادة التصنيف المقترحة لوظيفة موظف للشؤون السياسية من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥ في مكتب ممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية.

٦٥ - أما في ما يتعلق بموقع موظفي الأمم المتحدة في مكتب ممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية، فقد أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأن الجهات المعنية الرئيسية تفضل الترتيب الذي يتخذ بموجبه موظفو الأمم المتحدة مقرهم في جنيف وبمضون في الميدان الوقت اللازم لأداء مهامهم. وأبلغت اللجنة أيضاً، لدى الاستفسار، بأن الفريق

ما زال يتقاسم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين موقع عمل واحد ويستفيد من الدعم اللوجستي الذي يقدمانه له لدى وجوده في الميدان. وأخطرت اللجنة بأن ممثل الأمم المتحدة يقضي في المتوسط تسعة أيام في الشهر في الميدان؛ ويقضي كل من موظفي الشؤون السياسية الثلاثة ومستشاري الشرطة الاثنین ما متوسطه ٢٠ إلى ٢٥ يوماً في الشهر (من ٢٤٠ يوماً إلى ٣٠٠ يوم في السنة) في الميدان للاجتماع بالمحاورين المحليين وتقييم الحالة الأمنية وحرية الحركة وفقاً لولاية البعثة؛ ويسافر المساعد الإداري مرتين في السنة لمتابعة المسائل الإدارية والتقنية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٤ يوماً في السنة).

مكتب المبعوث الخاص للسودان وجنوب السودان

٦٦ - يقترح الأمين العام إنشاء وظيفتين جديدتين لموظفين فنيين وطنيين سيكون مقر عملهما في الخرطوم وجوبا، على التوالي، لتقديم الدعم إلى موظفي الشؤون السياسية (المرجع نفسه، الفقرتان ١٦١ و ١٦٢). ولدى الاستفسار بشأن إمكانية تقاسم الموارد، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن عمليات حفظ السلام في البلدين لديها ولايات تقتصر على منطقة عملها. وعلاوة على ذلك، فإن استخدام موظفين من عمليات حفظ السلام لأداء العمل الفني للمبعوث الخاص مسألة تطرح حساسيات سياسية. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إنشاء وظيفتين لموظفين فنيين وطنيين.

مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن

٦٧ - يقترح الأمين العام ما مجموعه ١٥ وظيفة، بما في ذلك ٨ موظفين دوليين (١ أمين عام مساعد و ١ مد-١ و ٢ ف-٥ و ١ ف-٤ و ٢ ف-٣ و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) و ٧ موظفين وطنيين (١ موظف فني وطني و ٦ موظفين من الرتبة المحلية)، سيكون مقرهم في المكتبين التاليين (المرجع نفسه، الفقرات ١٨٣-١٨٥):

(أ) سيتألف مكتب نيويورك من ٤ وظائف هي: المستشار الخاص (أمين عام مساعد)، ومساعدته الخاص/موظف أقدم للشؤون السياسية (ف-٥)، وموظف للشؤون السياسية (ف-٣)، ومساعد إداري (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛

(ب) ويتألف المكتب في صنعاء من ١١ وظيفة هي: الموظف الرئيسي (مد-١)، وموظف أقدم للشؤون السياسية (ف-٥)، و ٣ موظفين للشؤون السياسية (١ ف-٤ و ١ ف-٣ و ١ موظف فني وطني)، ومساعد أبحاث/مترجم شفوي (الرتبة المحلية)،

ومساعد إداري (الرتبة المحلية)، و ٣ سائقين (الرتبة المحلية) ومساعد لشؤون الأمن (الرتبة المحلية).

٦٨ - وطلبت اللجنة الاستشارية الحصول على معلومات في ما يتعلق بتوزيع مسؤوليات الوظائف الدولية الثلاث لموظفي الشؤون السياسية (ف-٥ و ف-٤ و ف-٣) التي سيكون مقرها في مكتب صنعاء. وأبلغت اللجنة بأن تعيين أربعة موظفين فنيين في اليمن (١ مد-١ و ١ ف-٥ و ١ ف-٤ و ١ ف-٣) من أجل تقديم الدعم المستمر لخطوات اليمن في المرحلة الانتقالية سيشكل وجوداً خفيفاً نظراً لنطاق الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في مجال الدعم. وفي مكتب صنعاء، سوف يساعد الموظف برتبة ف-٥ في تنسيق أنشطة الفريق السياسي من أجل دعم تنفيذ اتفاق المرحلة الانتقالية. وسيعمل نائباً للموظف الرئيسي برتبة مد-١ في مجال إدارة المكتب والإشراف عليه بوجه عام، وسيتولى أيضاً مسؤولية إجراء مشاورات منتظمة مع قادة الأحزاب السياسية. وسيضطلع موظف الشؤون السياسية برتبة ف-٤ بدور رائد في مجال تمكين المجتمع المدني مع التركيز بصفة خاصة على مجموعات الشباب والنساء والقضايا الجنسانية، وسيضطلع بدور المنسق المعني بالمسائل المشتركة بين الوكالات. وفي إطار الجهود المتعلقة بالحوار الوطني وصياغة الدستور، ثمة برامج هامة مشتركة بين الوكالات ستطلب إشراف مكتب المستشار الخاص، لا للتنسيق مع شركاء الأمم المتحدة فحسب، بل أيضاً لإدارة الشركاء الخارجيين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والشركاء المساهمون والنظراء الوطنيين. وستكون وظيفة موظف الشؤون السياسية برتبة ف-٣ أساسية لمساعدة المكتب في استعراض الحالة السياسية ورصدها في البلد والمنطقة وإعداد التقارير والتحديثات الدورية عن الحالة للمكتب في نيويورك، ولتقديم المساعدة في إعداد الجداول الزمنية لسفر المستشار الخاص في بعثات والوفاء بمتطلبات تقديم التقارير إلى مجلس الأمن.

٦٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية تعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية للمكتب لأول مرة عام ٢٠١٢ (المرجع نفسه، الفقرة ١٨١) وطلبت الحصول على معلومات في هذا الصدد. وأبلغت اللجنة بأنه من أصل الموارد الخارجة عن الميزانية المتاحة للمكتب والبالغة ١,٥ مليون دولار، بلغ الإنفاق نحو ١,٢ مليون دولار وشمل الموظفين الدوليين (٢٥١ ٣٤٩ دولاراً) والخبراء الاستشاريين (٦١٠ ٦٥ دولارات). وأبلغت اللجنة لدى الاستفسار بشأن توافر الموارد الخارجة عن الميزانية لعام ٢٠١٣ بأنه لا يزال يجري التماس الموارد الخارجة عن الميزانية للمكتب من الجهات المانحة وبأنه لا يزال يتعين تأكيد التعهدات المالية. وفي حين تدرك اللجنة الاستشارية أهمية التمويل من خارج الميزانية، فهي واثقة من أنه ستتوافر للمكتب موارد كافية من الميزانية البرنامجية لتنفيذ جميع الأنشطة المقررة.

٧٠ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على ١٤ وظيفة جديدة يقترح الأمين العام إنشائها في مكتب المستشار الخاص المعني باليمن. ولا توصي اللجنة بالموافقة على إنشاء وظيفة المساعد الإداري (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) المتوخى أن يكون مقرها في نيويورك، في ضوء القدرات الحالية المتوافرة في إدارة الشؤون السياسية.

التعليقات والتوصيات المتعلقة بالتكاليف التشغيلية

٧١ - زودت اللجنة الاستشارية بمعلومات إضافية عن التكاليف التشغيلية للمجموعة الأولى، وهي ترد في الجدول أدناه، بما في ذلك الاعتمادات والنفقات المقدرة لعام ٢٠١٢ والاحتياجات المتوقعة لعام ٢٠١٣.

الجدول ١٢

المجموعة المواضيعية الأولى: التكاليف التشغيلية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢		الاحتياجات لعام ٢٠١٣		الفرق	النفقات المقدرة	الاعتمادات	فئة الإنفاق
	المجموع	صافي الاحتياجات (١)	صافي الاحتياجات (١)	غير المتكررة				
التكاليف التشغيلية								
الاستشاريون	٤٦٣	٤٤٨,٥	٤٩٤,٨	٨١٦,٤	٣٦٧,٩	-	٣٦٧,٩	الاستشاريون
السفر في مهام رسمية	٤٩,١	٢٤٧٥,٠	٢٥٢٤,١	٣٣٨٦,١	٩١١,١	-	٩١١,١	السفر في مهام رسمية
المرافق والبنى التحتية	١٠,٧	٨٦٨,٣	٨٧٩,٠	٧٩٨,٠	(٧٠,٣)	٣٠,٢	(٧٠,٣)	المرافق والبنى التحتية
النقل البري	٥,١	١٥٦,٩	١٦٢,٠	١٩٠,٩	٣٤,٠	٣٣,٧	٣٤,٠	النقل البري
النقل الجوي	١٠,٢	-	١٠,٢	(١٠,٢)	(١٠,٢)	-	(١٠,٢)	النقل الجوي
الاتصالات	٢,٧	٢١٣,٧	٢١٦,٤	٣٤١,٥	١٢٧,٨	-	١٢٧,٨	الاتصالات
تكنولوجيا المعلومات	٣,٢	٦٨,٨	٧٢,٠	٨٠,٧	١١,٩	-	١١,٩	تكنولوجيا المعلومات
السوازم والخدمات والمعدات الأخرى	١١٩,٧	٣٥١,٩	٤٧١,٦	٣٩٢,٥	٤٠,٦	٩,٠	٤٠,٦	السوازم والخدمات والمعدات الأخرى
المجموع	٢٤٧,٠	٤٥٨٣,١	٤٨٣٠,١	٦٢٤٢,٩	١٤١٢,٨	٧٢,٩	١٤١٢,٨	المجموع

(أ) صافي الاحتياجات بعد احتساب تقديرات النقص أو الزيادة في الإنفاق لعام ٢٠١٢.

السفر

٧٢ - تقدّر احتياجات السفر في مهام رسمية لمكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن بمبلغ ٤٠٠ ٤٦ ١٠ دولار. وقد التمسست اللجنة الاستشارية للإيضاح وطلبت تفصيلاً لعناصر الاحتياجات المقترحة للسفر في مهام رسمية لعام ٢٠١٣. وأبلغت اللجنة بأن المستشار الخاص يمارس مساعي الأمين العام الحميدة من خلال زيارته المنتظمة والمتكررة إلى اليمن. والدورة المعمول بها حالياً لتقديم التقارير إلى مجلس الأمن هي دورة مدتها ٦٠ يوماً وفقاً للتكليف الصادر بموجب القرار ٢٠١٤ (٢٠١١). ولأغراض التحضير لجلسات الإحاطة وتوفير الدعم الشامل للعملية الانتقالية في اليمن حتى عام ٢٠١٤، بما في ذلك دعم الحوار الوطني ومراجعة الدستور وإجراء انتخابات جديدة في أوائل عام ٢٠١٤، سيكون نشاط السفر المكثف إلى اليمن ومنها جزءاً اعتيادياً من اضطلاع المكتب بولايته. ولتلبية الاحتياجات بصورة شاملة، سيرافق المستشار الخاص فرد أو اثنان من الموظفين الأساسيين الموجودين في نيويورك، إلى جانب مستشارين من المختصين لتكملة الجهود الفنية خلال كل مرحلة من المراحل الانتقالية.

الجدول ١٣

السفر في مهام رسمية لعام ٢٠١٣: مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن

البيان	مجموع التكلفة بدولار الولايات المتحدة
ألف - الموظفون في نيويورك	
١٠ رحلات من نيويورك إلى صنعاء ذهاباً وإياباً لـ ٤ موظفين، لمدة ١٠ أيام لكل رحلة	٣٨٣ ٦٦٠
رحلتنا ذهاب وإياب لـ ٢ من الموظفين من نيويورك إلى كل من الرياض وإسطنبول ولندن والدوحة والقاهرة، لمدة ٣ أيام لكل رحلة	١٣٨ ٣٤٤
٦ رحلات من نيويورك إلى واشنطن العاصمة ذهاباً وإياباً لـ ٢ من الموظفين، لمدة يوم واحد لكل رحلة	١١ ٥٦٨
١٠ رحلات من نيويورك إلى صنعاء ذهاباً وإياباً لـ ٢ من موظفي الأمن، لمدة ١٠ أيام لكل رحلة	١٩٠ ٨٢٥
باء - الموظفون في صنعاء	
٤ رحلات من صنعاء إلى نيويورك ذهاباً وإياباً لـ ٣ موظفين، لمدة ١٠ أيام لكل رحلة	١٣٦ ٥٨٤
رحلتنا ذهاب وإياب لـ ٢ من الموظفين من صنعاء إلى كل من الرياض وإسطنبول ولندن والدوحة والقاهرة، لمدة ٣ أيام لكل رحلة	٤٢ ١٠٨
٦ رحلات ذهاب وإياب لـ ٧ موظفين من صنعاء إلى مدن يمنية أخرى (عدن، تعز، صعدة)، بواسطة الطيران التجاري، لمدة يوم واحد لكل رحلة	٥٢ ٩٦٢

البيان	مجموع التكلفة بدولار الولايات المتحدة
جيم - استئجار الطائرات ذات الأجنحة الثابتة	
٤ رحلات يخطط للقيام بها بطائرات مستأجرة داخل اليمن حيثما لا تتوافر رحلات تجارية	٩٠ ٣٢٨
مجموع تكاليف السفر في مهام رسمية	١ ٠٤٦ ٣٧٩

٧٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه، مع أن دورة تقديم التقارير إلى مجلس الأمن مدتها ٦٠ يوماً، اقترح لمكتب نيويورك ١٠ رحلات ذهاب وإياب لـ ٤ أشخاص إلى صنعاء (٣٨٣ ٦٦٠ دولاراً)، بالإضافة إلى ٤ رحلات ذهاب وإياب لـ ٣ أشخاص من صنعاء إلى نيويورك (١٣٦ ٥٨٤ دولاراً)، مما مجموعه ٢٤٤ ٥٢٠ دولاراً. ولا ترى اللجنة مبرراً لأن يزيد عدد رحلات الذهاب والإياب من نيويورك إلى صنعاء عن ٦ رحلات نظراً لتقديم التقارير إلى مجلس الأمن كل ٦٠ يوماً؛ كما أنها لا ترى ضرورة لاقتراح ٤ رحلات ذهاب وإياب من صنعاء إلى نيويورك. وتوصي اللجنة الاستشارية بناء على ذلك بخفض الاحتياجات المقترحة تحت بند السفر في مهام رسمية لمكتب المستشار الخاص المعني باليمن بنسبة ١٠ في المائة.

مسائل أخرى

صندوق بناء السلام

٧٤ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه تم تخصيص مبلغ أولي قدره ١ ١٥٠ ٠٠٠ دولار من صندوق بناء السلام لمكتب المستشار الخاص المعني باليمن لدعم عملية الحوار الوطني (المرجع نفسه، الفقرتان ١٧٣ و ١٨٢). وأبلغت اللجنة، بناء على استفسارها، بأن مبلغ الـ ١,١٥ مليون دولار الذي تلقاه المكتب، والذي يمثل جزءاً من شريحة مقدارها ٢ مليون دولار خصّصت لبرنامج متكامل تنفذه الأمم المتحدة لدعم الأعمال التحضيرية لعملية الحوار الوطني، كان قد خصص لغرض محدد هو القيام بدور التيسير السياسي والدعم التقني لتهيئة المجال لعقد مؤتمر للحوار الوطني. وشملت الأنشطة تقديم الدعم إلى اللجنة التحضيرية، بما في ذلك إنشاء أمانتها، وتوفير الخبرات الدولية في مجال الدروس المستفادة من عمليات الحوار الوطنية السابقة من أجل المساعدة على تركيز النقاش الدائر بين أصحاب المصلحة الوطنيين وحفز هذا النقاش، وكذلك دعم المشاورات التي تجرى مع مختلف جماعات أصحاب المصلحة من أجل تهيئة المجال للمضي قدماً بالعملية. وجرى تقاسم ما تبقى من مبلغ الـ ٢ مليون دولار بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية شؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة

للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وصندوق الأمم المتحدة للسكان، لدعم الجهود التي تبذلها هذه الكيانات لتمكين أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والمشردين داخليا والمراهقين والنساء، من المشاركة بفعالية في الحوار الوطني. وقد تمت عملية تصميم وتطوير المشروع المرتبط بمبلغ الـ ٢ مليون دولار في إطار جهد مشترك بين الوكالات بقيادة مكتب المستشار الخاص. وقُدِّم مقترح المشروع إلى مكتب دعم بناء السلام، واتخذ الأمين العام المساعد لبناء السلام القرار النهائي بشأنه.

المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية

٧٥ - يشير الأمين العام إلى أن مكتب المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية يدعم مستشارين خاصين: المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية (وكيل أمين عام)، والمستشار الخاص المعني بمسؤولية الحماية (أمين عام مساعد) (المرجع نفسه، الفقرات ٥٣-٦١). فأما بالنسبة للمستشار الخاص المعني بمسؤولية الحماية، تلاحظ اللجنة الاستشارية من التقرير أن المستشار الخاص السابق قام بمهامه من شباط/فبراير ٢٠٠٨ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٢. وهذه الوظيفة شاغرة في الوقت الحالي، والأمين العام بصدد البحث عن مستشار خاص يعمل بموجب عقد بأجر قيمته دولار واحد في السنة.

٧٦ - وتذكر اللجنة الاستشارية أنه جرى في نيسان/أبريل ٢٠١٢ التماس تأييدها لإنشاء وظيفة جديدة للمستشار الخاص للأمين العام المعني بمسؤولية الحماية برتبة أمين عام مساعد تمول من الموارد الخارجة عن الميزانية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وما زالت اللجنة على رأيها الذي أعربت عنه في ردّها على الأمين العام في حزيران/يونيه ٢٠١٢ ومفاده أن إنشاء منصب المستشار الخاص المعني بمسؤولية الحماية برتبة أمين عام مساعد هو من قبيل الأمور السياسية، ولذا يجدر أن تبتّ فيه الجمعية العامة. وفي ذلك الوقت، أعربت اللجنة أيضا عن رأي مفاده أنه في حال تعذر استدامة الترتيبات التي وضعها الأمين العام في الأجل الطويل، يجوز للأمين العام أن ينظر في تقديم مقترح إلى الجمعية العامة بتخصيص موارد للوظيفة، إمّا في سياق التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠١٣ وإمّا في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

باء - المجموعة المواضيعية الثانية: أفرقة ومجموعات وفرق رصد الجزاءات

٧٧ - يبلغ صافي الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠١٣ للبعثات الـ ١١ المدرجة ضمن المجموعة الثانية ٣١ ٣٥٥ ٠٠٠ دولار، وهو ما يمثل ٥,٧ في المائة من الموارد الإجمالية

(A/67/346/Add.2، الجدول ١). وإذا ما أخذ الرصيد غير المنفق المتوقع البالغ ١٠٠ ٢٠٧٦ دولار في نهاية عام ٢٠١٢ في الحسبان، يصبح ما يطلبه الأمين العام للبعثات الـ ١١ من أموال إضافية مبلغاً قدره ٢٩ ٢٧٨ ٩٠٠ دولار.

الجدول ١٤

موجز الاحتياجات من الموارد للمجموعة المواضيعية الثانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢		١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣		الاحتياجات للفترة ١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣		الفرق للفترة ٢٠١٣-٢٠١٢		الفئة
الاعتمادات	النقذات المقدرة	الفرق	الاحتياجات	صافي الاحتياجات ^(١) غير المتكررة	المجموع	(١)	(٢)	
(١)	(٢)	(٣)-(١)	(٤)	(٥)=(٣)-(٤)	(٤)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)	
٢ ٢٣٤,٥	٢ ٢٣٩,٦	(٥,١)	٢ ٤٧٩,٢	٢ ٤٨٤,٣	٢ ٤٧٩,٢	-	٢٤٤,٧	فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا
٦٤١,٧	٥٩٢,٩	٤٨,٨	٦٣٢,٢	٥٨٣,٤	٦٣٢,٢	-	(٩,٥)	فريق الخبراء المعني بليبيا
١ ٣١٩,٤	١ ٢٩١,٢	٢٨,٢	١ ٢٩٣,٤	١ ٢٦٥,٢	١ ٢٩٣,٤	-	(٢٦,٠)	فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار
١ ٥٤٦,٣	١ ٣٦١,٥	١٨٤,٨	١ ٥٣٣,٤	١ ٣٤٨,٦	١ ٥٣٣,٤	-	(١٢,٩)	فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية
١ ٨٤٦,٣	١ ٥٦٢,١	٢٨٤,٢	١ ٦٠٩,٠	١ ٣٢٤,٨	١ ٦٠٩,٠	-	(٢٣٧,٣)	فريق الخبراء المعني بالسودان
٢ ٧٤٦,٨	٢ ٧٤٩,١	(٢,٣)	٢ ٧٥٤,٨	٢ ٧٥٧,١	٢ ٧٥٤,٨	-	٨,٠	فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
٣ ١٩٣,٦	٣ ١٥٢,٤	٤١,٢	٣ ٠٩٩,٨	٣ ٠٥٨,٦	٣ ٠٩٩,٨	-	(٩٣,٨)	فريق الخبراء المعني بجمهورية إيران الإسلامية
٢ ٥٩٧,٠	١ ٤٩٣,١	١ ١٠٣,٩	١ ٤٥٦,٨	٣٥٢,٩	١ ٤٥٦,٨	-	(١ ١٤٠,٢)	فريق الخبراء المعني بليبيا
								فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات
٤ ٢٦٣,٨	٤ ٣٩٩,٣	(١٣٥,٥)	٤ ٣٨٨,١	٤ ٥٢٣,٦	٤ ٣٨٨,١	-	١٢٤,٣	الدعم المقدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن منع انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب
٣ ٠٤٥,٧	٢ ٦٧٠,٥	٣٧٥,٢	٣ ١٩٠,٨	٢ ٨١٥,٦	٣ ١٩٠,٨	-	١٤٥,١	
٨ ٨٩٢,٥	٨ ٧٣٩,٨	١٥٢,٧	٨ ٩١٧,٥	٨ ٧٦٤,٨	٨ ٩١٧,٥	-	٢٥,٠	
٣٢ ٣٢٧,٦	٣٠ ٢٥١,٥	٢ ٠٧٦,١	٣١ ٣٥٥,٠	٢٩ ٢٧٨,٩	٣١ ٣٥٥,٠	-	(٩٧٢,٦)	المجموع

(أ) صافي الاحتياجات بعد احتساب تقديرات النقص أو الزيادة في الإنفاق لعام ٢٠١٢.

٧٨ - وكما هو مبين في الجدول أعلاه، تعكس الموارد التقديرية المقترحة لعام ٢٠١٣ للمجموعة الثانية نقصاً بمبلغ ٩٧٢ ٦٠٠ دولار عن اعتماد عام ٢٠١٢. ويعزى النقصان بشكل رئيسي إلى انخفاض حجم احتياجات: (أ) فريق الخبراء المعني بليبيا، نظراً لتقليص عدد

الخبراء من ثمانية إلى خمسة عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٤٠ (٢٠١٢) (المرجع نفسه، الفقرة ١٢١)؛ و (ب) فريق الخبراء المعني بالسودان، وهو ما يرجع بشكل رئيسي إلى انخفاض الاحتياجات المدرجة تحت بند التكاليف التشغيلية، حيث بات الخبراء يعملون من منازلهم (المرجع نفسه، الفقرة ٧٧).

٧٩ - ويقابل النقصان المتوقع لعام ٢٠١٣ جزئياً بزيادة حجم احتياجات كل من: (أ) فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، نظراً للأثر المتأخر لإنشاء وظيفة برتبة ف-٣ (المرجع نفسه، الفقرة ١٧)؛ و (ب) فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات، نظراً للأثر المتأخر لإنشاء وظيفتين في عام ٢٠١٢ (المرجع نفسه، الفقرة ١٥٠)؛ و (ج) الدعم المقدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن منع انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل، وهو ما يرجع بشكل رئيسي إلى إضافة حبير تاسع عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٥٥ (٢٠١٢) (المرجع نفسه، الفقرة ١٦٩).

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

٨٠ - يعرض الجدول أدناه الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٢، وحالة الوظائف الشاغرة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، والاحتياجات المقترحة من الموظفين لعام ٢٠١٣ للبعثات المدرجة ضمن المجموعة الثانية.

الجدول ١٥

المجموعة المواضيعية الثانية: الاحتياجات من الموظفين

الوظائف الشاغرة في ٣٠ أيلول/ سبتمبر	الوظائف المعتمدة لعام		الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٣	الوظائف الشاغرة في ٣٠ أيلول/ سبتمبر	الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٢	البعثة
	الوظائف الجديدة	الوظائف المعلقة				
			٧ (١) ف-٣، ١ خ ع (رأ)، ٥ (م)		٤ (١) ف-٣، ١ خ ع (رأ)، ٢ (م)	فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا
			-		-	فريق الخبراء المعني بليبيا
			١ ف-٣		١ ف-٣	فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار
			١ (١) ف-٣		١ (١) ف-٣	فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية
			١ (١) ف-٣	١ (١) خ ع (رأ)	٢ (١) ف-٣، ١ خ ع (رأ)	فريق الخبراء المعني بالسودان

الوظائف المعاد تصنيفها	الوظائف المغاة	الوظائف الجديدة	الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٣	الوظائف السشاغرة في ٣٠ أيلول/ سبتمبر	الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٢	البعثة
-	-	-	٤ (٢ ف-٣)، ٢ خ ع (ر أ))	-	٤ (٢ ف-٣)، ٢ خ ع (ر أ))	فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
-	-	-	٤ (١ ف-٤)، ١ ف-٣، ٢ خ ع (ر أ))	-	٤ (١ ف-٤، ١ ف-٣)، ٢ خ ع (ر أ))	فريق الخبراء المعني بجمهورية إيران الإسلامية
-	-	-	٢ (١ ف-٣)، ١ خ ع (ر أ))	١ (ف-٣)	٢ (١ ف-٣)، ١ خ ع (ر أ))	فريق الخبراء المعني بليبيا
-	-	-	١٢ (١ ف-٥)، ٢ ف-٤، ٣ ف-٣، ٦ خ ع (ر أ))	-	١٢ (١ ف-٥، ٢ ف- ٤، ٣ ف-٣)، ٦ خ ع (ر أ))	فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات
-	-	-	٥ (١ ف-٥)، ٢ ف-٣، ٢ خ ع (ر أ))	-	٥ (١ ف-٥، ٢ ف-٣)، ٢ خ ع (ر أ))	الدعم المقدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل
-	-	-	٤١ (١ أ ع م، ١ مد-٢، ٢ مد-١، ٩ ف-٥، ١٢ ف-٤، ٤ ف-٣، ٤ ف-٢، ٨ خ ع (ر أ))	٢ (٢ ف-٣)	٤١ (١ أ ع م، ١ مد-٢، ٢ مد-١، ٩ ف-٥، ١٢ ف-٤، ٤ ف-٣، ٤ ف-٢، ٨ خ ع (ر أ))	المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب

٨١ - وكما هو مبين في الجدول أعلاه، اقترح الأمين العام إنشاء ثلاث وظائف جديدة لسائقين وإلغاء وظيفة واحدة لمساعد إداري للبعثات المدرجة ضمن المجموعة الثانية. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على التغييرات التي اقترح الأمين العام إجرائها في ملاك الموظفين.

تعليقات وتوصيات بشأن التكاليف التشغيلية

٨٢ - زوّدت اللجنة الاستشارية بمعلومات تكميلية عن التكاليف التشغيلية للمجموعة الثانية، وهي معروضة في الجدول أدناه، بما في ذلك الاعتمادات وتقديرات النفقات لعام ٢٠١٢ والاحتياجات المتوقعة لعام ٢٠١٣.

الجدول ١٦
المجموعة المواضيعية الثانية: التكاليف التشغيلية
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

		١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢		احتياجات عام ٢٠١٣		الفرق للفترة ٢٠١٣-٢٠١٢	
		النقود المقدرة		صافي الاحتياجات ^(أ) غير المتكررة		الفرق للفترة ٢٠١٣-٢٠١٢	
		(٢)	(٣)-(١)=(٢)	(٤)	(٥)-(٣)=(٦)	(٧)=(٤)-(١)	
التكاليف التشغيلية							
الخبراء	١٦ ٣٧٣,٢	١٤ ٥٢٨,٠	١ ٨٤٥,٢	١٥ ٣٩٧,٨	١٣ ٥٥٢,٦	-	(٩٧٥,٤)
السفر في مهام رسمية	٤٢٨,٢	٣٠١,٧	١٢٦,٥	٣٤٤,٧	٢١٨,٢	-	(٨٣,٥)
المرافق والبنى التحتية	١ ٩٩٨,٤	١ ٨٧٠,١	١٢٨,٣	١ ٩٢٢,٩	١ ٧٩٤,٦	-	(٧٥,٥)
النقل البري	١ ٨٩٣,٨	١ ٩٠٨,٣	(١٤,٥)	١ ٩٤١,٤	١ ٩٥٥,٩	-	٤٧,٦
النقل الجوي	١١٨,٥	٨٨,٨	٢٩,٧	٩٠,٠	٦٠,٣	-	(٢٨,٥)
الاتصالات	٢٧٢,٢	٢٥٩,٣	١٢,٩	٢٥٩,٣	٢٤٦,٤	-	(١٢,٩)
تكنولوجيا المعلومات	٥٣٣,٩	٤٩٤,٣	٣٩,٦	٤١٦,٠	٣٧٦,٤	-	(١١٧,٩)
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٢١٧,٧	٢٨٠,٢	(٦٢,٥)	١٨٣,٠	٢٤٥,٥	-	(٣٤,٧)
المجموع	٢١ ٨٣٥,٩	١٩ ٧٣٠,٧	٢ ١٠٥,٢	٢٠ ٥٥٥,١	١٨ ٤٤٩,٩	-	(١ ٢٨٠,٨)

(أ) صافي الاحتياجات بعد احتساب تقديرات النقص أو الزيادة في الإنفاق لعام ٢٠١٢.

السفر

٨٣ - تلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية التي قُدمت لها أن اعتمادا بقيمة ٦٣ ٢٠٠ دولار قد رُصد لبند السفر في مهام رسمية لموظف الشؤون السياسية، الذي يمارس مهامه من نيويورك، إلى وجهات شتى لتقديم الدعم الفني لفريق الخبراء المعني بالسودان في الاجتماعات وبعثات البحث الميداني وجمع البيانات والتحقيق وكتابة التقارير. وتلاحظ اللجنة كذلك أن ميزانية عام ٢٠١٢ لم تتضمن اعتمادا كهذا. ونظرا للاحتياج إلى السفر بكثرة من نيويورك إلى المنطقة، ولحجم ما يرتبط بذلك من موارد تُنفق على السفر، ترى اللجنة أن ينظر الأمين العام في خيار نقل مقرّ موظف الشؤون السياسية إلى المنطقة التي يضطلع فيها بالأنشطة المسندة إليه، أو إلى مكان قريب منها.

أتعاب الخبراء والاستشاريين ومستحققاتهم الأخرى

٨٤ - طلبت اللجنة الاستشارية معلومات عن أماكن وجود وعدد أعضاء كل مجموعة وفرقة خبراء، إلى جانب ما يتقاضونه من أتعاب ومستحقات أخرى، وهي معروضة بإيجاز في الجدول أدناه. وأبلغت اللجنة بأن الأجر الذي يتقاضاه خبراء واستشاريو مجموعات وفرق رصد الجزاءات تتألف من أتعاب شهرية يضاف إليها بدل غلاء معيشة لمن لا يمارسون مهامهم من منازلهم؛ وأن مكتب إدارة الموارد البشرية هو الذي أرسى الترتيب الخاص بعنصري الأجر هذين. كما أبلغت اللجنة بأنه يراعى لدى تحديد مستوى الأتعاب التي يتقاضاها الخبراء والاستشاريون عوامل شتى منها، على سبيل المثال لا الحصر، مؤهلات المرشح وخبرته السابقة ودرجة تعقد العمل المسند إليه والأسعار السائدة في سوق العمل للأنشطة المماثلة، وما جرى تحصيله من عائدات خلال العام السابق في إطار ترتيبات مماثلة. واستناداً إلى العوامل المذكورة أعلاه، قد تختلف معدلات أجر الفرد ومتوسط الأجور الشهرية من عام إلى آخر ومن فريق إلى آخر. وقد حُدِّت قيمة أتعاب عام ٢٠١٣ على أساس المستويات الفعلية للأتعاب التي دُفعت في عام ٢٠١٢. وعلاوة على ذلك، لم يُدفع بدل غلاء المعيشة إلا عن الأوقات التي كان فيها الخبراء والاستشاريون غير العاملين من منازلهم مقيمين في مركز العمل. أمّا عند سفرهم خارج مركز العمل في مهام رسمية، فيتقاضون بدل الإقامة اليومي الذي يتحدّد تبعاً للوجهة بالإضافة إلى ٧٠ في المائة من بدل غلاء المعيشة اليومي نظير تكلفة احتفاظهم بمكان الإقامة في مركز العمل.

الجدول ١٧

أفرقة الخبراء: أشهر العمل، ومراكز العمل، والمستحقات

فريق الخبراء	عدد الخبراء	عدد أشهر العمل في ٢٠١٢ و ٢٠١٣	مركز العمل	متوسط الأتعاب المرصودة للخبير الواحد في الشهر في ميزانية عام ٢٠١٣	بدل غلاء المعيشة الشهري
فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا	٨	١١	نيروبي	٨٩٥٠	٣٩٠٠
فريق الخبراء المعني بلييريا	٣	١١	العمل من المنزل	٩٤٥٠	صفر
فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار	٥	١١	العمل من المنزل	٩٠٥٠	صفر
فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية	٦	١١	العمل من المنزل	٧٢٠٠	صفر
فريق الخبراء المعني بالسودان	٥	١١	العمل من المنزل	١٠٨٠٠	صفر

متوسط الأتعاب المرصودة للخبير الواحد في الشهر في ميزانية بدل غلاء المعيشة الشهري	عدد أشهر العمل في ٢٠١٢ و ٢٠١٣	عدد الخبراء	فريق الخبراء
١٠ ٩٠٠	١٢	٧	فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
١١ ٢٠٠	١٢	٨	فريق الخبراء المعني بجمهورية إيران الإسلامية
٩ ١٠٠	١١	٥	فريق الخبراء المعني بليبيا
٩ ٧٠٠	١٢	٨	فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات
١٢ ٨٨٠	١٢	١	أمين المظالم ^(١)

(أ) انظر A/67/346/Add.2، الفقرات ١٣١-١٣٣.

٨٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول أعلاه وجود عدد من المكاتب في نيويورك. وترى اللجنة إبقاء أماكن أفرقة الخبراء هذه قيد الاستعراض، وترتيب عمل الخبراء من المنزل أينما أمكن، وتقديم مبررات كاملة لأي استثناءات من هذه القاعدة.

المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب

٨٦ - أبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بالدور الذي تقوم به المديرية التنفيذية على صعيد تنسيق أنشطة مكافحة الإرهاب، وتعاونها مع عدد من هيئات مكافحة الإرهاب داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، مثل فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن منع انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (الذي يضم في عضويته ٢٩ بلداً والاتحاد الأوروبي) وأفرقة العاملة المواضيعية الخمسة.

٨٧ - وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأنه نظراً لأوجه التكامل القائمة بين هيئات مكافحة الإرهاب المذكورة أعلاه ولضرورة تجنب الازدواجية في الجهود المبذولة في

هذا المجال، عمل مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية في تعاون وثيق مع الكيانات في مجالات مشتركة شملت: (أ) تبادل المعلومات؛ و (ب) تنسيق الزيارات القطرية؛ و (ج) العمل في إطار استراتيجية مشتركة بشأن القضايا المتصلة بلجنة مكافحة الإرهاب ولجنة مجلس الأمن المعنية بتنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات ولجنة مجلس الأمن المعنية بأسلحة الدمار الشامل، ومع المنظمات الدولية والإقليمية؛ و (د) مشاريع المساعدة التقنية وبناء القدرات؛ و (هـ) العمل ضمن إطار فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، تحت مظلة أفرقتها العاملة ذات الصلة، ومع المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بشأن المسائل المواضيعية والإقليمية.

جيم - المجموعة المواضيعية الثالثة: مكاتب الأمم المتحدة ومكاتب دعم بناء السلام والمكاتب المتكاملة واللجان

٨٨ - يبلغ حجم الموارد المقترحة لعام ٢٠١٣ للبعثات السياسية الخاصة الـ ١١ المدرجة ضمن المجموعة الثالثة ٧٠٠ ٦٨٩ ١٦٨ دولار، وهو ما يمثل ٣٠,٤ في المائة من إجمالي الموارد المطلوبة للبعثات السياسية الخاصة (A/67/346 و A/67/346/Add.3). ويقدم الجدول أدناه تقسيماً، بحسب البعثة، للنفقات المقدرة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ والاحتياجات المتوقعة لعام ٢٠١٣.

الجدول ١٨

موجز الاحتياجات من الموارد للمجموعة المواضيعية الثالثة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢	احتياجات عام ٢٠١٣		١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢		الافتقار المقدرة	الاعتمادات	الفئة
	صافي الاحتياجات ^(١) غير المتكررة	المجموع	الافتقار المقدرة	الاعتمادات			
(١)-(٤)=(٢)	(٦)	(٣)-(٤)=(٥)	(٤)	(٦)-(١)=(٣)	(٢)	(١)	
٨٧٧,٧	٢١,١	٩ ٤٨٦,٨	٩ ٧٣٥,٢	٢٤٨,٤	٨ ٦٠٩,١	٨ ٨٥٧,٥	مكتب الأمم المتحدة لمنطقة غرب أفريقيا
(١٩٠,٤)	٢١١,٤	٢٠ ٣٤٠,٣	٢٠ ٣٤١,٣	١,٠	٢٠ ٥٣٠,٧	٢٠ ٥٣١,٧	مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى
٩٢٠,٤	٧٤٦,٠	١٩ ٩١٢,١	١٩ ٩٠٢,٥	(٩,٦)	١٨ ٩٩١,٧	١٨ ٩٨٢,١	مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو
(١ ٦٦٦,٩)	٧٣١,١	١٨ ٦٥٨,٥	١٨ ٧٣٣,٨	٧٥,٣	٢٠ ٣٢٥,٤	٢٠ ٤٠٠,٧	مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال

		احتياجات عام ٢٠١٣		١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢				
الفرق للفترة ٢٠١٣-٢٠١٢	صافي الاحتياجات غير المتكررة	المجموع	النفقات المقدرة	الافتقادات	الاعتمادات	الفرق	المقدرة	الافتقادات
(١)-(٤)=(٧)	(٦)	(٣)-(٤)=(٥)	(٤)	(١)-(٣)=(٢)	(٦)	(١)	(٢)	(١)
(٥ ٢٧٦,٢)	-	١٢ ٤٧٢,٣	١٢ ٤٣٥,٤	(٣٦,٩)	١٧ ٧٤٨,٥	١٧ ٧١١,٦	١٧ ٧٤٨,٥	مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون
(١ ٦٤٧,٨)	٣٦,٣	٥ ٧٣١,٩	٦ ٩٥٦,٨	١ ٢٢٤,٩	٧ ٣٧٩,٧	٨ ٦٠٤,٦	٧ ٣٧٩,٧	دعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة
(١٥٠,٤)	٤٥,٦	٢ ٩٦٠,٢	٢ ٩٦٢,٤	٢,٢	٣ ١١٠,٦	٣ ١١٢,٨	٣ ١١٠,٦	مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى
(١ ٨١٦,٠)	-	١٥ ٦١٤,٩	١٥ ٦٣٩,٨	٢٤,٩	١٧ ٤٣٠,٩	١٧ ٤٥٥,٨	١٧ ٤٣٠,٩	مكتب الأمم المتحدة في بوروندي
(١٣٢,٨)	٩٧,٢	٩ ١٣٥,٩	٩ ٠٧٣,٧	(٦٢,٢)	٩ ٢٦٨,٧	٩ ٢٠٦,٥	٩ ٢٦٨,٧	مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان
١ ٨٣٤,٤	٣٩٢,٨	٧ ٨٣٣,٦	٦ ٢٣٥,٤	(١ ٥٩٨,٢)	٥ ٩٩٩,٢	٤ ٤٠١,٠	٥ ٩٩٩,٢	مكتب الأمم المتحدة لمنطقة وسط أفريقيا
١٠ ٦٣٤,٣	٨٧٧,٧	٥٠ ٦٦٦,٩	٤٦ ٦٧٣,٤	(٣ ٩٩٣,٥)	٤٠ ٠٣٢,٦	٣٦ ٠٣٩,١	٤٠ ٠٣٢,٦	بعثة الأمم المتحدة في ليبيا
٣ ٣٨٦,٣	٣ ١٥٩,٢	١٧٢ ٨١٣,٤	١٦٨ ٦٨٩,٧	(٤ ١٢٣,٧)	١٦٩ ٤٢٧,١	١٦٥ ٣٠٣,٤	١٦٩ ٤٢٧,١	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

(أ) صافي الاحتياجات بعد احتساب تقديرات النقص أو الزيادة في الإنفاق لعام ٢٠١٢.

٨٩ - كما هو مبين في الجدول أعلاه، بلغت النفقات التقديرية للبعثات في المجموعة الثالثة لعام ٢٠١٢، ما مقداره ١٠٠ ٤٢٧ ١٦٩ دولار، وتعكس نفقات زائدة متوقعة قدرها ١٢٣ ٧٠٠ ٤ دولار، مقارنة بالمبلغ المخصص لعام ٢٠١٢ وقدره ٤٠٠ ٣٠٣ ١٦٥ دولار. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن معظم الزيادة المتوقعة في الإنفاق لعام ٢٠١٢ تتصل ببعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (٣ ٩٩٣ ٥٠٠ دولار). ويتوقع أيضا حدوث زيادة في الإنفاق بالنسبة لمكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا (١ ٥٩٨ ٢٠٠ دولار). وهذه الإسقاطات يقابلها جزئيا انخفاض في النفقات بمقدار ١ ٢٢٤ ٩٠٠ دولار في ما يتعلق بلجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة.

٩٠ - وفي ما يتعلق بعام ٢٠١٣، فإن الاحتياجات المقدرة البالغة ١٦٨ ٦٨٩ ٧٠٠ دولار، تعكس زيادة قدرها ٣ ٣٨٦ ٣٠٠ دولار أو ٢ في المائة على الاعتماد البالغ ٤٠٠ ٣٠٣ ١٦٥ دولار لعام ٢٠١٢. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الزيادة تعكس أساسا الزيادة في احتياجات بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (٣ ٠٠٠ ٦٣٤ ١٠ دولار)، وهي زيادة

نتيجة أساسا عن زيادة الاعتمادات المرصودة للملاك الوظيفي. ويقابل الزيادة جزئيا انخفاض الاحتياجات لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون (٢٠٠ ٢٧٦ ٥ دولار)، ويرجع ذلك أساسا إلى إلغاء ١٤ وظيفة؛ وللمكتب الأمم المتحدة في بوروندي (١ ٨١٦ ٠٠٠ دولار)، وهو ناتج أساسا عن إلغاء ٩ وظائف؛ ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال (١ ٦٦٦ ٩٠٠ دولار)، حيث يعزى ذلك جزئيا إلى وقف احتياجات نشأت لمرة واحدة متصلة بخريطة الطريق للفترة النهائية من المرحلة الانتقالية (انظر الفقرة ١٢٠ أدناه)، ووقف سداد تكاليف استئجار أماكن العمل في نيروبي.

٩١ - ويرد في الجدول أدناه موجز يوضح الوظائف المعتمدة في إطار المجموعة الثالثة لعام ٢٠١٠، وحالة شغور الوظائف في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، ومقترحات الأمين العام بشأن عام ٢٠١٣. أما تعليقات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بشأن الفروق والاحتياجات من الموارد، والمقترحات المتعلقة بملاك الموظفين، فتورد في إطار مناقشة فرادى البعثات أدناه. وينبغي أن يعدل مبلغ التكاليف التشغيلية للمجموعة الثالثة بناء على توصيات اللجنة الاستشارية بشأن المقترحات المتعلقة بملاك الموظفين، الواردة في الفقرات اللاحقة.

الجدول ١٩

المجموعة المواضيعية الثالثة: الاحتياجات من الموظفين

الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٢	الوظائف المشغورة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣	الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٣	الوظائف الجديدة	الوظائف الملغاة	الوظائف المعاد تصنيفها	البعثة
٤٢	٣	٤٣	١	-	-	مكتب الأمم المتحدة لمنطقة غرب أفريقيا
(١ أو أ ع، ٢ مد-١، ٣ ف-٥، ٤ ف-٨، ٣ ف-٣، ٣ ف-٦، ٣ م، ٣ م ف و، ١٦ م)	(١ مد-١، ١ ف-٤، ١ م ف و)	(١ أو أ ع، ٢ مد-١، ٣ ف-٥، ٤ ف-٨، ٣ ف-٣، ٣ م، ٤ م ف و، ١٦ م)	(١ م و)			
١٦٨	١٥	١٥٦	٢	١٤	-	مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى
(١ أو أ ع، ١ مد-٢، ١ مد-١، ١٤ ف-٤، ٣ ف-٨، ٢ ف-٢، ٢ م ف و، ٧٨ م، ٥ م أ م)	(٤ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ ف-٢، ٤ م، ٣ م أ م)	(١ أو أ ع، ١ مد-٢، ١ مد-١، ١٥ ف-٤، ٢ ف-٣٧، ٨ م ف و، ٧٢ م، ٦ م أ م)	(١ ف-٤، ١ م أ م)	(٨ م، ٦ م)		
١٢٥	٤	١٢٥	-	-	-	مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو
(١ أو أ ع، ١ مد-٢، ٢ مد-١، ١٤ ف-٤، ٣ ف-١٠، ٣٠ م ف و، ٤٠ م، ٧ م أ م)	(١ ف-٥، ٢ م، ١ م و)	(١ أو أ ع، ١ مد-٢، ١٤ ف-٤، ٣٠ م ف و، ٤٠ م، ٧ م أ م)				

الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٢	الوظائف الشاغرة في ٣٠ أيلول/سبتمبر	الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٣	الوظائف الجديدة	الوظائف الملغاة	الوظائف المعاد تصنيفها	البعثة
٩٩	١٤	٩٩	٣ (م و)	٣ (م)	٤	مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال
(١ أو أ ع، ١ مد-٢، ٣ مد-١، ٩ ف-٥، ١٦ ف-٤، ١ ف-٢، ١٩ خ م، ١٢ م ف و، ٢٧ م)	(٢ ف-٥، ٣ ف-٤، ١ ف-٣، ١ ف-٢، ٢ م ف و، ٥ م)	(١ أو أ ع، ١ مد-٢، ٣ مد-١، ٩ ف-٥، ١٥ ف-٤، ١٩ خ م، ١٦ م ف و، ٢٤ م)				
٨٢	٦	٧٨	-	٤	-	مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون
(١ أو أ ع، ١ مد-١، ٦ ف-٥، ١١ ف-٤، ٨ ف-٣، ١ ف-٢، ١٢ خ م، ٢١ م، ٨ م أ)	(١ ف-٥، ١ ف-٤، ١ ف-٣، ٢ خ م، ١ م و)	(١ أو أ ع، ١ مد-١، ٦ ف-٥، ٧ ف-٣، ١٢ خ م، ١٣ م ف و، ٢١ م، ٨ م أ)		(٢ ف-٤، ١ ف-٣، ١ ف-٢)		
١٢	١	١٢	-	-	-	الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للجنة الكامبيرون ونيجيريا المختلطة
(٣ ف-٥، ٦ ف-٤، ١ خ م، ٢ م)	(١ ف-٤)	(٣ ف-٥، ٦ ف-٤، ١ خ م، ٢ م)				
٣٠	-	٣٠	-	-	-	مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى
(١ أو أ ع، ١ ف-٥، ٢ ف-٤، ٢ خ م، ٤ م ف و، ١٨ م)		(١ أو أ ع، ١ ف-٥، ٢ ف-٤، ٢ خ م، ٤ م ف و، ١٨ م)				
١٣٤	٧	١٢٣	-	١١	-	مكتب الأمم المتحدة في بوروندي
(١ أو أ ع، ١ مد-٢، ١ مد-١، ١٥ ف-٤، ٢٨ خ م، ١٦ م ف و، ٥٣ م، ٦ م أ)	(٢ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ خ م، ٢ م و)	(١ أو أ ع، ١ مد-٢، ١ مد-١، ١٥ ف-٤، ٢٣ خ م، ١٤ م ف و، ٥١ م، ٥ م أ)		(١ ف-٣، ٥ خ م، ٢ م و، ٢ م، ١ م أ)		
٨٣	-	٨٣	-	-	-	مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص للبنان
(١ أو أ ع، ١ مد-١، ٤ ف-٤، ١ ف-٢، ٧ خ م، ٢ خ ع، ٣ م ف و، ٥٨ م)		(١ أو أ ع، ١ مد-١، ٤ ف-٤، ١ ف-٢، ٩ خ م، ٣ م ف و، ٥٨ م)				
٢٧	-	٢٧	-	-	-	مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا
(١ أو أ ع، ١ مد-١، ٣ ف-٥، ٤ ف-٤، ٣ ف-٣، ٧ خ م، ٢ م ف و، ٦ م)		(١ أو أ ع، ١ مد-١، ٣ ف-٥، ٤ ف-٤، ٣ ف-٣، ٧ خ م، ٢ م ف و، ٦ م)				

الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٢	الوظائف المشاغرة في ٣٠ أيلول/سبتمبر	الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٣	الوظائف الجديدة	الوظائف الملغاة	الوظائف المعاد تصنيفها	البعثة
٢٧٢	٨٤	٢٨٨	٣١	١٥	٢	بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا
(١ أو أع، ١ أع م، ٥ مد-٢، ٦ مد-١، ١٣ ف-٥، ٤٤ ف-٤، ٦٦ م، ٣ م أم)	(٢ مد-٢، ١ مد-١، ٩ ف-٤، ١٤ ف-٣، ٨ م، ٢٠ م ف و، ٣ م أم)	(١ أو أع، ١ أع م، ٤ مد-٢، ٧ مد-١، ١٢ ف-٥، ٣٨ ف-٤، ٦٨ م، ٣٣ م، ٤٠ ف-٣، ٣٣ م، ١٥ م، ٢ م، ١ م أم)	(٢ ف-٤، ٣ م، ٧ ف-٣، ١٥ م، ٢ م، ١ م أم)	(١ ف-٥، ٣ ف-٤، ٧ ف-٣، ١ م، ٢ م، ١ م أم)	(١ مد-٢، ١ مد-١، ١ ف-٣، ٤ ف-٤)	

(أ) عملية التحويل ليست عملية تحويل وظيفة إلى فئة دولية. إنه تصحيح إداري يعكس الرتبة الصحيحة للوظيفة (لم يعد هناك فئة خدمات عامة (الرتب الأخرى)، بل فئة الخدمة الميدانية).

١ - مكتب الأمم المتحدة لمنطقة غرب أفريقيا

٩٢ - تبلغ الاحتياجات التقديرية لمكتب الأمم المتحدة لمنطقة غرب أفريقيا، للفترة ٢٠١٣، ما مقداره ٩ ٧٣٥ ٢٠٠ دولار، مقارنة بالاعتماد البالغ ٨ ٨٥٧ ٥٠٠ دولار لعام ٢٠١٢. وتعزى الزيادة البالغة ٨٧٧ ٧٠٠ دولار أساساً إلى زيادة الاعتماد المخصص للنقل الجوي نتيجة التغير في ترتيبات تقاسم التكاليف بين المكتب ولجنة الكاميرون ونيجيريا المشتركة في عملياتهما الجوية، من صيغة ٥٠/٥٠ إلى صيغة ٢٥/٧٥، التي تأخذ في الحسبان نمط استخدام المكتب الفعلي للطائرات. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن للطائرة الثابتة الجناحين الوحيدة التابعة للبعثة قدرة لاستيعاب ثمانية ركاب أو ١ ٧٠٠ كيلوغرام، حيث قدمت خدمات لمختلف البعثات ووكالات الأمم المتحدة على أساس استرداد التكلفة. وقد أُشير، على سبيل المثال، إلى أن البعثة قدمت الدعم، في عام ٢٠١٢، لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

٩٣ - وبعد مزيد من الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن الأمين العام يرى أن السفر الجوي في منطقة غرب أفريقيا أخذت تزداد صعوبة ولا يمكن التعويل عليها بسبب القيود المالية ومسائل السلامة والأمن التي تواجهها الطائرات التجارية العاملة في المنطقة. وأشير إلى أن عدداً من حوادث الطائرات وقعت داخل المنطقة في عام ٢٠١٢، وأسفرت عما يزيد عن ٣٠٠ حالة وفاة أبلغ عنها. وأوضح كذلك أن الموظفين، نظراً للقيود المفروضة على الخطوط الجوية، يضطرون إلى استخدام الخطوط الجوية الأجنبية، وهو أمر يستدعي المرور العابر عن طريق أوروبا للوصول إلى البلدان الأخرى في المنطقة. فالحالة السائدة إذن تؤكد الحاجة إلى

وجود عتاد جوي للأمم المتحدة لتمكين الممثل الخاص للأمين العام وموظفيه من الاستجابة في الوقت المناسب لمتطلبات السفر داخل المنطقة لأداء المهام الملقاة على عاتقهم. وتؤكد اللجنة مرة أخرى أهمية العمليات الجوية للاضطلاع بولايات المنظمة بفعالية. ومع ذلك، وبالنظر إلى الآثار المالية الكبيرة المترتبة على هذه العمليات، تشدد اللجنة على أهمية استمرار الجهود الرامية إلى تحقيق مزيد من الكفاءة والفعالية في إدارتها، وفي الوقت نفسه ضمان سلامة الأفراد، والاستجابة للاحتياجات التشغيلية.

٩٤ - تشير المعلومات التكميلية، المقدمة إلى اللجنة الاستشارية، إلى أن زيادة النفقات المتوقعة البالغة ٦٠٠ ١٥ دولار تحت بندي لوازيم أخرى، والخدمات والمعدات، للفترة ٢٠١٢، تعزى أساسا إلى ارتفاع النفقات الفعلية عما كان متوقعا بالنسبة للرسوم المصرفية ورسوم الشحن. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة أن الزيادة في الرسوم المصرفية ترجع إلى تغيير المؤسسات المصرفية بالتحويل من المصرف الدولي للتجارة والصناعة للسنغال إلى مصرف "سيتي بانك"، بناء على توصية من مكتب أمين الخزانة في مقر الأمم المتحدة. وأبلغت اللجنة كذلك بأن التحويل إلى مصرف سيتي بانك سيكفل تحسنا في الخدمات المصرفية المقدمة للمكتب على الرغم من ارتفاع رسوم المعاملات. وأبلغت اللجنة أيضا أن زيادة رسوم الشحن عما هو مدرج في الميزانية تعزى إلى أن فواتير عام ٢٠١١ لشحن معدات من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد لم ترد إلا في عام ٢٠١٢، فضلا عن شحن معدات رسم الخرائط التي لم تكن مدرجة في الميزانية.

٩٥ - يقترح الأمين العام إنشاء وظيفة جديدة لموظف مشتريات (موظف فني وطني) من أجل تلبية احتياجات المشتريات لمكتب الأمم المتحدة لمنطقة غرب أفريقيا ولجنة الكاميرون ونيجيريا المشتركة بفعالية، في إطار خدمات الدعم الشامل للبعثات في عمليات الشراء والاقتناء. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن مكتب الأمم المتحدة لمنطقة غرب أفريقيا واللجنة كانا، منذ إنشاء البعثة، يفتقران كليهما إلى القدرة على الشراء وإلى موظفين مدربين في مجال المشتريات. ولذلك، لا المكتب ولا اللجنة، يمكن منحهما أي تفويض بسلطة للشراء على الصعيد المحلي، على نحو ما أوصى به مجلس مراجعي الحسابات. وقد أوضح أن إدارة الدعم الميداني أيدت طلب المكتب بإنشاء وظيفة لموظف فني وطني، على أساس أن شاغل الوظيفة سيساعد مركز الخدمات العالمي في برينديزي بإيطاليا في تقديم الدعم إلى البعثة في إطار خدمات الدعم الشامل للبعثات في عمليات الشراء والاقتناء، وذلك بالقيام بالأنشطة المطلوبة في الميدان، كالقيام بالأبحاث اللازمة المتعلقة بالسوق، وتسجيل البائعين، وما يتصل بذلك من مهام. علاوة على ذلك، أشير إلى أن بالإمكان، في حال توافر التدريب

اللازم لشاغل الوظيفة، النظر في منح مكتب الأمم المتحدة لمنطقة غرب أفريقيا تفويضا بسلطة شراء محدودة.

٩٦ - وأبلغت اللجنة أن مساعدا إداريا حصل على بعض التدريب قد كُلف، في ضوء عدم وجود موظفي مشتريات، بمناولة بعض مهام الشراء الأساسية. وأبلغت اللجنة أيضا أن ثمة حاجة إلى وظيفة لموظف مشتريات، نظرا لحجم العمل المطلوب، للوفاء بفعالية باحتياجات البعثات في داكار وياوندي، وكالابار، نيجيريا، من خدمات المشتريات التي غالبا ما تقتضي السفر والاتصال بالبايعين المحليين.

٩٧ - وليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على اقتراح الأمين العام. وتتوقع اللجنة أن تسمح الوظيفة المقترحة بالموافقة على منح سلطة الشراء المحلية للبعثة، وكذلك بالفصل المطلوب بين مسؤوليات موظف المشتريات والمساعد الإداري، فيما يتعلق بالمشتريات. وترى اللجنة، مع ذلك، أن قدرة البعثة من الموظفين في مجال المشتريات ربما تحتاج للمراجعة بعد التقييم النهائي لمشروع "مبادرة خدمات الدعم الشامل للبعثات في عمليات الشراء والاقتناء" التجريبي.

٩٨ - وفيما يتعلق باستمرار البحث عن أماكن عمل جديدة لمكتب الأمم المتحدة لمنطقة غرب أفريقيا، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، أن المكتب يعمل بشكل وثيق مع الحكومة المضيفة في دراسة الخيارات المتاحة. وأبلغت اللجنة بأن ارتفاع الأسعار في سوق العقارات المحلية وكون العديد من المباني لا تفي بالمتطلبات الأمنية الضرورية، قد ساهم كلاهما في التأخير في العثور على أماكن عمل مناسبة. وتحت اللجنة المكتب على تكثيف جهوده في هذا الصدد.

٢ - مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

٩٩ - يشير الأمين العام، في الفقرة ٣٤ من تقريره (A/67/346/Add.3)، إلى أن مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى يزمع مواصلة توسيع نطاق وجوده في جنوب شرق البلد بغية رصد انتهاكات حقوق الإنسان، ودعم الجهود التي تبذلها الحكومة لاستعادة سلطة الدولة.

١٠٠ - وتبلغ الاحتياجات المقدرة للمكتب المتكامل لعام ٢٠١٣ ما قدره ٣٠٠ ٣٤١ ٢٠ دولار مقارنة بالاعتماد البالغ ٧٠٠ ٥٣١ ٢٠ دولار لعام ٢٠١٢. ويُعزى الانخفاض البالغ ٤٠٠ ١٩٠ دولار، في المقام الأول، إلى التخفيض الصافي المقترح لاثنتي عشرة وظيفة (استحداث وظيفتين جديدتين، ١ ف-٤ و ١ م أم)، وإلغاء ١٤ وظيفة (٨ خ و ٦ م ر م).

ويستند الأمين العام، لتبرير الوظيفة الجديدة المقترحة لموظف الشؤون الجنسانية (حماية المرأة) برتبة ف-٤، إلى ازدياد العنف الممارس ضد المرأة كثيراً في مختلف مناطق البلد، وضرورة تعزيز وحدة الشؤون الجنسانية لمعالجة هذا الوضع (المرجع نفسه، الفقرة ٤٥). ويقترح الأمين العام أيضاً إنشاء وظيفة جديدة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة (حماية المرأة) وللدعم تنسيق الأنشطة المتصلة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني ومساعدة الخلية المعنية بالشؤون الجنسانية والحماية على تحديد الاحتياجات ذات الأولوية للمجموعات النسائية. ويُقترح إلغاء خمس وظائف نظراً لتوحيد المهام الإدارية ومهام الدعم للبعثات الميدانية المجمعة جغرافياً في مركز الخدمات الإقليمي، بعنتمبي بأوغندا. واقترح إلغاء تسع وظائف أخرى في القسم المتكامل للسلامة والأمن، لأن المكتب سينتقل إلى مرحلة ما بعد انتهاء تنفيذ العمليات، وبسبب استمرار تحسن الظروف الأمنية المحلية (المرجع نفسه، الفقرتان ٤٩ و ٥١).

١٠١ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن اقتراحاً قدم لإنشاء وظيفة مستشار في شؤون حماية المرأة لإسداء المشورة إلى المثلة الخاصة للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن المسائل المتعلقة بالعنف الجنسي في مناطق النزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأبلغت اللجنة كذلك بأن شاغل الوظيفة سيكون مسؤولاً مباشرة أمام المثلة الخاصة للأمين العام، وسيواصل مع مكتب المثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع لدى الأمين العام.

١٠٢ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أن المطلوب، في ضوء أهمية هذا الموضوع والطابع الواسع النطاق للحوادث المزعومة، هو توفير وظيفة برتبة ف-٤، لكفالة توافر أقدمية كافية في العمل والخبرة الإدارية لمعالجة المسائل المعقدة المتعلقة بالحماية، وبغية إتاحة إعداد عمليات سليمة لجمع المعلومات والرصد، وتنفيذ استراتيجيات لمعالجة الوضع. وأبلغت اللجنة أيضاً أن المتوقع أن يعمل المستشار في مجال حماية المرأة بالتعاون مع كبار المسؤولين الحكوميين في تنفيذ برامج للتوعية تهدف إلى تغيير سلوك السلطات المحلية بشأن هذه المسألة؛ ومع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الوطنيين الرفيعي المستوى بالتشاور مع أقسام الأمم المتحدة ذات الصلة. وأبلغت اللجنة أيضاً أن وظيفة متطوع من متطوعي الأمم المتحدة معني بالشؤون الجنسانية طُلبت لدعم وظيفة المستشار المعني بالشؤون الجنسانية المقترحة بالرتبة ف-٤ في الاضطلاع بمسؤولياته، بهدف ضمان تعميم هذه المسألة جيداً في صلب جميع مجالات عمل البعثة.

١٠٣ - وليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على اقتراح الأمين العام المتعلق بموظف الشؤون الجنسانية المقترح برتبة ف-٤. بيد أن اللجنة الاستشارية توصي بأن

تنفذ مهام هذه الوظيفة المقترحة لموظف الشؤون الجنسانية (من متطوعي الأمم المتحدة) عن طريق ما يتوفر للبعثة من قدرات في هذه المرحلة.

١٠٤ - ويشير الأمين العام، في الفقرة ٤٩ من تقريره، إلى أن أربعة مشاريع أو مهام أولية حُدِّدت لنقلها إلى مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢، ومن هنا كان اقتراح إلغاء ثلاث وظائف للشؤون المالية ووظيفتين لشؤون الموارد البشرية. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن مركز الخدمات الإقليمي، وفقاً لأحكام الاستراتيجية العالمية للدعم الميداني، هو الذي يتولى تقديم مختلف خدمات الدعم، بما في ذلك الشؤون المالية، وشؤون الموارد البشرية، وتنسيق النقل والحركة، وتكنولوجيا المعلومات، وخدمات الدعم اللوجستي على صعيد الهياكل الإدارية الداخلية، وكذلك التدريب ومرافق المؤتمرات. وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة أن المركز سيستوعب عبء عمل المكتب المتكامل اللازم اعتباراً من عام ٢٠١٣ دون إرسال أي موظف من موظفي البعثة إلى عنتيبي، والإبقاء على ٤ وظائف للشؤون المالية وأربع وظائف لشؤون الموارد البشرية في البعثة. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن إلغاء هذه الوظائف سيكون له أثر أدنى على تكلفة موارد المكتب المتكامل من ملاك الموظفين لأن الموظفين البالغ عددهم ١٢٧ موظفاً سيقون في موقع البعثة.

١٠٥ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أن الفوائد الرئيسية ستنشأ عن تحسين توحيد الخدمات بتطبيق أفضل الممارسات، وتحقيق وفورات الحجم، والحد من المخاطر. ووفقاً لاقتراح الأمين العام، ستُعطى الأولوية في ما يتعلق بنطاق عمل البعثة لنشر الموظفين في المجالات الفنية، وستتحقق خيرة كبيرة في مجال تقديم الدعم من خارج البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، تتوقع إدارة الدعم الميداني أن تيسر هذه الاستراتيجية بدء تنفيذ المعايير الحاسوبية الدولية للقطاع العام، ونظام تخطيط الموارد في المؤسسة، أو موجاً، عن طريق إدخال تحسينات في تقديم الخدمات من مكان واحد.

١٠٦ - وتخطط اللجنة الاستشارية علماً بالجهود الرامية إلى ترشيح خدمات دعم البعثة، وتشجع اللجنة المكتب المتكامل على استكشاف المزيد من الفوائد من الدعم المقدم من مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي مع كفاءة ألاّ تمسّ هذه الوفورات تنفيذ الأنشطة المنوطة بالبعثة (انظر أيضاً الفقرة ١٥٥ أدناه).

١٠٧ - وفيما يتعلق بمؤشر الإنجاز (ب) '٦'، زيادة عدد السجون القائمة، في إطار افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٣، أبلغت اللجنة الاستشارية أن مصدر التمويل المرصود لتشييد سجنين جديدين هو صندوق بناء السلام، أما مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فهو الوكالة المنفذة، ويؤدي المكتب المتكامل، في المقام الأول، دور المشورة والرقابة، في حين

قامت الحكومة باختيار المواقع. وأبلغت اللجنة كذلك بأن الأمين العام وافق، عن طريق مكتب دعم بناء السلام، على المشروع في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٠، وأن أعمال البناء جارية في المنطقتين الخارجيتين من النزاع، وهما بوكا (أهام) وبريا (كوتو العليا). واللجنة واثقة من أن للبعثة القدرات الكافية لتولي الإشراف على المشروع على نحو فعال.

١٠٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مجموع الاحتياجات للخبراء الاستشاريين لعام ٢٠١٣ تبلغ ٤٠٠ ١٦٩ دولار، وهو مبلغ يعكس زيادة قدرها ٤٠٠ ٨٠ دولار، أو نسبة ٩٠ في المائة، على الاعتماد البالغ ٨٩ ٠٠٠ دولار لعام ٢٠١٢. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أن المكتب المتكامل احتاج إلى دعم الجهود التي تبذلها الحكومة في قطاع الأمن، نظراً إلى أن إصلاح القطاع الأمني يتطلب نمحاً متعدد القطاعات، والخبرة التقنية في القطاعات المختلفة غير متاحة داخل البعثة.

١٠٩ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً أن المهام الرئيسية للخبراء الاستشاريين تشمل ما يلي: (أ) دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية ضد جيش الرب للمقاومة؛ وتقديم المساعدة في تنفيذ استراتيجية الاتحاد الأفريقي الإقليمية ضد جيش الرب للمقاومة في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وتحليل التطورات الهامة في مناطق جمهورية أفريقيا الوسطى المتضررة من أنشطة جيش الرب للمقاومة وغيرها من الأنشطة المتصلة بها والإبلاغ عنها؛ وتقديم الدعم من أجل تنفيذ نتائج مؤتمر الحوار الوطني؛ والاضطلاع بمختلف الأنشطة المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن؛ وسيادة القانون. وأشار إلى أنه بالنظر إلى محدودية القدرات المقتصرة على ضابطين اثنين من ضباط الشرطة وضابطين اثنين من الضباط العسكريين، وخبير واحد معني بالرقابة الديمقراطية في وحدة المؤسسات الأمنية التابعة للبعثة، اضطرت البعثة إلى الاستفادة من الخبراء الاستشاريين من أجل تعزيز قدرتها على دعم الحكومة.

١١٠ - في حين تحيط اللجنة الاستشارية علماً بالمبادرة التي اتخذها المكتب المتكامل لتعزيز قدرته على الاضطلاع بولايته، فإنها تكرر الإعراب عن رأيها بلزوم بذل كل الجهود للاستفادة من القدرات الحالية من الموظفين وبعدم الاستفادة من الخبراء الاستشاريين إلا لفترات قصيرة، وللحصول على خبرات باللغة التخصص (A/64/7/add.13، الفقرة ٥٥).

١١١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية، بناءً على المعلومات التكميلية التي قدمت إليها، أن مجموع الاحتياجات للسفر الرسمي لعام ٢٠١٣ تبلغ ٦٠٠ ٦٢٣ دولار، وهو مبلغ يعكس زيادة قدرها ٢٥ ٢٠٠ دولار، أو نسبة ٤,٢ في المائة، على الاعتماد المخصص لعام ٢٠١٢ وقدره ٤٠٠ ٥٩٨ دولار. وتشير المعلومات كذلك إلى أن الاعتماد البالغ ٦٠٠ ٦٢٣

دولار يشمل مبلغ ٤٠٦ ٠٠٠ دولار للسفر داخل المنطقة وإلى مقر الأمم المتحدة، ومبلغ ٢١٧ ٦٠٠ دولار لأغراض التدريب. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن الاعتماد المرصود للسفر لأغراض التدريب يتألف من مبلغ ١٧٧ ٢٣١ دولاراً للتدريب الخارجي و ٤٠ ٣٩٠ دولاراً للتدريب داخل البعثة. وأُبلغت اللجنة أيضاً أن الغرض من معظم التدريب هو تعزيز الامتثال للمبادئ التوجيهية الموصى بها فيما يتصل بعبءه الآخر بتحديث النُظُم. وتتوقع اللجنة أن تكفل البعثة رصد استخدام الموارد المخصصة للسفر عن كثب (انظر أيضاً الفقرة ٥١ أعلاه).

١١٢ - ويُشار في المعلومات التكميلية، المقدمة إلى اللجنة الاستشارية، إلى أن الاحتياجات من اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى لعام ٢٠١٣ تصل إلى مبلغ ٤٦٥ ٢٠٠ دولار يمثل زيادة قدرها ١٠١ ٧٠٠ دولار أو ما نسبته ٢٨ في المائة من الاعتماد البالغ ٣٦٣ ٥٠٠ دولار المخصص لعام ٢٠١٢. ويُشار أيضاً إلى أن الفرق يعزى في الأساس إلى الحاجة إلى خدمات التخليص الجمركي التي لم تقدم في عام ٢٠١٢. وعند الاستفسار، علمت اللجنة الاستشارية أن النفقات الفعلية للتخليص الجمركي وخدمات البريد والحقيبة لعام ٢٠١١ قد بلغت ١٤٠ ٢٤٣ دولاراً، وأن ما أنفق لقاء هذه الخدمات حتى الآن لعام ٢٠١٢ يبلغ ١٣٤ ١٢٠ دولاراً، ولهذا، فإن الاعتماد المخصص في ميزانية عام ٢٠١٣ يعكس التكلفة الفعلية. وتكرر اللجنة الاستشارية أهمية أن تقدم افتراضات واقعية للتخطيط أثناء وضع تقديرات الميزانية (A/66/718/Add.5، الفقرة ١٣).

١١٣ - وتوصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الاحتياجات الإجمالية البالغة ٢٠ ٣٤١ ٣٠٠ دولار والمقترحة للمكتب المتكامل لعام ٢٠١٣ لتعكس توصياتها الواردة في الفقرة ١٠٣ أعلاه.

٣ - مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

١١٤ - يوضح الأمين العام، في تقريره، أن البعثة عملت في عام ٢٠١٢ مع أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين والدوليين لاستعادة التنسيق الفعال للجهود الدولية المبذولة في إطار دعم عودة النظام الدستوري في البلد في أعقاب الانقلاب الذي وقع في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢. ويشير كذلك إلى أن السلطات الانتقالية تعتزم تنظيم الانتخابات التشريعية المقررة في عام ٢٠١٣ إلى جانب الانتخابات الرئاسية (A/67/347/Add.3، الفقرتان ٥٧ و ٥٨).

١١٥ - وتصل الاحتياجات المقدرة لعام ٢٠١٣ لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو إلى ١٩ ٩٠٢ ٥٠٠ دولار بالمقارنة مع الاعتماد البالغ

١٠٠ ٩٨٢ ١٨ دولار لعام ٢٠١٢. وتعزى أساساً الزيادة الصافية البالغة ٤٠٠ ٩٢٠ دولار لعام ٢٠١٣ إلى تطبيق معدل شغور أدنى قدره ١٠ في المائة بالمقارنة مع ١٥ في المائة الذي طبق في عام ٢٠١٢ بالنسبة للموظفين الدوليين، وإلى الزيادة في التكاليف القياسية للمرتبات لعام ٢٠١٣، وإلى تطبيق مضاعف أعلى لتسوية المقر يبلغ ٤,٤ ٥٤ بالمقارنة مع مضاعف قدره ٦,٥٢ لعام ٢٠١٢؛ واقتناء محطات لمعالجة مياه الصرف، ووحدات اغتسال؛ وزيادة متوقعة في استهلاك الوقود؛ وارتفاع رسوم الهبوط والخدمة الأرضية للنقل الجوي.

١١٦ - ولدى الاستفسار، علمت اللجنة الاستشارية أن البعثة تعتمد كلياً على مولدات الطاقة العاملة بالوقود لتغطية احتياجاتها من الكهرباء وأن لديها مولداً يعمل بقدرة ٥٠٠ كيلو فولت أمبير لتوفير الكهرباء أثناء أيام العمل وآخر بقدرة ٢٥٠ كيلو فولت أمبير لتوفير الكهرباء أثناء الليل وعطل نهاية الأسبوع عندما يصبح الاستهلاك أقل من ذي قبل. كما علمت اللجنة أن استهلاك البعثة لطاقة مولدي الكهرباء أثناء عام ٢٠١٢ قد ازداد نتيجة إنشاء مرافق جديدة للبعثة تشمل مطعمًا صغيراً، وعيادة طبية، وورشة جديدة لمركبات النقل، وتوسيع مقر البعثة. وتشير اللجنة الاستشارية إلى توصيتها فيما يتعلق بالاستراتيجية التي تستخدمها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتعزيز الكفاءة في استهلاك الوقود للمولدات الكهربائية (A/66/718، الفقرة ١٠٧). وتتوقع اللجنة أنه في حال ثبتت فعالية ذلك، فإن جميع البعثات السياسية الخاصة ستنفذ هذه الاستراتيجية.

١١٧ - وتوصي اللجنة الاستشارية باعتماد الموارد المطلوبة للمكتب لعام ٢٠١٣.

٤ - مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال

١١٨ - يُشير الأمين العام إلى أن مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال قام، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، بنقل مقر البعثة، بما في ذلك مكتب الممثل الخاص وموظفين أساسيين، إلى مقديشو، مما جعل عدد الموظفين العاملين داخل الصومال يصل إلى ما مجموعه ٣٨ موظفاً أو ما نسبته ٣٨ في المائة من العدد الإجمالي لعنصر ملاك موظفي البعثة (A/67/346/Add.3، الفقرة ١١٤). ولدى الاستفسار، علمت اللجنة الاستشارية أن ١٨ موظفاً دولياً و ٢٤ موظفاً وطنياً كانوا، في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، قد نقلوا إلى الصومال، ليلعب بذلك عدد الموظفين في البلد ٤٢ موظفاً. وتقرر نقل ١٣ موظفاً دولياً إضافياً من نيروبي إلى مقديشو بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، عند انتهاء مباني المكاتب الجديدة وأماكن الإقامة.

١١٩ - وعلمت اللجنة الاستشارية أيضاً أن أي انتقال آخر من نيروبي إلى مقديشو يتوقف على نتائج الاستعراض الاستراتيجي الجاري الذي يهدف إلى تحديد شكل وجود الأمم المتحدة المستقبلي في الصومال. في هذا الصدد، علمت اللجنة أن مقترحات ميزانية عام ٢٠١٣ لم تتوقع أية زيادة في مستويات الملاك الوظيفي في مقديشو بعد عام ٢٠١٢، ويعزى ذلك إلى عدم توفر أماكن إضافية للإقامة، وإلى هشاشة الحالة الأمنية، وكذلك إلى انتظار نتائج الاستعراض الاستراتيجي المذكور أعلاه. كما علمت اللجنة أن رئيس فريق الأمم المتحدة القطري والمنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، وأغلبية أعضاء السلك الدبلوماسي ما زالوا موجودين في نيروبي، وأن المكتب السياسي سيحتفظ بمكتبه في نيروبي وسيتناوب الموظفون داخل الصومال وخارجه.

١٢٠ - وتصل الاحتياجات المقدرة لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، لعام ٢٠١٣ إلى ١٨ ٧٣٣ ٨٠٠ دولار بالمقارنة مع الاعتماد ٢٠ ٤٠٠ ٧٠٠ دولار المخصص لعام ٢٠١٢. ويعكس النقصان البالغ ١ ٦٦٦ ٩٠٠ دولار انخفاضاً قدره ٣ ٢٩٢ ٤٠٠ دولار في التكاليف التشغيلية يُعزى في المقام الأول إلى وقف الاحتياجات غير المتكررة المرتبطة بتنفيذ خارطة الطريق لنهاية المرحلة الانتقالية - التي ستحدد ما سيتخذ من تدابير ذات أولوية قبل نهاية ترتيبات الإدارة الانتقالية في الصومال، وإلى وقف إيجار المباني في نيروبي. وتقابل هذه التخفيضات جزئياً بزيادة تكاليف الموظفين الناتجة عن ارتفاع مستويات شغل الوظائف وزيادة نشر أفرادها داخل الصومال.

١٢١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام قد اقترح نقل مهام ٢٠ وظيفة، بما فيها مهام ١٣ وظيفة من وظائف الأمن (وظيفتان برتبة ف-٣، و ٧ وظائف من فئة الخدمة الميدانية، و ٤ وظائف من الرتبة المحلية) و ٧ وظائف للدعم التقني (وظيفتان من فئة الخدمة الميدانية و ٥ وظائف من الرتبة المحلية) من مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال إلى مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي، وإجراء ما يترتب على ذلك من تعديل في الملاك التكميلي للبعثة من ٩٩ وظيفة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى ٧٩ وظيفة بحلول تموز/يوليه ٢٠١٣ (A/67/346/Add.3، الفقرة ١٤١). ولدى الاستفسار، علمت اللجنة الاستشارية أنه، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، قام مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال بدمج هيكله للدعم الإداري تحت مظلة مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي من أجل التوصل إلى استخدام أكثر فعالية وكفاءة للموارد، على النحو المبين في تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن في أيار/مايو ٢٠١٠ (S/2010/234)، وأوصي بتحقيق دمج مماثل للعمليات لأغراض أمنية. وفي هذا الصدد، علمت اللجنة الاستشارية أن ضباط الأمن التابعين لكل من مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال ومكتب الأمم المتحدة

لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال قد اتحدوا تحت قيادة إدارية واحدة يشرف عليها مكتب كبير ضباط الأمن في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال منذ عام ٢٠١١. ونتيجة لذلك، فقد أعيد تصنيف وظيفة رئيس وحدة الأمن في مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال (ف-٤) في ميزانية عام ٢٠١٢، لتصبح وظيفة لشؤون حماية الطفل (ف-٤). وزُودت اللجنة بمعلومات عن توزيع الوظائف المنقولة بحسب موقع البعثة. بيد أنها لم تزود بالمعلومات المطلوبة عن الوفورات في الموارد المتعلقة بالوظائف والموارد غير المتعلقة بالوظائف والمتوقعة من دمج هياكل الدعم لكل من مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ولم تبد اللجنة أي اعتراض على التغييرات المقترحة. وتطلب اللجنة إلى الأمين العام أن يقدم معلومات عن الوفورات المتوقعة إلى الجمعية العامة عندما تنظر في ميزانية المكتب السياسي.

١٢٢ - وفيما يتعلق بوظيفة رئيس الديوان (مد-١)، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام اقترح، في مقترحاته لميزانية عام ٢٠١٢، رفع تصنيفها من الرتبة ف-٥، لتعزيز القدرات والتمثيل في نيروبي إثر نقل وظيفة نائب الممثل الخاص للأمين العام إلى مقديشو (انظر A/66/354/Add.3، الفقرة ١١٦ (د)). كما تشير اللجنة إلى أنها أوصت في ذلك الوقت بأن تبقى الوظيفة برتبة ف-٥ إلى أن يحدث ذلك النقل. ولدى الاستفسار، علمت اللجنة الاستشارية بأن المكتب قد عمل أثناء تقديم ميزانيته لعام ٢٠١٢ مفترضاً أن نائب الممثل الخاص للأمين العام سينتقل إلى مقديشو، بينما يبقى الممثل الخاص للأمين العام في نيروبي. وعلمت اللجنة أيضاً في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أنه بموجب تعليمات الأمين العام، قام الممثل الخاص للأمين العام بنقل مكتبه إلى مقديشو، بينما بقي نائب الممثل الخاص للأمين العام ورئيس الديوان في نيروبي.

١٢٣ - وعلمت اللجنة الاستشارية كذلك بأن وظيفة رئيس الديوان، على غرار جميع البعثات السياسية الخاصة المدرجة في إطار المجموعة الثالثة، هي وظيفة حاسمة الأهمية للجمع معاً بين الجوانب التنظيمية والإدارية للبعثة ولضمان الأداء اليومي الكفؤ للبعثة. ويعتقد ممثلو الأمين العام أن الوظيفة تكتسي أهمية خاصة في بعثة معقدة مثل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال الذي لديه مكاتب متفرقة في مقديشو ونيروبي وهرجيسه وغارووي. ومن الضروري أن يكفل مدير الديوان إجراء تنسيق سياسي وإداري وثيق مع هذه المكاتب ومع الممثل الخاص للأمين العام. ويعتقد ممثلو الأمين العام أن مدير الديوان يحتاج إلى سلطة كافية للإشراف على المكاتب والإنابة عن الممثل الخاص للأمين العام ونائب الممثل الخاص أثناء غيابهم.

١٢٤ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن توصيتها بشأن رفع رتبة وظيفة مدير الديوان من ف-٥ إلى مد-١ كانت مشروطة بنقل نائب الممثل الخاص إلى مقديشو، وهو المبرر الذي قدمه الأمين العام في ذلك الوقت (A/66/7/Add.12، الفقرة ١٠٩). وتلاحظ اللجنة مع الأسف أن التوصية برفع الرتبة قد طبقت، على الرغم من أن نائب الممثل الخاص لم يُنقل إلى مقديشو. ولذلك، توصي اللجنة الاستشارية بإجراء استعراض للموقف في ضوء المعلومات المقدمة الآن، وتتطلع إلى تلقي النتائج في الميزانية المقترحة المقبلة.

١٢٥ - في المعلومات التكميلية التي قدمت إلى اللجنة الاستشارية، هناك إشارة إلى أن وظيفة واحدة لموظف أقدم للشؤون الإنسانية (ف-٥) سيعاد انتدابها لوظيفة موظف أقدم لتخطيط البعثات (ف-٥) للعمل باستمرار في مسائل تخطيط البعثات، بما في ذلك العمل مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومع الشركاء وأصحاب المصلحة الآخرين، لكفالة التكامل في تنفيذ الولاية. وإضافة إلى ذلك، يقترح الأمين العام إعادة انتداب موظف تخطيط في نيروبي (ف-٤) ليعمل فيها محلاً للمعلومات برتبة (ف-٤) ويتيح المجال لتحسين قدرة المجموعات الموجودة والناشئة داخل الصومال على التحليل والإبلاغ عنها. وعلاوة على ذلك، ومن أجل تعزيز قدرة قوام البعثة من الموظفين في مجالات مثل الشؤون السياسية وحقوق الإنسان والشؤون المدنية وإصلاح القطاع الأمني، يقترح الأمين العام إعادة تصنيف وظيفة واحدة للشؤون القانونية (ف-٤) في نيروبي إلى موظف أقدم للشؤون السياسية/رئيس المكتب (ف-٥) في هرجيسه (انظر A/67/346/Add.3، الفقرة ٣ والفقرات من ١٤٢ إلى ١٤٣). وتبين المعلومات المكتملة المقدمة إلى اللجنة أن إعادة التصنيف ستوائم أيضاً بين رتبة وظيفة رئيس المكتب ورتبة رئيس المكتب الإقليمي في غاروي.

١٢٦ - ومع أن اللجنة تشيد بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال لتلبية احتياجاته الناشئة من خلال إعادة انتداب وإعادة تصنيف وظائف حالية من مهام ليست ذات صلة بهذه الاحتياجات، فإن اللجنة ما زالت ترى ضرورة أن تبرر المقترحات المتعلقة بإنشاء وظائف جديدة تبريراً تاماً وأن ينظر في الوظائف التي لم تعد مطلوبة لإلغائها (انظر A/65/743، الفقرة ٣٠). وفي هذا الصدد، توصي اللجنة بعدم الموافقة على مقترحات الأمين العام بإعادة الانتداب وإعادة التصنيف التي نوقشت في الفقرة ١٢٥ أعلاه وتوصي بأن تدعو الجمعية العامة الأمين العام إلى أن يقدم مبررات للوظائف الجديدة في مشروع الميزانية المقبل.

١٢٧ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الاعتماد البالغ ٦٠٠ ٧٣٥ دولار المخصص للأنشطة الإعلامية كان مدرجا في ميزانية عام ٢٠١٢ بهدف زيادة الجهود الإعلامية الرامية

إلى استغلال التغييرات الإيجابية التي تحدث على أرض الواقع في الصومال. وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن الميزانية مكّنت مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال من إعداد وتنفيذ حملة اتصالات استراتيجية فعالة قائمة على وسائط إعلام متعددة في مرحلة حرجة من عملية الانتقال السياسي في البلد. ومع ذلك، لم تزوّد اللجنة بمعلومات عن حالة النفقات تحت بند الخدمات الإعلامية، كما هو مطلوب. وتسلم اللجنة بالدور الذي تؤديه خدمات الإعلام في إبلاغ ما يقع من أحداث إيجابية في الميدان إلى الجماهير على الصعيدين المحلي والعالمي. وتطلب اللجنة إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة عند نظرها في ميزانية المكتب معلومات عن حالة النفقات.

١٢٨ - ويشير الأمين العام، في الفقرة ١٣٩ من تقريره، إلى أن مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال يدير صندوقين استثماريين، هما الصندوق الاستثماري لدعم المؤسسات الأمنية الانتقالية الصومالية والصندوق الاستثماري لدعم بناء السلام في الصومال. وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الصندوقين الاستثماريين لا يزالان ضروريين للمكتب في تنفيذ ولايته، وأنهما يحظيان بدعم الجهات المانحة المساهمة. وأشار إلى أن المكتب قد تلقى في عام ٢٠١٢ مبلغ ٣,٤٥ مليون دولار من ست جهات مانحة من خلال أنشطة الصندوق الاستثماري لدعم بناء السلام في الصومال؛ و ٠,٦٥ مليون دولار من إحدى الجهات المانحة، من خلال الصندوق الاستثماري لدعم المؤسسات الأمنية الانتقالية الصومالية. وقد أبلغت اللجنة، بأن المكتب كان، في الفترة نفسها، يضطلع بأربعة مشاريع من خلال أنشطة الصندوق الاستثماري لدعم بناء السلام في الصومال، وبخمس مشاريع من خلال الصندوق الاستثماري لدعم المؤسسات الأمنية الانتقالية الصومالية. واللجنة الاستشارية على ثقة من أن البعثة لديها ما يكفي من قدرات من أجل تنفيذ المشاريع بنجاح.

١٢٩ - وتوصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الاحتياجات الكلية البالغة ٨٠٠ ٧٣٣ ١٨ دولار المقترحة للمكتب لعام ٢٠١٣ لتعكس توصياتها الواردة في الفقرة ١٢٦ أعلاه.

٥ - مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون

١٣٠ - تقدر احتياجات مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون لعام ٢٠١٣ بمبلغ ٤٠٠ ٤٣٥ ١٢ دولار، مقارنة بالاعتماد البالغ ٦٠٠ ٧١١ ١٧ دولار لعام ٢٠١٢. ويُعزى الانخفاض البالغ ٢٠٠ ٢٧٦ ٥ دولار أساساً، إلى ما يلي: (أ) إلغاء ١٤ وظيفة (٨ وظائف من الفئة الدولية و ٦ وظائف من الفئة الوطنية)؛ و (ب) تطبيق معدل شغور قدره ٣٠ في المائة للموظفين الدوليين ومتطوعي الأمم المتحدة مقارنة

بنسبة ١٥ في المائة في عام ٢٠١٢؛ و (ج) انخفاض الاحتياجات للنقل الجوي المرتبطة بانخفاض ساعات الطيران التي تُعزى مباشرة إلى إنهاء أنشطة البعثة.

١٣١ - ويشير الأمين العام، في الفقرة ١٤٧ من تقريره، إلى أن مكتب الأمم المتحدة المتكامل سيركز، في عام ٢٠١٣، على تنفيذ عملية التخطيط للمرحلة الانتقالية ولتسليم الأنشطة. وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن التخطيط للمرحلة الانتقالية يجري الاضطلاع به حاليا في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وذلك بالتشاور الوثيق مع المكتب ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وأبلغت اللجنة، في هذا الصدد، بأن الأمين العام يعتزم أن يوصي مجلس الأمن بأن تتم العملية الانتقالية للمكتب وخفضه التدريجي وانسحابه بحلول منتصف شباط/فبراير ٢٠١٣، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٠٦٥ (٢٠١٢). وأبلغت اللجنة أيضا بأن الأمين العام يعتزم أن يوفد، إثر انتخابات ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، بعثة تقييم فني مشتركة بين الوكالات إلى البلد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

١٣٢ - ويقترح الأمين العام الإلغاء التدريجي لـ ١٤ وظيفة مذكورة أعلاه، ونقلوظيفتين (وظيفة من الرتبة المحلية، ووظيفة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة)، وهو ما سيتم بعد انتخابات عام ٢٠١٢ (A/67/346/Add.3، الفقرة ١٦٦ (أ)). وبالمثل، أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأن ارتفاع معدل الشواغر يعكس ما هو متوقع بالنسبة لحركة الموظفين والوقت الذي يسبق عمليات الاستقدام لبعثة تمر بمرحلة انتقالية. وأبلغت اللجنة أيضا، أن ملاك موظفي البعثة وهيكلها يعكسان أولويات ما بعد الانتخابات مثل تعزيز الحوار السياسي والنهوض بالمؤسسات الديمقراطية، وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون، فضلا عن تقديم الدعم إلى الشرطة الوطنية. ولن يُلغى سوى الوظائف التي لم تعد هناك حاجة إليها في مرحلة ما بعد الانتخابات أو تلك التي يمكن تحويلها تدريجيا إلى فريق الأمم المتحدة القطري خلال عام ٢٠١٣. وتتوقع اللجنة أن تُنفذ التغييرات التي يقترحها الأمين العام في ملاك الموظفين بطريقة لا تُعرض للخطر تنفيذ المرحلة الانتقالية والإنهاء التدريجي للبعثة بسلاسة.

١٣٣ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، بعد مزيد من الاستفسار، بأن وظيفة المساعد الخاص للممثل التنفيذي للأمين العام (برتبة ف-٤) ستلغى في عام ٢٠١٣ وذلك تمشيا مع التخفيض المقرر لأنشطة البعثة. وأبلغت اللجنة أيضا بأنه إذا طرأت حاجة إلى الوظيفة بعد أيار/مايو ٢٠١٣، ستطلب البعثة دعما من المساعدة المؤقتة العامة للإبقاء على الوظيفة. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت اللجنة بأن أيًا من الوظائف التي برتبة ف-٥ لم يُقترح إلغاؤها إذ يشغلها رؤساء أقسام يتوقع أن يقدموا دعما استشاريا بالغ الأهمية إلى الحكومة والممثل

التنفيذي للأمين العام والفريق القطري. وأبلغت اللجنة أيضا أن الحفاظ على رؤساء الأقسام لأطول فترة ممكنة سيكفل توفير قدرات ملائمة ويخفف من المخاطر حال وقوع تدهور سياسي يتطلب إجراء تنقيح موسع للخطة الانتقالية. واللجنة الاستشارية ليس لديها اعتراض على اقتراح الأمين العام.

١٣٤ - ويشير الأمين العام، في الفقرة ١٥٧ من تقريره، إلى أن البعثة سوف تعمل، في عام ٢٠١٣، على كفالة مواصلة المكاسب التي تحققت حتى الآن في مجال بناء السلام. فالحكم الرشيد وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وإنشاء هيئة إذاعة عامة مستقلة في سيراليون، هي من بين الإنجازات المتوقعة في عام ٢٠١٣، ويُعد تحسين النزاهة التحريرية في الصحف المحلية أحد مؤشرات هذا الإنجاز.

١٣٥ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن قسم المؤسسات الديمقراطية في مكتب الأمم المتحدة المتكامل سيواصل تقديم الدعم إلى وسائط الإعلام - اللجنة المستقلة لوسائط الإعلام وهيئة إذاعة سيراليون - ويعمل على تحسين الإبلاغ على نحو مهني وأخلاقي. وأبلغت اللجنة أيضا بأن البعثة ستقوم برصد نواتج مؤسسات وسائط الإعلام وتحليلها لكفالة الامتثال لمدونة قواعد سلوك اللجنة المستقلة لوسائط الإعلام؛ وستقدم المشورة الفنية لهيئة إذاعة سيراليون في مجال الإدارة والبرمجة وإنتاج الأخبار؛ وستضطلع بأنشطة الإعلام والتوعية العادية. ووفقا لما ذكره ممثلو الأمين العام، اضطلع مكتب الأمم المتحدة المتكامل، بالتعاون مع هيئة إذاعة سيراليون واللجنة المستقلة لوسائط الإعلام، بتدخلات مباشرة، على أمل أن تخفف من أي أخطار ماثلة تهدد الاستقرار. وأبلغت اللجنة بأن البعثة تعزم أن تنجز هذا العمل قبل رحيلها، وأن تعهد إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مواصلة أنشطة بناء قدرات مستدامة على المدى البعيد في هذا الصدد.

١٣٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية الجهود التي تبذلها البعثة لتعزيز ودعم مؤسسات وسائط الإعلام المحلية من حيث كونها وسيلة لتوطيد المكاسب التي تحققت حتى الآن في مجال بناء السلام. وتشجع اللجنة البعثة على مواصلة عملها في هذا الصدد، وكفالة اعتماد الترتيبات الانتقالية الملائمة قبل رحيلها.

١٣٧ - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتعليقاتها الواردة في الفقرة ١٣٢ أعلاه، بالموافقة على التغييرات والموارد المطلوبة لملاك موظفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون لعام ٢٠١٣.

٦ - دعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

١٣٨ - تشمل ولاية لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة دعم عمليتي تعليم الحدود البرية وتعيين الحدود البحرية بين البلدين. وأشار الأمين العام في تقريره إلى أن الطرفين، عيّنا مسافة طولها ١٧٩٣ كم واتفقا عليها بحلول أيار/مايو ٢٠١٢ (A/67/346/Add.3، الفقرة ١٧٠) وتلاحظ اللجنة الاستشارية من تقرير الأمين العام (المرجع نفسه، الفقرة ١٧٦) بأن تقييم المسافة المتبقية البالغ طولها ١٦٠ كيلومترا والواقعة في الجزأين الأوسط والشمال من الحدود قد تأجل بسبب القيود الأمنية الناجمة عن الأنشطة الإرهابية التي تنفذها جماعة بوكو حرام المسلحة في نيجيريا. وتلاحظ اللجنة كذلك أن ما تبقى من تقييم للمناطق الحدودية يتوقع إنجازها بحلول نهاية عام ٢٠١٣، وللمناطق المتبقية المتنازع عليها بنهاية عام ٢٠١٤، ويتوقع، وهو ما سيتيح وضع الصيغة النهائية لبيان الحدود والخرائط النهائية في عام ٢٠١٥. ويتوقع أن يبدأ تشييد الركائز الحدودية المتبقية البالغ عددها ١٠٥٦ ركيزة في عام ٢٠١٣، وأن تستغرق هذه العملية عامين. وأبلغت اللجنة أن تعليم الحدود سيشمل المناطق التي استثنت من قبل بسبب وعورة الطرق ومحدودية سبل الوصول والمنازعات بين الأطراف.

١٣٩ - ويشير الأمين العام، في الفقرة ١٩١ من تقريره، إلى أن لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة قررت، في الدورة السابعة والعشرين التي عقدت في ياوندي، بالكاميرون، في آذار/مارس ٢٠١١، إنهاء عقد تشييد الركائز الحدودية مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، أن قرار إنهاء العقد، الذي بدأ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، اتخذته الطرفان (الكاميرون ونيجيريا) في الاجتماع في أعقاب ما يلي: (١) مناقشات بشأن التكاليف التقديرية لعملية تعليم الحدود وضرورة التوصل إلى ميزانية أكثر فعالية واستدامة للأعمال المتبقية؛ و (٢) عزم الطرفين على اختيار ترتيب جديد للإدارة من أجل الرقابة والإشراف على الأعمال، مع مشاركة ممثليهما بصورة مباشرة في اتخاذ القرارات ذات الصلة.

١٤٠ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، بعد الاستفسار، بأن مكتب الأمم المتحدة لمنطقة غرب أفريقيا ولجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، بالتشاور مع إدارة الشؤون السياسية ومكتب الشؤون القانونية، قد وضعوا، على أساس مدخلات الأطراف، مشروعا مقترحا لاستمرار أعمال تشييد الركائز، وكانا بصدد مناقشة طرائق تنفيذه مع شعبة المشتريات بالأمم المتحدة، وفقا لأنظمة وقواعد الأمم المتحدة. ووفقا لما ذكره ممثلو الأمين العام، يتوخى مشروع الاقتراح، الذي لا يزال رهنا بموافقة رسمية من لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، التنفيذ

المباشر لأنشطة تشييد الركائز الحدودية بمشاركة خدمات الدعم ذات الصلة التي تقدمها الأمم المتحدة.

١٤١ - ونظرا لعوامل التأخر التي تواجهها بالفعل أعمال تعليم الحدود وتشييد الركائز الحدودية، تحث اللجنة الاستشارية الأمين العام على التعجيل بعملية اختيار موردي عقد تشييد الركائز الحدودية بغية تجنب المزيد من التأخير في هذا العمل البالغ الأهمية بالنسبة للبعثة.

١٤٢ - وتقدر احتياجات الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة لعام ٢٠١٣ بمبلغ ٨٠٠ ٩٥٦ ٦ دولار مقارنة بمبلغ ٦٠٠ ٦٠٤ ٨ دولار المعتمد لعام ٢٠١٢. ويعزى الانخفاض البالغ ٨٠٠ ٦٤٧ ١ دولار في المقام الأول للانخفاض في النقل الجوي نتيجة للتغيير في ترتيبات تقاسم التكاليف بين لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة ومكتب الأمم المتحدة لمنطقة غرب أفريقيا؛ ويعزى انخفاض الاحتياجات تحت بند الاستشاريين أساسا إلى انخفاض عدد المراقبين المدنيين من ١٠ إلى ٨ مراقبين، يقابله حزئيا زيادة في الاحتياجات تحت بندي تكاليف الموظفين المدنيين والمرافق والهياكل الأساسية. وترد في الفقرة ٩٣ أعلاه تعليقات اللجنة الاستشارية على الانخفاض في الاحتياجات في مجال النقل الجوي.

١٤٣ - ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن زيادة الاحتياجات في إطار المرافق والهياكل الأساسية تُعزى أساسا إلى اعتماد رُصد لاستئجار أماكن للعمل استنادا إلى سوق العقارات في داكار. وأوضح أن مكتب الأمم المتحدة لمنطقة غرب أفريقيا، الذي يشارك لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة في داكار الموقع نفسه، قد تم استيعابه في أماكن عمل تدفع حكومة السنغال إيجارها بمقتضى اتفاق مركز البعثة. وأوضح كذلك أنه في حالة نقل مكتب غرب أفريقيا إلى أماكن عمل مستأجرة تفوق تكاليف استئجارها المبلغ الذي تكون الحكومة على استعداد لدفعه، فإنه يتعين على لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة دفع الفرق، ومن هنا تخصيص هذا الاعتماد.

١٤٤ - توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المطلوبة لتأمين دعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة لعام ٢٠١٣.

٧ - مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى

١٤٥ - تبلغ الاحتياجات المقدرة لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى لعام ٢٠١٣ ما قيمته ٤٠٠ ٩٦٢ ٢ دولار، مقارنة باعتماد قدره ٨٠٠ ١١٢ ٣

دولار لعام ٢٠١٢. ويبيّر الانخفاض البالغ ٤٠٠ ١٥٠ دولار في عام ٢٠١٣ عن الأثر الصافي لإيقاف الاعتماد غير المتكرر المتعلق بتأثير الإصلاحات في مجال الموارد البشرية، وباقتناء المعدات في عام ٢٠١٢، وهو انخفاض يقابله جزئيا ارتفاع التكاليف العامة للموظفين في عام ٢٠١٣.

١٤٦ - ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن انخفاض الاحتياجات في عام ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠١٢ نجم عن تكاليف غير متكررة تتعلق بما يلي: (أ) تسديد استحقاقات عام ٢٠١٢ لمراكز العمل المسموح فيها باصطحاب الأسرة للموظفين الدوليين، في سياق المواءمة بين العقود؛ (ب) الاقتناء غير المتكرر لمعدات مثل المباني الجاهزة الصنع ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأُبلغت اللجنة كذلك أن التخفيض المقترح في ميزانية عام ٢٠١٣ تحقق من خلال اتخاذ تدابير استراتيجية مختلفة، وتنفيذ أهداف تتعلق بتحقيق الكفاءة في دعم العمليات، وإرجاء استبدال الأصول. وفي هذا الصدد، أُشير إلى أنه لم يُعتبر أولوية، ولم يُقترح في الميزانية، سوى الاحتياجات المحددة والمستهدفة وفقا للولاية وللظروف التشغيلية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية الجهود المبذولة لتحقيق تخفيضات في ميزانية المركز.

١٤٧ - ويشير الأمين العام، في الفقرة ١٩٦ من تقريره، إلى أن مقر المركز، الذي يقع في عشق آباد، توفره حكومة تركمانستان مجانا، بما في ذلك المرافق العامة. وقد زُودت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بمعلومات عن التكلفة السنوية للحيز المكتبي والمرافق اللازمة لجميع البعثات السياسية الخاصة (انظر أيضا الفقرة ٥٦ والجدول ٩ أعلاه).

١٤٨ - ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن المركز لا ينوي خفض الأنشطة المكلف بها لعام ٢٠١٣. وأُبلغت اللجنة أيضا أن المركز يركز أنشطته على التحديات الرئيسية في المنطقة، استنادا إلى ولايته، وكذلك إلى مشاورات منتظمة تحظى بموافقة البلدان الخمسة. وأشير أيضا إلى أن المركز يعقد اجتماعا سنويا لنواب وزراء خارجية بلدان آسيا الوسطى لبحث الوضع في المنطقة، وإنجازات المركز وتوجهاته وتركيزه مستقبلا. وعُقد آخر هذه الاجتماعات في بيشكيك بقرغيزستان، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وعلاوة على ذلك، أُبلغت اللجنة بأن المركز والبلدان الخمسة تتفق كل ثلاث سنوات، على برنامج عمل لتوجيه عمل المركز.

١٤٩ - توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المطلوبة لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى لعام ٢٠١٣.

٨ - مكتب الأمم المتحدة في بوروندي

١٥٠ - يذكر الأمين العام، في الفقرة ٢١٩ من تقريره، أن القصد من إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي هو أن يكون المرحلة النهائية لوجود الأمم المتحدة في بوروندي، يليها عودة إلى العمل الاعتيادي الذي يقوم به فريق الأمم المتحدة القطري. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن مجلس الأمن، طلب إلى الأمين العام، في قراره ١٩٥٩ (٢٠١٠) أن يضع مجموعة من النقاط المرجعية لتطوير مكتب الأمم المتحدة في بوروندي في المستقبل ليصبح فريقاً قترانياً للأمم المتحدة، وفي القرار ٢٠٢٧ (٢٠١١) طلب إليه أن يُطّلع المجلس على الجديد في هذه النقاط المرجعية بحلول ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢. وعقب مناقشات جرت مع حكومة بوروندي قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن، في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢، النقاط المرجعية والمؤشرات (انظر S/2012/310). وفي رسالة مؤرخة ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٢، أبلغت رئيس المجلس بتأييد المجلس تلك النقاط المرجعية وتطلّعه إلى أن يقدم مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، في غضون ستة أشهر، بيانات وتقييمات أساسية عن كل مسألة، تتضمن ملاحظات عن التوقيت والتوجهات ودور المكتب في التنفيذ (S/2012/584). وأبلغت اللجنة أنه سيتم موافقتها بكل جديد في تقارير الأمين العام الدورية بما في ذلك تقريره إلى مجلس الأمن المقرر تقديمه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى موافقتها بمعلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ العملية الانتقالية وتسليم الأنشطة إلى فريق الأمم المتحدة القطري.

١٥١ - ووفقاً لمؤشرات الإنجاز الواردة تحت بند الإنجاز المتوقع (ج)، تعزيز الإدارة لجعل المؤسسات أكثر ديمقراطية وخضوعاً للمساءلة، فإن العدد المستهدف للأحكام التي ستصدرها محكمة مكافحة الفساد ونشرها على الجمهور في عام ٢٠١٣ هو ٢٥٠ حكماً. وأشار أيضاً إلى أن العدد الفعلي للأحكام الصادرة والمنشورة في عام ٢٠١١ هو ٢١٢ حكماً. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن المحكمة لم تصدر، في عام ٢٠١٠، سوى ١٢ حكماً، وأن هذا العدد قد أثر في افتراضات التخطيط لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي بشأن إصدار ٢٠ حكماً في عام ٢٠١١ و ٢٥ حكماً في عام ٢٠١٢. وأبلغت اللجنة كذلك بأن عدداً أكبر من الأحكام في عام ٢٠١١ (٢١٢) قد سُجّل في ضوء تعزيز قدرات محكمة مكافحة الفساد، الذي تحقق بفضل الدعم التقني والمادي المقدم من المكتب ومن الشركاء الآخرين. وأبلغت اللجنة أنه، نظراً للقيام حالياً بإنشاء ثمانية مكاتب إقليمية لفريق مكافحة الفساد وللمبدأ الذي وضعه الرئيس بعدم التهاون مطلقاً إزاء الفساد، فإن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي توفّق استمرار ارتفاع عدد الأحكام التي ستصدرها المحكمة

(٢٥٠) في عام ٢٠١٣. وتكرر اللجنة الاستشارية التأكيد على أهمية وضع افتراضات واقعية في التخطيط لدى صياغة تقديرات الميزانية (انظر أيضا الفقرة ١١٢ أعلاه).

١٥٢ - وتبلغ احتياجات المكتب المقدرة لعام ٢٠١٣ ما مقداره ٨٠٠ ٦٣٩ ١٥ دولار مقارنة بالاعتماد البالغ ٨٠٠ ٤٥٥ ١٧ دولار لعام ٢٠١٢. ويعزى الانخفاض البالغ ١ ٨١٦ ٠٠٠ دولار لعام ٢٠١٣ أساسا إلى ما يلي: (أ) اقتراح إلغاء خمس وظائف من فئة الخدمة الميدانية، وأربع وظائف لموظفين وطنيين؛ و (ب) تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووظيفة واحدة من الرتبة ف-٣ ووظيفة أخرى لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة في قسم الخدمات الطبية؛ و (ج) انخفاض الاحتياجات للاستشاريين والسفر في مهام رسمية نتيجة لتقليص حجم البعثة؛ و (د) لا توجد أي خطط لأي مقننات تحت بند تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٥٣ - ويقترح الأمين العام إلغاء خمس وظائف من وظائف الموظفين الدوليين و ٤ وظائف من وظائف الموظفين الوطنيين، في إطار الاستعراض المستمر لهيكل ملاك موظفي البعثة ونقل المهام الإدارية من المكتب إلى مركز الخدمات الإقليمية في عنتبي (A/67/346/add.3، الفقرتان ٢٥٧ و ٢٥٨). ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن مركز الخدمات الإقليمية سيقدم للبعثات الميدانية المجمعة بحسب المناطق الجغرافية خدمات دعم على المستوى الإقليمي غير مرتبطة بموقع، وذلك عن طريق أفرقة دعم العمليات. وأشار إلى أن الاستراتيجية ستوحد المهام الاعتيادية لشؤون الإدارة والدعم في مجالات الموارد البشرية والإدارة واللوجستيات والشؤون المالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتدريب الإقليمي والمشتريات الميدانية الإقليمية.

١٥٤ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا، لدى الاستفسار، أن جميع الوظائف المقترح إلغاؤها في ما يتعلق بنقل المهام الإدارية إلى عنتبي، وهي وظيفتان لمساعدين للشؤون المالية (١ من فئة الخدمة الميدانية و ١ من فئة الخدمات العامة، (الرتبة المحلية) ووظيفتان لمساعدين لشؤون الموارد البشرية (١ من فئة الخدمة الميدانية و ١ من فئة الخدمات العامة، (الرتبة المحلية)، تمثل مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة لأن المركز سيستوعب عبء عمل الوظائف اعتبارا من عام ٢٠١٣، دون نقل أي موظف من موظفي مكتب الأمم المتحدة في بوروندي إلى عنتبي. وأبلغت اللجنة أيضا أن قدرات محدودة، مكونة من أربع وظائف للشؤون المالية وأربع وظائف لشؤون الموارد البشرية، ستبقى في البعثة للقيام بالأنشطة غير المرتبطة بموقع.

١٥٥ - ليس لدى اللجنة أي اعتراض على مقترحات الأمين العام. وفي حين تقرر اللجنة بالمكاسب المحققة من خلال نقل المهام إلى عنتبي دون إعادة توزيع موارد البعثة، فهي

لا تزال ترى أن من شأن إجراء تحليل كمي للآثار المترتبة في الميزانية أن يتيح إجراء تقييم أكثر جدوى للمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة.

١٥٦ - ويشير الأمين العام، في الفقرة ٢٢٢ من تقريره، إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي انتقل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، إلى مقر البعثة المتكامل في بوجومبورا، حيث انضم إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية حقوق الإنسان. ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن ما نسبته ٩٢,٥ في المائة من إجمالي مساحة الحيز المكتبي المتاح في مقر البعثة المتكامل، كان يشغله، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، ما يبلغ ٣٢١ موظفاً، يتألفون من ١٣٦ موظفاً من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي و ١٨٥ موظفاً من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الأخرى. وأُبلغت اللجنة أيضاً أن المبنى لا يزال يحتوي على حيز شاغر تبلغ مساحته ٧٨٤ متراً مربعاً.

١٥٧ - ولدى الاستفسار بشأن ترتيبات اقتسام التكاليف، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن ميزانية الأمن المشتركة لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي لعام ٢٠١١ بلغت ٣٥٧ ٥٩٠ دولاراً استناداً إلى النفقات الفعلية، بينما انخفضت الاحتياجات لعام ٢٠١٢، التي حددت على أساس النفقات الفعلية، إلى نحو ٣٩٩ ٠٠٠ دولار. ويُعزى الانخفاض البالغ ٣٥٧ ١٩١ دولاراً جزئياً إلى استعراض وترشيد شاملين أجريا لنظام تقديم الخدمات الأمنية لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي/فريق الأمم المتحدة القطري، وإلى وجود تمويل مناظر يتمثل في مبالغ مردودة من وكالات الأمم المتحدة، في سياق الاشتراك في موقع واحد في مقر مكتب الأمم المتحدة في بوروندي. وأُبلغت اللجنة كذلك بأنه في حين ظلت الاحتياجات من اللوازم الطبية للخدمات الطبية المتكاملة في نفس المستوى، فقد تمكن المكتب من استيعاب ودعم الاحتياجات الطبية لمعالي موظفي الأمم المتحدة، عقب عودته في عام ٢٠١١ ليصبح مركزاً عمل يسمح فيه باصطحاب الأسر، من دون اللجوء إلى أي موارد إضافية. وأشار إلى أن ذلك قد أنجز بتجميع موارد مع فريق الأمم المتحدة القطري. وإضافة إلى ذلك، أُبلغت اللجنة بأن تقاسم الخدمات الطبية أتاح للبعثة تلبية طلبات الموظفين وأفراد أسرهم من الخدمات المتخصصة في مجالات طب الأطفال وطب النساء وخدمات المختبرات.

١٥٨ - وترحب اللجنة الاستشارية بالنهج الاستباقي الذي اتخذته البعثة في تحديد وتنفيذ ترتيبات تقاسم التكاليف مع المنظمات التي يتألف منها فريق الأمم المتحدة القطري ولا سيما اشتراك مكاتب الأمم المتحدة في أماكن عمل مشتركة. وتتطلع اللجنة إلى تلقي مزيد من المعلومات عن الوفورات التي تتحقق من خلال هذه الترتيبات.

١٥٩ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المطلوبة لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي لعام ٢٠١٣.

٩ - مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان

١٦٠ - تصل الاحتياجات التقديرية لمكتب المنسق الخاص لشؤون لبنان لعام ٢٠١٣ إلى ٩ ٠٧٣ ٧٠٠ دولار، مقارنة باعتماد قدره ٩ ٢٠٦ ٥٠٠ دولار لعام ٢٠١٢. ويُعزى النقصان البالغ ٨٠٠ ١٣٢ دولار لعام ٢٠١٣ أساساً إلى انخفاض التكاليف التشغيلية التي تشمل ما يلي: (أ) انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين؛ و (ب) انخفاض الاحتياجات في بند المرافق والهياكل الأساسية المتعلقة باقتناء معدات الأمن والسلامة؛ و (ج) انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالنقل البري. ويقابل هذا النقصان جزئياً زيادةً في الاحتياجات لتغطية التكاليف العامة للموظفين بالنسبة للموظفين الدوليين وخدمات دعم الاتصالات.

١٦١ - وتشمل مقترحات الأمين العام المتعلقة بملاك الموظفين لعام ٢٠١٣ تصحيحاً إدارياً يتم بموجبه تحويل وظيفتين في فئة الخدمات العامة إلى فئة الخدمة الميدانية (المرجع نفسه، الفقرتان ٢٩٥ و ٢٩٦). وأبلغت اللجنة الاستشارية لدى الاستفسار أن التحويل ليس عملية "تحويل وظيفة إلى وظيفة دولية" وأن عبارة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) هو الاسم السابق لفئة من الموظفين الدوليين لم تعد موجودة في البعثة. وأشار كذلك إلى أن التغيير المقترح يعكس تصحيح الخطأ في تصنيف الوظيفة. وهناك إشارة في تقرير الأمين العام إلى أن اقتراح تحويل الوظيفتين إلى فئة الخدمة الميدانية يتمشى مع قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٣ بشأن مواءمة شروط الخدمة وأنه لا تترتب على المقترح آثار على التكاليف.

١٦٢ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، من قبل ممثلي الأمين العام، أثناء نظرها في تقرير الأمين العام، بأن البعثة لا تزال تستفيد من الدعم الإداري الذي يقدمه المرفق في فالنسيا، إسبانيا، في مجالات مثل تجهيز المطالبات بمنح التعليم رغم أن هذه الممارسة ستتوقف. وتشير اللجنة الاستشارية إلى تعليقها بشأن تعديل مفهوم نشر مركز الخدمات العالمية في موقعين جغرافيين متميزين، وتكرر توصيتها بعدم الأخذ بمقترحات الأمين العام لإقامة قسم لإدارة الموارد البشرية الميدانية في المرفق في فالنسيا (A/66/718، الفقرة ٢٤٤) وتشير إلى قرار الجمعية العامة المتصل بها (القرار ٢٦٤/٦٦). وفي هذا الصدد، تكرر اللجنة التأكيد على أهمية التقيد بقرارات الجمعية العامة (انظر أيضاً الفقرة ٤٦ أعلاه).

١٠ - مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا

١٦٣ - تصل الاحتياجات المقدرة لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا لعام ٢٠١٣ إلى مبلغ قدره ٤٠٠ ٢٣٥ ٦ دولار مقارنة بالاعتماد البالغ ٤٠١ ٠٠٠ ٤ دولار لعام ٢٠١٢. وتُعزى الزيادة في الاحتياجات لعام ٢٠١٣ البالغة ٤٠٠ ٨٣٤ ١ دولار أساساً إلى الموارد الإضافية اللازمة لما يلي: (أ) الموظفون الدوليون استناداً إلى نمط النفقات الفعلية في إطار التكاليف العامة للموظفين، وتطبيق معدل شغور أدنى نسبته ٥ في المائة في عام ٢٠١٣ مقارنة بتطبيق نسبة ١٥ في المائة في عام ٢٠١٢، (ب) المرافق والهياكل الأساسية من أجل تعزيز الأمن والسلامة في أماكن العمل التابعة للبعثة، وفقاً لمعايير العمل الأمنية الدنيا. وأبلغت اللجنة الاستشارية لدى الاستفسار بأن الفرق الكبير في التقديرات المتعلقة بالموظفين الدوليين لعام ٢٠١٣ يرجع إلى أن التكاليف العامة للموظفين للفترة ٢٠١٢ قدرت بنسبة ٤٠ في المائة من المرتبات بدلاً من المعدل الفعلي البالغ ٦٦ في المائة. وأشار أيضاً إلى أن وضع تقديرات نقل عن مقدراً التكاليف المطلوبة أدى إلى حدوث نقص حاد في الأموال في عام ٢٠١٢، وأن تقديرات عام ٢٠١٣ استندت إلى النفقات التاريخية الفعلية. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يُطلب إلى الأمين العام أن ينقح افتراضات التخطيط في إعداد تقديرات الميزانية في المستقبل لتفادي تعريض وفاء البعثة بولايتها للخطر.

١٦٤ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المطلوبة لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا لعام ٢٠١٣.

١١ - بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

١٦٥ - تصل الاحتياجات المقدرة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لعام ٢٠١٣ إلى مبلغ قدره ٤٠٠ ٦٧٣ ٤ دولار مقارنة بالاعتماد البالغ ١٠٠ ٣٩ ٣٦ دولار لعام ٢٠١٢. وتُعزى الزيادة في الاحتياجات لعام ٢٠١٣ البالغة ٣٠٠ ٦٣٤ ١٠ دولار أساساً إلى الوظائف المقترح إضافتها في عام ٢٠١٣، وهو ما سيزيد العدد الكلي لملاك موظفي البعثة إلى ٢٨٨ موظفاً، مقابل ٢٧٢ موظفاً في عام ٢٠١٢؛ وتسارع وتيرة توزيع الموظفين، مع توقع اكتمال توزيعهم خلال عام ٢٠١٣؛ والزيادات المرتبطة بذلك في تكاليف استئجار أماكن إقامة للموظفين. وهذه التكاليف يقابلها جزئياً تخفيضات في اقتناء معدات وأصول بعد أن رصد اعتماد غير متكرر في عام ٢٠١٢ لمعدات المعلومات والاتصالات ومعدات التكنولوجيا الطبية.

١٦٦ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأنه في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، كان قد جرى توزيع ١٩٣ موظفاً من إجمالي عدد الموظفين المدنيين المعتمدين البالغ

٢٧٢ موظفا. وأبلغت اللجنة أيضا بأن خطة التوزيع التدريجي استندت إلى عمليات تعيين متوقعة وروعي فيها عدد من العوامل المختلفة، منها توافر مرشحين مدرجين في القائمة، والإطار الزمني للتعيين، وكذلك أولويات كل عنصر من عناصر البعثة. ويرد في المرفق الأول لهذا التقرير الجدول الزمني المزمع لعمليات التعيين. واستنادا إلى مقارنة معدلات الشغور الفعلية والمعدلات المدرجة في الميزانية، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن معدلات الشغور الفعلية للبعثة على النحو التالي: ٢٢ في المائة للموظفون الدوليون؛ و ٦٦ في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين؛ و ٢٩ في المائة للموظفين الوطنيين؛ و ١٠٠ في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة. وتعرب اللجنة الاستشارية عن القلق إزاء ارتفاع معدل الشغور وتحث الأمين العام على أن يكتف جهوده لملء الوظائف الشاغرة من أجل ضمان تنفيذ أهداف البعثة.

١٦٧ - ولدى الاستفسار عن احتياج البعثة إلى مترجمين شفويين وتحريريين، أبلغت اللجنة الاستشارية أنه في حين كانت معرفة اللغة العربية إما ضرورية أو تعتبر مرغوبة بدرجة عالية في عدد كبير من وظائف البعثة، لا سيما الوظائف الموضوعية، فقد أظهرت التجربة أنه لا يمكن في جميع الحالات تحديد مرشحين مناسبين يتقنون العربية والإنكليزية، حيث أن الإنكليزية هي اللغة الرسمية للبعثة. وأشار كذلك إلى أن هناك طلبا كبيرا من البعثات الأخرى في شمال أفريقيا والشرق الأوسط على المجموعة المحدودة من المرشحين. وأبلغت اللجنة بأن إدارة الشؤون الإدارية بدأت مؤخرا تنظيم عدد كبير من دورات اللغة العربية في المقر في نيويورك لتشجيع الموظفين على تحسين مهاراتهم قبل توزيعهم على البعثات. وأبلغت اللجنة أيضا أن جميع الوثائق الحكومية، وجميعها محررة باللغة العربية يتعين أن تترجم إلى الإنكليزية قبل إحالتها إلى المقر وإلى الشركاء في المجتمع الدولي. وتشدد اللجنة على أن ممارسات التوظيف لدى البعثة ينبغي أن تولي قدرا أكبر من التركيز على الكفاءة في اللغة العربية، بما في ذلك زيادة استخدام مرشحين خارجيين مؤهلين بشكل مناسب.

١٦٨ - ويقترح الأمين العام إنشاء ٣١ وظيفة جديدة؛ وإلغاء ١٥ وظيفة؛ وإعادة تصنيف وظيفتين؛ ونقل ٥ وظائف، تمشيا مع النشر الكامل للبعثة المتوقع في عام ٢٠١٣ (A/67/346/Add.3، الفقرة ٣٤٨). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن من إجمالي الوظائف المقترحة في الفئة الفنية وما فوقها والبالغ عددها ١٠٣ وظائف، هناك ١٣ وظيفة في رتبة مد-١ وما فوقها.

١٦٩ - وأثناء النظر في تقرير الأمين العام، طلبت اللجنة الاستشارية معلومات عن الطريقة التي جرى بها تصنيف الوظائف في الرتبة مد-١ وما فوقها والوقت الذي سيُفرغ فيه من عملية تصنيف الوظائف في البعثة. وأبلغت اللجنة بأن شعبة الموظفين الميدانيين التابعة لإدارة

الدعم الميداني تولت تصنيف وظائف البعثة حتى الرتبة مد-١ بينما تولى تصنيف وظائف البعثة التي هي أعلى من الرتبة مد-١ مكتب إدارة الموارد البشرية والشؤون الإدارية. وأشير كذلك إلى أن الوظائف التي في الرتبة مد-١ وما فوقها اقترحت أثناء مرحلة التخطيط للبعثة على أساس عوامل مثل تعقيد المسؤولية ومستوى التمثيل. وإضافة إلى ذلك، أبلغت اللجنة بأن شعبة الموظفين الميدانيين تواصل العمل مع البعثة لاستكمال عملية التصنيف. وترى اللجنة الاستشارية أن المعايير القياسية لتصنيف الوظائف في الرتبة مد-١ وما فوقها تتضمن عدداً من العوامل أكبر كثيراً من العوامل المشار إليها في الرد المقدم من ممثلي الأمين العام. ولذلك، تشدد اللجنة الاستشارية على ضرورة أن تطبق المعايير القياسية لتصنيف الوظائف في الرتبة مد-١ وما فوقها على البعثة اعتباراً من مشروع الميزانية المقبل.

١٧٠ - وتشمل مقترحات الأمين العام نقل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية لموظف لشؤون الميزانية من المركز العالمي للخدمات في برينديزي إلى طرابلس (المرجع نفسه، الفقرة ٣٤٨ (د)). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن هذا المقترح له ما يبرره لأن الترتيبات الحالية تفتقر إلى أنشطة تنسيق شؤون الميزانية ورصدها عملياً على الطبيعة، وإلى الدعم الفعال لعمليات البعثة التي ما فتئت تزداد تعقيداً. وسيتيح موقع الموظف في طرابلس إمكانية إسداء المشورة بشكل أفضل لرئيس دعم البعثة ومدير الديوان. وعلاوة على ذلك، فإن الزيادة في عبء العمل المتعلق بالميزانية الناجمة عن توسيع نطاق البعثة من حيث ملاك الموظفين والعمليات اقتضت نقل هذه الوظيفة بحسب ما ذكره ممثلو الأمين العام. وأشير أيضاً إلى أن المقترح طُرح إلى حد ما تحت تأثير مبادرات الإدارة المتخذة للحد من تكاليف الميزانية في بند السفر في مهام رسمية فيما بين برينديزي وطرابلس. وبالإضافة إلى نقل موظف شؤون الميزانية، أبلغت اللجنة الاستشارية أنه تم اقتراح وظيفتين إضافيتين - مساعد لشؤون الميزانية (فئة الخدمة الميدانية) ومساعد لشؤون الميزانية (الرتبة المحلية) - (يكون مقرهما في طرابلس) وذلك لتشكيل خلية معنية بشؤون الميزانية كفيلة بتوفير قدرات كافية في البعثة للإشراف على مواردها في الميزانية.

١٧١ - وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على مقترحات الأمين العام. إلا أن اللجنة ترى أن نقل موظف لشؤون الميزانية من مركز الخدمات العالمي إلى طرابلس يمثل خروجاً عن النمط المتبع في مقترحات ملاك الموظفين التي قدمها الأمين العام في تنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي.

١٧٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام يقترح إضافة وظيفتين - موظف للشؤون السياسية (ف-٤)، ومساعد إداري (فئة الخدمات العامة/الرتب الأخرى) - يكون

مقرهما في إدارة الشؤون السياسية في نيويورك، لأغراض دعم أنشطة البعثة (المرجع نفسه، الفقرة ٣٤٨ (أ)). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الوظائفين لازمتان بسبب عدم كفاية القدرة الحالية لشعبة أفريقيا الثانية التابعة للإدارة والتي تدعم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، و ٦ بعثات سياسية خاصة أخرى، وتتولى مسؤوليات رصد التطورات السياسية في ١٥ بلداً آخر في غرب وشرق ووسط أفريقيا. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن مهام موظف الشؤون السياسية تشمل صياغة الميزانيات، والتواصل مع إدارة الدعم الميداني بشأن التعيينات في المناصب العليا، وتنسيق الاجتماعات النصف شهرية لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات والإبلاغ عن نتائج تلك الاجتماعات، وكذلك صياغة التقارير، وإجراء تحليلات وإحاطات إعلامية وغير ذلك من المراسلات بشأن الحالة في ليبيا.

١٧٣ - وأشار كذلك إلى أن تزايد حجم البعثة، ومعدل تقديم التقارير إلى مجلس الأمن كل ٦٠ يوماً، والحاجة إلى تقديم مساهمات تحليلية بانتظام لكبار مسؤولي الأمم المتحدة، وضرورة إقامة اتصالات منتظمة مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وأعضاء مجلس الأمن في نيويورك، كل ذلك استلزم أيضاً تكريس مجموعة تكميلية من الموظفين لتغطية شؤون ليبيا في المقر. وأبلغت اللجنة بأن الجزء الأكبر من الدعم المقدم للبعثة تولاه حتى الآن موظف للشؤون السياسية (ف-٤)، ومساعد إداري (فئة الخدمات العامة/الرتب الأخرى)، وهما وظيفتان ممولتان من موارد خارجة عن الميزانية، وأن طبيعة التمويل الخارج عن الميزانية من حيث عدم القدرة على التنبؤ بتوافره لم تقدم حلاً مناسباً للحاجة إلى إيجاد دعم يمكن التنبؤ بتوافره بقدر أكبر لمثل هذه المهمة الأساسية من مهام الإدارة.

١٧٤ - واللجنة الاستشارية ليس لديها اعتراض على مقترح الأمين العام بإضافة وظيفة موظف للشؤون السياسية (ف-٤) في نيويورك لضمان توفير قدرات كافية لدعم البعثة. إلا أنه بالنظر إلى قدرة الدعم الإداري الموجودة حالياً في إدارة الشؤون السياسية، توصي اللجنة الاستشارية بعدم إضافة وظيفة المساعد الإداري (فئة الخدمات العامة/الرتب الأخرى).

١٧٥ - ويقترح الأمين العام، في الفقرة ٣٤٨ (ج) من تقريره، إعادة تصنيف وظيفة كبير مستشاري الانتخابات في شعبة المساعدة الانتخابية من رتبة مد-٢ إلى مد-١؛ وإعادة تصنيف وظيفة موظف إداري في مكتب رئيس دعم البعثات الكائن في المركز العالمي للخدمات في برينديزي، من رتبة ف-٣ إلى ف-٤. وعند الاستفسار بشأن وظيفة الرتبة مد-٢، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الارتفاع الاستثنائي في الطلب، الذي نشأ في المرحلة الأولية، على توفير المساعدة والدعم اللازمين لإنشاء ركيزة مؤسسية لعقد العمليات

الانتخابية في ليبيا اقتضى تعيين كبير مستشاري الانتخابات من الرتبة مد-٢. ولكن في ضوء زيادة قدرة اللجنة الانتخابية الوطنية وإجراء الانتخابات في ٧ تموز/يوليه، يوصي الأمين العام بإعادة تصنيف الوظيفة لتصبح متوافقة مع الرتبة القياسية لوظيفة كبير مستشاري الانتخابات في البعثات السياسية الخاصة، وهي في العادة مد-١.

١٧٦ - ومن المعلومات التكميلية التي زودت بها اللجنة الاستشارية، فإنها تلاحظ أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضالع أيضاً في دعم العملية الانتخابية في المنطقة من خلال مستشاريه الإقليميين للانتخابات في مصر وتونس وليبيا برتبة مد-٢. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن مستشار الانتخابات الإقليمي مقره القاهرة، وأن مجال اهتمامه الرئيسي هو تقديم المشورة الاستراتيجية بشأن المسائل الانتخابية في جميع أنحاء المنطقة، في حين أن كبير مستشاري الانتخابات في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مطلوب منه القيام بأعمال الإدارة اليومية للعملية الانتخابية والتنسيق على المستوى الوطني ورئاسة شعبة المساعدة الانتخابية بالبعثة.

١٧٧ - وبالنظر إلى وجود مستشار البرنامج الإنمائي الإقليمي للانتخابات برتبة مد-٢، تشجع اللجنة الاستشارية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على الاستفادة بشكل كامل من القيادة والدعم المقدمين من البرنامج الإنمائي في المنطقة في المسائل الانتخابية. وفي هذا الصدد، توصي اللجنة بأن يعاد تصنيف وظيفة كبير مستشاري الانتخابات إلى الرتبة ف-٥.

١٧٨ - وفيما يتعلق باقتراح إعادة تصنيف وظيفة الموظف الإداري في مكتب رئيس دعم البعثات، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الموظف الإداري الإقليمي مسؤول عن تنسيق الدعم المكتبي العام بالبعثة. وأُبلغت اللجنة بأن الموظف الإداري الإقليمي هو موظف التقييم الأول لثلاثة موظفين من الرتبة ف-٣ - موظفو موارد بشرية وشؤون مالية ومشتريات - وهو موظف التقييم الثاني لموظف من فئة الخدمة الميدانية من الدرجة ٦، و ٤ موظفين من فئة الخدمة الميدانية من الدرجة ٥، و ٦ موظفين من فئة الخدمات العامة المعنيين بشؤون بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في برينديزي. وعلاوة على ذلك، أُشير إلى أن الموظف الإداري الإقليمي يمثل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في مركز الخدمات العالمي، ويتواصل بالتالي بانتظام مع رؤساء الأقسام والدوائر من الرتبتيين ف-٤ و ف-٥، ومع المدير من الرتبة مد-٢. وما زالت اللجنة الاستشارية ترى أن مهام الوظيفة لا تبرر اقتراح إعادة التصنيف. وبناءً عليه، توصي اللجنة بعدم الموافقة على اقتراح الأمين العام بإعادة تصنيف وظيفة الموظف الإداري إلى الرتبة ف-٤.

١٧٩ - ويشير الأمين العام في الفقرة ٣٣٢ من تقريره، إلى أنه في عام ٢٠١٢، عملت البعثة، من خلال دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وفريق الأمم المتحدة القطري، لتقديم المساعدة في إزالة الألغام وتدمير المتفجرات من مخلفات الحرب، والتوعية بمخاطر الألغام، وتحسين التخزين الآمن للأسلحة الخفيفة والمتفجرات والمساءلة عنها. وتشير المعلومات التكميلية التي زُودت بها اللجنة الاستشارية أيضاً إلى أن المخصصات المرصودة البالغة ١ ٥١٨ ٧٠٠ دولار تغطي خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن النتائج المتوقعة للأنشطة تشمل ما يلي: (أ) تخطيط وإنشاء هيكل للتنسيق على الصعيد الوطني؛ (ب) إقامة برامج احترافية مستدامة بقيادة ليبية للتعامل مع جميع إجراءات مكافحة الألغام، ومخلفات الحرب من المتفجرات، والأمن المادي وإدارة المخزونات، وإدارة الذخيرة ومشاكل تسجيل الأسلحة في إطار الوزارات المعنية؛ (ج) وضع معايير وطنية ليبية لأغراض إدارة الذخيرة؛ (د) قيام السلطات الوطنية بتعبئة وتنسيق الدعم الدولي في مجالات انتشار الأسلحة بصورة فعالة. وترحب اللجنة الاستشارية بالتعاون مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وفريق الأمم المتحدة القطري في تنفيذ أنشطة إزالة الألغام، وتوصي بتضمين مؤشر للإنجاز بشأن هذا النشاط في التقارير المقبلة عن إطار ميزنة البعثة القائمة على النتائج.

١٨٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن إطار الميزنة القائمة على النتائج للبعثة يشمل مؤشرات للأداء من قبيل اتساق السياسات والأنظمة والتشريعات الحكومية الجديدة مع معايير حقوق الإنسان؛ ونقل المعتقلين من سيطرة المقاتلين الثوار إلى مرافق وزارة العدل التي تستوفي المعايير الدولية الدنيا؛ وإدارة السجون الليبية وفقاً للمعايير الدولية. وتشكك اللجنة الاستشارية في مدى واقعية قياس إنجازات البعثة وفقاً لتلك المؤشرات التي يتضح جلياً أنها تقع خارج نطاق السيطرة المباشرة للبعثة. وفي هذا الصدد، تكرر اللجنة الرأي بأنه ينبغي أن تبين الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ما يمكن أن تحققه البعثة بنفسها على أرض الواقع، والأنشطة التي يمكن مساءلة البعثة بشأنها (A/66/718، الفقرة ١٠).

١٨١ - واللجنة الاستشارية، رهناً بمراجعة ملاحظاتها وتوصياتها الواردة أعلاه في الفقرات ١٧٤ و ١٧٧ و ١٧٨، ليس لديها اعتراض على تغييرات ملاك الموظفين التي اقترحتها الأمين العام. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بتخفيض الاحتياجات الإجمالية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لعام ٢٠١٣ بما يعكس توصيات اللجنة.

دال - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١٨٢ - أنشئت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان عملاً بقرار مجلس الأمن ١٤٠١ (٢٠٠٢) لفترة أولية مدتها ١٢ شهراً. وقد مدد مجلس الأمن لاحقاً ولاية البعثة بموجب قراراته ١٤٧١ (٢٠٠٣) و ١٥٣٦ (٢٠٠٤) و ١٥٨٩ (٢٠٠٥) و ١٦٦٢ (٢٠٠٦) و ١٧٤٦ (٢٠٠٧) و ١٨٠٦ (٢٠٠٨) و ١٨٦٨ (٢٠٠٩) و ١٩١٧ (٢٠١٠) و ١٩٧٤ (٢٠١١). وقرر المجلس، في قراره ٢٠٤١ (٢٠١٢)، تمديد ولاية البعثة مجدداً حتى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٣. ووفقاً للأولويات المحددة في هذا القرار، ستواصل البعثة والممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، في حدود ولايتهما وبالاسترشاد بمبدأ تعزيز السيادة الأفغانية واضطلاع أفغانستان بالقيادة وتوليها زمام الأمور، الإشراف على الجهود المدنية الدولية وتنسيقها، وفقاً لما ورد في بياني مؤتمري لندن وكابل ونتائج مؤتمر بون، مع التركيز بصفة خاصة على الأولويات المبينة في الفقرتين ٦ و ٧ من تقرير الأمين العام عن احتياجات البعثة من الموارد لسنة ٢٠١٣ (A/67/346/Add.4).

١٨٣ - ويشير الأمين العام في تقريره، إلى أن مزيداً من التركيز سينصبّ على الترويج لأن يقدم المجتمع الدولي مساعدات طويلة الأجل أكثر اتساقاً إلى أفغانستان، من أجل مساعدة البلد على تحقيق اكتفائه الذاتي خلال "عقد التحول" بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٢٤، وذلك على النحو الذي حدده مؤتمر بون الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وعلى نحو أكثر تفصيلاً في مؤتمر طوكيو الذي عُقد في تموز/يوليه ٢٠١٢. وفي الفقرات من ١٤ إلى ١٩ من تقرير الأمين العام، قدّم الأمين العام معلومات عن أولويات البعثة، والتحديات التي تواجهها حالياً والاعتبارات الأمنية التي ينبغي مراعاتها في عام ٢٠١٣. وأوضح الأمين العام أن البعثة ستكون لها ثلاث أولويات في عام ٢٠١٣ وهي ما يلي:

(أ) بذل مساعٍ حميدة وجهود في مجال التوعية لدعم العمليات التي يقودها الأفغان، بما في ذلك تيسير عملية السلام والمصالحة التي يقودها الأفغان ويتولون أمرها، بناءً على طلب الحكومة؛ والتشجيع على أن تكون العمليات السياسية الأفغانية شمولية، لتحقيق التوافق والاستقرار على الصعيد الوطني؛ ودعم جهود الحكومة في تعزيز استدامة العملية الانتخابية ونزاهتها وشموليتها؛ ودعم جهود التعاون الإقليمي التي تقودها أفغانستان، لا سيما عملية اسطنبول "قلب آسيا" الهادفة إلى تعزيز الأمن والتعاون الاقتصادي على الصعيد الإقليمي؛

(ب) مواصلة تعزيز حقوق الإنسان؛ والمساهمة في حماية المدنيين وحقوق المرأة والطفل، وخاصة المتأثرين بالنزاعات، مع التركيز بوجه خاص على آليات حماية المدنيين وعلى

آليات المساءلة؛ ومساندة ودعم تمتع جميع المواطنين بحقوقهم الأساسية، والنهوض بالمجتمع المدني، ومن ثم، تشجيع الحوار الذي يؤثر على جميع أطرافه في مجتمع منفتح ومتجاوب؛

(ج) إسهام البعثة، بوصفها مشاركة في رئاسة المجلس المشترك للتنسيق والرصد، في زيادة اتساق المعونة التي يقدمها المجتمع الدولي لدعم البرامج الوطنية ذات الأولوية التي تقوم بها حكومة أفغانستان ودعم الجهود التي تبذلها لتحقيق الاكتفاء الذاتي المالي والاقتصادي. وسيكون بناء القدرات الأفغانية على المستوى الوطني ودون الوطني عنصراً محورياً لممارسة الحكم الرشيد وتعزيز سيادة القانون بغية إقامة مؤسسات شرعية وخاضعة للمساءلة.

١٨٤ - ويذكر الأمين العام أن أهم تغيير سيطراً على البيئة التي تعمل فيها البعثة سيتمثل في سحب القوات العسكرية الدولية الذي سيؤدي إلى الانسحاب الكامل للقوات العسكرية بحلول نهاية عام ٢٠١٤. ومن المتوقع أن يظل الوضع الأمني في أفغانستان شديد التقلب أثناء انسحاب القوات الدولية، ومن المتوقع أيضاً أن يتراجع تدفق المعونة الدولية المقدمة إلى أفغانستان بعد عام ٢٠١٤. ويؤكد الأمين العام أيضاً أن البعثة ستواصل اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أمن موظفيها والأصول التي تملكها في جميع أنحاء البلد، وأنها ستواصل بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري ومع المقرر في نيويورك، تطبيق مجموعة كبيرة من التدابير الأمنية، وكذلك دعم عملية استعراض الأهمية الحيوية للبرامج بهدف وضع استراتيجيات ملائمة للتخفيف من حدة المخاطر.

١٨٥ - وتتضمن الفقرات من ٨ إلى ١٣ من تقرير الأمين العام (A/67/346/Add.4) معلومات عن الشراكات، والتنسيق مع الفريق القطري والتكامل على مستوى البعثة. ويتضمن المرفق الثالث من التقرير معلومات عن الأنشطة الفنية التي اضطلعت بها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المساهمة في المسائل البرنامجية في عام ٢٠١٢ (في إطار متكامل، عند الاقتضاء) وذلك بالتعاون مع البعثة.

١٨٦ - ويشير الأمين العام إلى أن عملية داخلية لاستعراض الاستراتيجيات أُجريت في عام ٢٠١٢ للنظر في الخيارات المتاحة لتنفيذ ولاية البعثة التي تم تحديثها (انظر قرار مجلس الأمن ٢٠٤١ (٢٠١٢)؛ والوثيقة A/66/855-S/2012/462). وتتضمن الفقرات من ٢٠ إلى ٢٨ من تقرير الأمين العام (A/67/346/Add.4) معلومات عن نتائج هذا الاستعراض. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الهدف من النهج المنقّح المقترح هو إقامة مجموعة من هياكل التشغيل والدعم التي تعمل على أفضل وجه لتيسير جهود التواصل التي ستبذلها البعثة في عام ٢٠١٣، ووضع الأسس، في الوقت نفسه، لدورها المستقبلي في سياق التغيير الذي ستشهده

العملية الانتقالية وهي تتقدم نحو "عقد التحول" ٢٠١٥-٢٠٢٤. ويشير الأمين العام كذلك إلى أن البعثة بعد أن أجرت استعراضاً مستفيضاً لمستويات ملاك الموظفين، تبين لها أن هناك عدداً من الفرص المتاحة لإعادة تنظيم الموارد استراتيجياً لتنسجم ومتطلبات البيئة السياسية الحالية، وأولويات التنمية، ومسائل حقوق الإنسان، والظروف الأمنية، ولتنفيذ الاستراتيجيات المقررة لعام ٢٠١٣. وباختصار، يقترح الأمين العام إعادة هيكلة البعثة وإعادة ترتيب أولويات استخدام موارد البعثة وأصولها على النحو التالي:

(أ) إغلاق تسعة من مكاتب المقاطعات خلال عام ٢٠١٢، وفقاً للجدول الزمني المبين في الفقرة ٢٤ (ب) من تقرير الأمين العام:

'١' المرحلة الأولى: اعتباراً من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، نُقل الإشراف على مكاتب محافظتي زابل (قلات) وغور (شاغشاران) إلى حكومة أفغانستان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وأُغلق مكتباً مقاطعتي نمرور (زارانج) وبادغيس (قلعي ناو)؛

'٢' المرحلة الثانية، تقرر، اعتباراً من نهاية عام ٢٠١٢، غلق مكاتب المقاطعات في داي كوند (نيلسي)، وأرزكان (تيرين كوت)، ونخار (طالوقان)، وساري بول (ساري بول)، وكونار (أسد آباد)؛

(ب) إنشاء مركز للعمليات المشتركة في قسم الأمن في كابل؛

(ج) إنشاء وحدة جديدة معنية بالشؤون المدنية من خلال دمج الوظائف المتعلقة باتساق المعونة والحوكمة؛

(د) إعادة تنظيم وظيفة حماية الأطفال بإدماج وحدة حماية الطفل في وحدة حقوق الإنسان؛

(هـ) نقل مهام الدعم الإضافية التي يمكن القيام بها من موقع بعيد إلى مكتب الكويت من أجل الحد من احتمال تعرض موظفي البعثة للخطر في أفغانستان. ويشار إلى أن الوظائف المزمع نقلها هي في مجال المالية، والميزانية والتخطيط، وإدارة الممتلكات، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛

(و) إجراء خفض صاف بمقدار ٦٢٨ وظيفة، أو حوالي ٢٥ في المائة من الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٢ والبالغ عددها ٢٥٥٨ وظيفة، ويُعزى ذلك إلى الأثر المشترك لإلغاء ما مجموعه ٦٣١ وظيفة (٨١ وظيفة لموظفين دوليين، و ٧٨ وظيفة لموظفين

فنيين وطنيين، و ٤٧٢ وظيفة بالرتب المحلية) الذي يقابله جزئياً اقتراح إنشاء ثلاث وظائف بالرتبة المحلية، ليصل مستوى ملاك الموظفين في البعثة إلى ما مجموعه ١٩٣٠ وظيفة؛

(ز) نقل ٥٠ وظيفة معتمدة إلى وحدة الشؤون المدنية الجديدة وإلى مركز العمليات المشتركة، وكذلك لتغطية الاحتياجات المتصلة بإعادة تنظيم مهام حماية الأطفال ونقل وظائف إلى مكتب الكويت.

١٨٧ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الموارد المقترحة لتغطية احتياجات البعثة خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ تقدّر بمبلغ صافيه ٤٠٠ ٢٣١ ١٩٦ دولار (إجماليه ٢٤٦ ٠٠٠ ٢٠٩ دولار)، بمثل انخفاضاً صافياً قدره ١٠٠ ٨٠٢ ٤٤ دولار، أو ١٨,٦ في المائة، مقارنة بالموارد المعتمدة للبعثة لعام ٢٠١٢ (المرجع نفسه، الفقرة ٥٠).

١٨٨ - وطلبت اللجنة الاستشارية تزويدها بمعلومات وتوضيحات إضافية بشأن مقترحات الأمين العام المتعلقة بإعادة هيكلة البعثة وإعادة ترتيب أولويات أنشطتها، لا سيما فيما يتعلق بمقترح إنشاء مركز العمليات المشتركة؛ واقتراح إغلاق تسعة مكاتب في المقاطعات؛ والتخفيض المقترح في مستوى الملاك الوظيفي للبعثة وتأثيره المحتمل على تنفيذ الأنشطة التي أوكلت إلى البعثة، والوظائف الجديدة التي اقترح القيام بها في مكتب الكويت للدعم المشترك. وستتم، في الفقرات ذات الصلة أدناه مناقشة التوضيحات التي قُدمت إلى اللجنة. ويتضمن المرفق الأول لهذا التقرير مخططات تنظيمية للهيكل المقترح للبعثة، وللمكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات، وللمكتب دعم البعثة في كابل ومكتب الكويت.

مركز العمليات المشتركة

١٨٩ - يقترح الأمين العام إنشاء مركز للعمليات المشتركة في مقر البعثة في كابل يكون بمثابة وحدة فرعية تابعة لقسم الأمن لتوفير مركز متكامل لرصد المعلومات والإبلاغ عنها وللتوعية بالأوضاع السائدة (المرجع السابق، الفقرة ٧١). وكما هو مبين في الجدول ٦ من تقرير الأمين العام، يُقترح نقل ما مجموعه ثمان وظائف إلى هذا المركز، تتألف من أربع وظائف من فئة الخدمة الميدانية من مكاتب المقاطعات التي اقترح إغلاقها (زابل ونيمروز وأورزغان وغور)، وأربع وظائف من الرتب المحلية من قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

١٩٠ - وطلبت اللجنة الاستشارية المزيد من التعليقات لاقتراح إنشاء مركز العمليات المشتركة وتفاصيل إضافية عن احتياجاته من الموظفين. وقد أبلغها ممثلو الأمين العام

أن الغرض من إنشاء هذا المركز هو دعم أمن المعلومات والاتصالات وتنسيقها، إلى جانب إدارة الأزمات، ليس ذلك لفائدة البعثة فحسب، بل لفائدة جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها العاملة في أفغانستان، حيث أن ما تتسم به العمليات التي تقوم بها الأمم المتحدة من تعقيد يتطلب تقديم مشورة أمنية مستمرة ودقيقة، فضلا عن دعم العمليات. وسيمثل المركز أداة رئيسية لدعم عمليات اتخاذ القرارات بشأن المسائل الأمنية التي يضطلع بها كبير المسؤولين في البعثة وفريق الإدارة العليا التابع له، ولتزويد فريق إدارة الأزمات بالمهام اللازمة للقيادة المركزية وتخطيط العمليات والدعم اللوجستي، من أجل إدارة الأزمات وتوجيه عمليات الاستجابة لحالات الطوارئ بوجه عام. وسيستوعب مركز العمليات المشتركة المقترح الوظائف التي يؤديها حاليا مركز العمليات الأمنية لدى البعثة، الذي يركز أساسا على موظفي البعثة ومرافقها في كابل.

١٩١ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأنه سيكون على رأس مركز العمليات المشتركة موظف برتبة ف-٣، يساعده على أداء مهامه نائب برتبة ف-٣ أيضا، وأربعة موظفين مناوبين من فئة الخدمة الميدانية وأربعة موظفين بالرتب المحلية. ويُقترح أن تمول البعثة جميع وظائف العاملين في مركز العمليات المشتركة، باستثناء وظيفة رئيس المركز التي بالرتبة ف-٣، والتي ستمولها إدارة شؤون السلامة والأمن. وإضافة إلى ذلك، يمكن الاستعانة عند الطلب بعدد من المستشارين العسكريين ومستشاري الشرطة وضباط أمن الوكالات لتقديم المساعدة والمشورة، عند الاقتضاء. وسيعمل الموظفون في المركز على مدار الساعة وطوال الأسبوع على أساس التناوب.

١٩٢ - توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بإنشاء مركز العمليات المشتركة، وعلى نقل الوظائف ذات الصلة. ومع أن اللجنة تعترف بالمزاي الكامنة لإنشاء مركز متكامل لأمن المعلومات والاتصالات وتنسيقها ومركز مشترك لإدارة الأزمات لجميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في أفغانستان، فهي ترى أن تقرير الأمين العام كان ينبغي أن يتضمن مبررات أوفى لإقامة مركز متكامل كهذا وأن تكون هذه المبررات معروضة بمزيد من الوضوح. ولهذا توصي اللجنة بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المقبل عن البعثة تفاصيل عن الهيكل التنظيمي لهذا المركز وعن التسلسل الوظيفي فيه والوظائف التي يشملها والملاك الوظيفي الذي يتطلبه وتكاليف تشغيله وعن الفوائد المتوقعة جنيها من هذا المركز، إلى جانب تقييم عمله خلال السنة الأولى من إنشائه.

مكاتب المقاطعات

١٩٣ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن البعثة تحتفظ بثلاثة وعشرين مكتبا ميدانيا في جميع أنحاء أفغانستان، من بينها ثمانية مكاتب إقليمية وخمسة عشر مكتبا في المقاطعات. ويقترح الأمين العام إغلاق سبعة من مكاتب المقاطعات الخمسة عشر، ونقل الإشراف على مكاتب إلى حكومة أفغانستان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. ووفقا للجدول الزمني المحدد في الفقرة ٢٤ (ب) من تقرير الأمين العام، نُقل في مرحلة أولى، اعتبارا من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، الإشراف على مكاتب إلى حكومة أفغانستان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وأغلق مكاتب آحران. وسيتم إغلاق مكاتب المقاطعات الخمسة المتبقية في مرحلة ثانية ستكون بحلول نهاية عام ٢٠١٢. ويتضمن الجدول أدناه موجزا عن حالة المكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣.

الجدول ٢٠

وضع المكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣

مكاتب المقاطعات المنقولة اعتبارا من حزيران/يونيه ٢٠١٢	مكاتب المقاطعات التي أُغلقت اعتبارا من حزيران/يونيه ٢٠١٢	مكاتب المقاطعات المقرر نقلها اعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	مكاتب المقاطعات العاملة في عام ٢٠١٣	المكاتب الإقليمية العاملة في عام ٢٠١٣
زابيل (قلات)	نيمروز (زارانج)	دايكندي (نبلي)	وفراه (فراه)	كابيل
غور (جغجران)	بادغيس (قلعة نو)	أروزكان (تيرين كوت)	فارياب (ميمنه)	قندهار
		تخار (طالوقان)	شيرغان (جوزجان)	هرات
		ساري بول (ساري بول)	بدخشان (فيض آباد)	مزار شريف
		كونار (أسد آباد)	بغلان (بل - حُمري)	جلال آباد
			خوست (خوست)	قندز
				باميان
				غارديز

١٩٤ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن جميع المكاتب التسعة المقترح إغلاقها كانت قد فُتحت بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩ (غور وبادغيس في عام ٢٠٠٥؛ وزابل وأروزكان في عام ٢٠٠٦؛ ونيمروز ودايكندي في عام ٢٠٠٧؛ وساري بول وكونار في عام ٢٠٠٨؛ وتخار في عام ٢٠٠٩).

١٩٥ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن عددا من التعزيزات الأمنية أُجري منذ عام ٢٠١٠، نتيجة لتدهور الوضع الأمني، وذلك بغية رفع مستوى مباني البعثة لتستوفي الشروط

المتغيرة لمعايير العمل الأمنية الدنيا الجديدة ومعايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة، بما في ذلك تركيب بوابات فولاذية انزلاقية متينة في جميع أماكن عمل البعثة (انظر A/66/7/Add.12، الفقرة ١٧٤). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن النفقات المتكبدة مرة واحدة لإنجاز مشاريع متصلة بالهياكل الأساسية بلغت حوالي ٣,٣ ملايين دولار في عام ٢٠١٢، ويُعزى معظمها إلى التعزيزات المتصلة بالأمن والسلامة في أماكن العمل التابعة للأمم المتحدة في أفغانستان.

١٩٦ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بأن تكاليف التوظيف والتكاليف التشغيلية السنوية لمكاتب المقاطعات التسعة المقترح إغلاقها تقدّر بحوالي ١٨,١ مليون دولار، منها ٥,٠ ملايين دولار لتغطية تكاليف الموظفين الدوليين؛ و ٨,٦ ملايين دولار للموظفين الوطنيين؛ و ٤,٥ ملايين دولار للتكاليف التشغيلية. وبناء على ما تقدّم، فإن ١٨,١ مليون دولار أو ٤٠ في المائة من إجمالي التقليل العام المقترح في ميزانية عام ٢٠١٣ الذي يبلغ ٤٤,٨ مليون دولار، يُعزى إلى إغلاق مكاتب المقاطعات التسعة. وإضافة إلى ذلك، ستعزى نسبة تقدّر بحوالي ٣٩ في المائة (٥,٨ ملايين دولار) من انخفاض احتياجات تغطية تكاليف تأجير العتاد الجوي في عام ٢٠١٣ إلى إغلاق هذه المكاتب التسعة الموجودة في المقاطعات. وأبلغت اللجنة كذلك بأن التكلفة السنوية لمكتب عادي من مكاتب المقاطعات تقدّر بنحو ٢,٣ مليون دولار، تشمل ١,٨ مليون دولار لتغطية تكاليف الموظفين و ٥,٠ مليون دولار للتكاليف التشغيلية، على النحو المبين في الجدول أدناه.

الجدول ٢١
الاحتياجات من الموارد لإنشاء مكتب نمطي في مقاطعة تابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم
المساعدة إلى أفغانستان

عدد الوظائف للمكتب الواحد	ملاك الموظفين
٤	الموظفون الدوليون
٣	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية
٣١	الرتبة المحلية
-	متطوعو الأمم المتحدة
٣٨	المجموع
التكلفة المقدره لعامين (بدولارات الولايات المتحدة)	التكلفة المقدره لعام واحد (بدولارات الولايات المتحدة)
تكاليف الموظفين (صاف)	
١ ٨٣٦ ٨٠٠	٩١٨ ٤٠٠
١ ٦٩٢ ٤٠٠	٨٤٦ ٢٠٠
-	-
٣ ٥٢٩ ٢٠٠	١ ٧٦٤ ٦٠٠
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين (من دون تطبيق معدلات شغور)	
التكاليف التشغيلية	
١٠٣ ٢٠٠	٥١ ٦٠٠
٥٥١ ٠٠٠	٢٧٥ ٥٠٠
٦٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠
٥١ ٠٠٠	٢٥ ٥٠٠
٥٦ ٠٠٠	٢٨ ٠٠٠
١٠٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠
١٨ ٠٠٠	٩ ٠٠٠
١٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠
٦ ٠٠٠	٣ ٠٠٠
٤٤ ٠٠٠	٢٢ ٠٠٠
٩٩٩ ٢٠٠	٤٩٩ ٦٠٠
٤ ٥٢٨ ٤٠٠	٢ ٢٦٤ ٢٠٠
المجموع الفرعي للتكاليف التشغيلية	
المجموع الكلي	

١٩٧ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها في حين سلمت، وقت نظرها في مقترحات الميزانية لعام ٢٠١٠، بأهمية تعزيز وتوسيع نطاق وجود البعثة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في المقاطعات، نظرا لصعوبة البيئة الأمنية التي تعمل فيها البعثة، فإنها شددت على ضرورة توخي الواقعية في التخطيط لمواصلة تطوير عمليات البعثة. ووجهت اللجنة أيضا الانتباه إلى التحديات الإدارية الكامنة في التوسع المتوخى لوجود البعثة المتزامن مع تعميق هذا الوجود أيضا في المواقع التي توجد فيها بالفعل. وشددت اللجنة على ضرورة الاستناد في مواصلة تطوير المكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات إلى الدروس المستفادة من التجربة حتى الآن (A/64/7/Add.13، الفقرات ١٣٦-١٣٨). وفيما يتعلق بتحسينات الأمنية المقترحة في الفترات السابقة، تشير اللجنة أيضا إلى أنها شددت على ضرورة توخي الحرص وتنفيذ تلك التحسينات تدريجيا، حسب أولوية الاحتياجات، ومع مراعاة ما هو ممكن.

١٩٨ - وفي ضوء التطورات الأخيرة التي شهدتها الحالة الأمنية في أفغانستان وأسفرت عن إغلاق تسعة مكاتب في المقاطعات، فإن اللجنة ليست مقتنعة بأن تقييماً واقعياً للحالة الأمنية قد أجري أو أن تطبيق الدروس المستفادة من التجربة السابقة قد أخذ في الاعتبار كما ينبغي، قبل اتخاذ القرار بالشروع في برنامج توسيع وجود البعثة وتنفيذ تحسينات أمنية في أماكن عملها. وتلاحظ اللجنة أن نفقات كبيرة، تقدر بنحو ١٠٦,٨ ملايين دولار^(١)، قد تُكبّد لإنشاء وتشغيل المكاتب التي يقترح الآن إغلاقها، بما في ذلك التحسينات التي أدخلت مؤخرا على الهياكل الأساسية. وتوصي اللجنة بأن يُطلب إلى الأمين العام جمع الدروس المستفادة من هذه التجربة وإبلاغ النتائج التي توصل إليها في تقريره التالي عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وتؤكد اللجنة على ضرورة توخي الواقعية في التخطيط على أساس تقييمات أمنية شاملة وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل في المستقبل استناد عمليات صنع القرار المتعلقة بتوسيع الوجود الميداني، على الوجه السليم إلى تقييم أممي واقعي، لا سيما في البيئات المتقلبة والرخوة، من أجل تحديد إمكانية نشر موظفين وكذلك إلى تحليل للدروس المستفادة من التجارب الماضية.

(١) تشمل مجموع النفقات المتكبدة لتسعة مكاتب في المقاطعات منذ إنشائها، بما في ذلك نفقات الموظفين (٧٩,٩ مليون دولار)، والنفقات التشغيلية (٢٣,٥ مليون دولار) وتكاليف غير متكررة لتحسين الهياكل الأساسية (٣,٤ ملايين دولار). وتستند هذه التكاليف إلى تقديرات سنوية قدرها ١,٧ مليون دولار لتغطية تكاليف الموظفين و ٠,٥ مليون دولار لتغطية التكاليف التشغيلية لكل مكتب من مكاتب المقاطعات.

خفض مستويات الملاك الوظيفي

١٩٩ - يشير الأمين العام، في الفقرة ٢٤ (ج) من تقريره (A/67/346/Add.4)، إلى أن صافي التخفيض المقترح لما مجموعه ٦٢٨ وظيفة يعزى إلى الإغلاق المقترح لتسعة مكاتب في المقاطعات وإلى استعراض الهيكل التنظيمي القائم ومستويات الملاك الوظيفي في البعثة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن البعثة، لدى تقريرها بشأن أي الوظائف ستلغى، أخذت في الاعتبار الوظائف التي كانت شاغرة لفترة أو أصبحت شاغرة في فترة متأخرة، والوظائف الشاغرة التي لم يتخذ بشأنها مديرو البرامج أي إجراء، والوظائف الشاغرة التي كان التوظيف فيها متوقفا نظرا لإسنادها إلى أماكن شديدة المخاطر. وأبلغت اللجنة، لدى الاستفسار، أن من مجموع الوظائف المقترح إلغاؤها، وعددها ٦٣١ وظيفة، هناك ٢٩٨ وظيفة كانت شاغرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، منها ٦٢ وظيفة من مجموع الوظائف الدولية البالغ عددها ٨١ وظيفة، وأن إغلاق مكاتب المقاطعات التسعة يمس ٣٨٣ وظيفة مقترح إلغاؤها، منها ٢٥ وظيفة دولية و ٣٢١ وظيفة من الرتبة المحلية و ٣٦ وظيفة لموظفين فنيين وطنيين.

٢٠٠ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن مستوى الملاك الوظيفي للبعثة قد تعزز كثيراً خلال السنوات الأخيرة. وزوّدت اللجنة، بناء على طلبها، بالجداول التالية التي تبين التطور في عدد الوظائف الدولية والوطنية ووظائف الخدمة الميدانية ووظائف متطوعي الأمم المتحدة المعتمدة للبعثة منذ عام ٢٠٠٥، وكذلك بمقارنة بين معدلات الشغور الفعلية ومعدلات الشغور المدرجة في الميزانية حسب فئة الموظفين منذ عام ٢٠١٠، والمعدل المقترح إدراجه في الميزانية لعام ٢٠١٣.

الجدول ٢٢

تطور مستويات الملاك الوظيفي منذ عام ٢٠٠٥

السنة	الميزانية (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	المكتب الميداني	الموظفون الدوليون	الموظفون الوطنيون	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
٢٠٠٥	٦٠	١٠	٢٣٣	٨٨٣	٢٩	١١٤٥
٢٠٠٦	٦٥	١٠	٢٧٦	١٢٠١	٣٢	١٥٠٩
٢٠٠٧	٥٨	١٣	٢٨٣	١٢٠١	٣٣	١٥١٧
٢٠٠٨	٧٦	١٤	٣١٠	١٢٣٣	٤٣	١٥٨٦
٢٠٠٩	١٤٦	٢٣	٤٢٥	١٥٣٩	٥٩	٢٠٢٣
٢٠١٠	٢٢٧	٢٧	٥٦٣	٢١١١	٨١	٢٧٥٥
٢٠١١	٢٥٩	٢٣	٥٥٢	١٩٥٢	٨٠	٢٥٨٤

السنة	الميزانية (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	المكتب الميداني	الموظفون الدوليون	الموظفون الوطنيون	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
٢٠١٢	٢٤١	٢٣	٥٢٦	١٩٥٢	٨٠	٢٥٥٨
٢٠١٣	١٩٦	١٤	٤٤٥	١٤٠٥	٨٠	١٩٣٠

الجدول ٢٣

معدلات الشغور المدرجة في الميزانية ومعدلات الشغور الفعلية منذ عام ٢٠١٠

فئة الموظفين	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
الموظفون الدوليون	٣٥	٣٢	٢٠	١٢
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	٣٠	٣٢	٢٣	١٣
الرتبة المحلية	٣٠	٣٢	١٠	٨
متطوعو الأمم المتحدة	٢٠	٢٠	١١	١١
المستشارون العسكريون	١٨	١٨	٣٧	٥
شرطة الأمم المتحدة	٢٠	٢٥	٧٦	٣٠

٢٠١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تطور معدلات الشغور يتصل جزئياً بمستويات الملاك الوظيفي. وعلى سبيل المثال، يعزى التحسن الملحوظ في معدلات الشواغر لعام ٢٠١١ جزئياً إلى خفض مستوى الملاك الوظيفي عموماً من مجموع الوظائف البالغ ٢ ٧٥٥ وظيفة في عام ٢٠١٠ إلى ٢ ٥٨٤ وظيفة في عام ٢٠١١. وبالمثل، فإن انخفاض المعدلات المستخدمة في الميزانية لعام ٢٠١٣ يعكس جزئياً الإلغاء المقترح لوظائف يبلغ صافي مجموعها ٦٢٨ وظيفة. وتناقش اللجنة كذلك عوامل الشغور في الفترتين ٢٢٦ و ٢٢٧ أدناه.

٢٠٢ - واستفسرت اللجنة الاستشارية بشأن الطريقة التي ستنفذ بها البعثة التخفيض المتوخى في الوظائف من دون أن يؤثر ذلك على قدرتها على تنفيذ ولايتها. وأبلغها ممثلو الأمين العام أن الأولويات الأساسية التي ستسترشد بها البعثة في عملها في عام ٢٠١٣ (انظر الفقرة ١٨٣ أعلاه) تتصل بعمل البعثة مع منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً، وتشكل جزءاً من أطر البرامج المحددة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وهو ما يعكس أيضاً المزايا النسبية في مجالات محددة لكل من البعثة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وستواصل البعثة تكثيف تعاونها مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى في

مجالات المزايا النسبية التي لدى كل منها، من أجل تعزيز أوجه التآزر وتجنب الازدواجية. وتشمل أمثلة محددة لتلك الجهود ما يلي على سبيل المثال: (أ) التعاون الوثيق مع برنامج Elect II لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأنشطة برنامج السلام والمصالحة الأفغانية بشأن المسائل الانتخابية ومسائل إعادة الإدماج، على النحو المبين في المرفق الثالث من تقرير الأمين العام (A/67/346/Add.4)؛ و (ب) حشد موارد خارجة عن الميزانية لأغراض محددة لدعم عملية السلام والمصالحة وأنشطة التواصل السياسي، على النحو المبين في الفقرات ٣٧ إلى ٣٩ من تقرير الأمين العام (A/67/346/Add.4).

٢٠٣ - وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك أن البعثة ترى أن المجالات والأنشطة غير الأساسية هي المجالات التي تعزى فيها المسؤولية إلى وكالات وصناديق وبرامج محددة تابعة للأمم المتحدة، على النحو المبين في القرار ٢٠٤١ (٢٠١٢)، أو الأنشطة التي تندرج في ولاية الوكالة و/أو الصندوق و/أو البرنامج المحدد التابع للأمم المتحدة. على سبيل المثال، فإن جهود الأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بمكافحة المخدرات يقودها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وعلى الرغم من أن البعثة تتعاون بصورة وثيقة مع المكتب المذكور بشأن عدد من المبادرات، بما في ذلك التعاون الإقليمي، فإنها ترى أن هذه الأنشطة غير أساسية. وقد اتخذت البعثة أيضاً خطوات لتجنب ازدواجية الجهود في هذا المجال بإلغاء وظائف حددت لتنفيذ أنشطة مكافحة المخدرات. كذلك يتولى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تنسيق أنشطة الإغاثة الإنسانية وأنشطة الطوارئ المحددة في الولاية، وتنفيذ المبادرات المحددة المتصلة بمجال معين بقيادة الوكالة التابعة للأمم المتحدة ذات الولاية المناسبة، كمكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فيما يتعلق بقضايا اللاجئين. ورغم أن هذه الأنشطة تنفذ بدعم مباشر أو غير مباشر من البعثة، من خلال وحداتها المختلفة، فإن هذه الأنشطة لا تعتبر أنشطة أساسية لدى البعثة.

٢٠٤ - وفيما يتعلق بإغلاق مكاتب في المقاطعات، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن البعثة ستعتمد على الممارسات المتبعة في المقاطعات التي لا توجد للبعثة مكاتب فيها ولكنها تحتفظ بقدرتها على التواصل مع جهات محلية. وعلى وجه الخصوص، تنظر البعثة في إمكانية زيادة عدد المهام المشتركة التي تضطلع بها أفرقة البعثة ونظراؤها في فريق الأمم المتحدة القطري، وإمكانية زيادة الاعتماد على السفر البري بدلاً من السفر الجوي، حيثما أمكن ذلك وحيثما تسمح الظروف الأمنية. ومن شأن اتباع طريقة العمليات هذه أن يخفض التكاليف المتصلة بالأمن لكل بعثة وكذلك الطلب على أعتدة جوية باهظة التكلفة. وتستعرض البعثة حالياً أيضاً ممارسات الوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة العاملة في أفغانستان، التي يقل حجم كثير منها نسبياً عن البعثة وتستخدم طائفة متنوعة ومرنة من

الطرائق للحفاظ على اتصالاتها على نطاق المقاطعات. وأبلغت اللجنة أيضا أن البعثة تعتمد الإبقاء على مركزها من حيث التمثيل والحوار، حتى في المناطق التي يجري فيها إغلاق مكاتب البعثة في المقاطعات، وذلك عن طريق الاستفادة فعليا من شبكتها المنشأة والاتصالات والعلاقات التي أقامتها على مدى السنوات في الأماكن التي سبق أن كان للبعثة وجود مادي دائم فيها، بما في ذلك علاقاتها مع المحافظين ومجالس المقاطعات.

٢٠٥ - ولدى الاستفسار عن الإجراءات المتخذة لإلغاء الوظائف، لا سيما فيما يتعلق بالموظفين الوطنيين، أبلغت اللجنة الاستشارية أن البعثة اعتمدت في عام ٢٠١٠ نهج "واجب تقديم الرعاية" لخفض تأثير التقليل على الموظفين نتيجة استعراض الولاية والتغيرات في الاحتياجات من الموظفين. ولضمان تحقيق العدل والشفافية في عملية التقليل، وضعت البعثة إجراءات تشغيل موحدة بشأن إدارة عملية تخفيض عدد الموظفين وإلغاء الوظائف، وفقا للمبادئ التوجيهية الصادرة عن إدارة عمليات حفظ السلام في آذار/مارس ٢٠٠٢. وقد ميزت هذه الإجراءات بين "الإلغاء الجماعي"، الذي ينطبق في حالة إغلاق مكتب بالكامل أو إلغاء مجموعة وظائف لها نفس المهام أو الرتبة، و "الإلغاء الفردي" الذي ينطبق في حالة إلغاء وظيفة أو اثنتين نتيجة انخفاض الاحتياجات أو إلغاء وظائف نتيجة لطول فترة شغورها (١٢ شهرا أو أكثر). وأبلغت اللجنة أيضا أن الموظفين الذين تقرر إلغاء وظائفهم سوف يُنظر، خلال فترات التقليل، في إلحاقهم بوظائف شاغرة ذات صلة، قبل الشروع في عملية التوظيف، إلا أنهم سيخضعون لعملية اختيار تقوم على التقييم/المنافسة. ولن يعلن عن الشواغر أو يعاد الإعلان عنها وفقا للإجراءات الموحدة إلا إذا تعذر العثور على مرشح مناسب لشغلها.

٢٠٦ - وتحيط اللجنة علماً بمبادرة الأمين العام إجراء استعراض استراتيجي داخلي، وبالخطوات التي أُخذت حتى الآن لتبسيط الأنشطة، ومواءمة الموارد مع الاحتياجات التشغيلية، وإزالة أوجه التكرار وتحقيق مكاسب بفضل زيادة الكفاءة. واستناداً إلى التوضيحات المقدمة رداً على استفسارات عديدة قدمتها، ليس لدى اللجنة أي اعتراض على مقترحات الأمين العام. وتوصي اللجنة بأن يُطلب إلى الأمين العام كفالة أن تُنفذ تدابير الكفاءة تلك بطريقة لا تُعرض للخطر تنفيذ أنشطة البعثة الصادر بشأنها تكليف أو تمس سلامة وأمن موظفي البعثة وأماكن عملها (انظر أيضا الفقرة __ أعلاه).

٢٠٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية كذلك الجهود المبذولة لتكثيف التعاون والعمل في إطار شراكة وثيقة مع كيانات الأمم المتحدة، وهي تشجع البعثة على مواصلة السعي إلى إيجاد مزيد من هذه الفرص. بيد أن اللجنة، في معرض قيامها بذلك، تنبه إلى أن زيادة

التعاون لا ينبغي أن تؤدي بأي شكل من الأشكال إلى وضع يجعل البعثة تتخلى عن تنفيذ أنشطتها الصادر بشأنها تكليف، أو التقليل من أهمية دورها ومسؤوليتها القيادية في المجالات التي ينبغي أن تظل، على الوجه السليم، ضمن نطاق اختصاصها. واللجنة على ثقة بأن الأمين العام سيكفل أن يكون توزيع الأدوار والمسؤوليات بين مختلف هيئات الأمم المتحدة الموجودة في أفغانستان، متماشياً تماماً مع روح ونص كل ولاية من ولايات البعثة والكيانات الأخرى.

٢٠٨ - وتشير اللجنة الاستشارية، بصرف النظر عن ملاحظاتها وتوصياتها أعلاه، إلى أن الأمين العام يقترح تخفيضاً كبيراً في ملاك موظفي البعثة، لكنه لا يقدم في تقريره معلومات كافية عن الأساس المنطقي للتغييرات التنظيمية المقترحة أو تحليلاً لتأثير تلك التخفيضات على تنفيذ الأنشطة الصادر بشأنها تكليف. وبالإضافة إلى ذلك، لم يقدم التقرير سوى القليل من التفاصيل عن فعالية استخدام الموارد الموجودة، والصلة بين ارتفاع معدلات الشواغر والتخفيضات المقترحة، ومدى تضمن تلك التخفيضات تسوية لفائض القدرات في البعثة و/أو الحد من الازدواجية في العمل. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى أنها دأبت على تأكيد ضرورة إبقاء هيكل الملاك الوظيفي للبعثات الميدانية قيد الاستعراض ومواءمة الاحتياجات من الموارد باحتياجاتها التشغيلية. وترى اللجنة أن إجراء استعراض شامل لهيكل موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان كان يجدر أن يتم في وقت سابق بغية الاستفادة من القدرات واستخدام الموارد على الوجه الأمثل.

٢٠٩ - علاوة على ذلك، وبالنظر إلى التغييرات المقترحة، ترى اللجنة الاستشارية أنه كان ينبغي بذل جهود لتقديم اقتراح أكثر شفافية وأحسن تنظيماً. وتشير إلى أنها سبق أن قدمت في تقريرها السابق طلبات مماثلة التمسست فيها أن يكون تقديم المقترحات مدعوماً بمسوغات أفضل (انظر A/64/7/Add.13، الفقرة ١٣١). وتكرر اللجنة التأكيد على ضرورة أن تقدم الميزانيات المقبلة معلومات أوضح ومحددة على نحو أوفى عن الشروط اللازمة لدعم الأهداف الصادر بشأنها تكليف، بصرف النظر عما إذا كانت المقترحات تتعلق بموارد إضافية أو بإجراء تخفيضات. وينبغي أن يقدم الأمين العام أيضاً تحليلاً يبين فيه كيف تؤخذ الأنشطة، التي تضطلع بها كيانات أخرى في أفغانستان، في الحسبان عند تقديم مقترحات بشأن احتياجات البعثة في المستقبل.

مكتب الكويت للدعم المشترك

٢١٠ - ترد في الفقرات من ٢٩ إلى ٣٦ من تقرير الأمين العام (A/67/346/Add.4) معلومات أساسية عن مكتب الكويت وعملياته الحالية والمقترحات الخاصة به لعام ٢٠١٣.

ويشير الأمين العام إلى أن الحالة الأمنية السائدة في أفغانستان هي السبب الرئيسي لاستبقاء المكتب، الذي أنشئ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ ويوجد مقره في أماكن العمل التي تشغلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وسيضم المكتب، بالإضافة إلى مهامه الحالية (A/66/354/Add.4، الفقرات ١٤١-١٤٤)، مكتبا للدعم المشترك، سيدمج مهام بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في مجالي الشؤون المالية والموارد البشرية؛ ومكتبا لدعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بهدف توفير الدعم من بعد في مجالات أخرى، من قبيل السلوك والانضباط، ومراجعة الحسابات، والمشتريات، والشؤون المالية، وإدارة المعلومات، ومراقبة الحركة، والنقل البري، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والميزانية والتخطيط، ونظم المعلومات الجغرافية، وحصر الممتلكات، والمطالبات (انظر الفقرات ٢٦٢-٢٦٤ أدناه). ويشير الأمين العام كذلك إلى أن من المتوقع تحقيق مكاسب عن زيادة الكفاءة نتيجة إنشاء مكتب الكويت وتشغيله، لا سيما بفضل انخفاض تكاليف الموظفين الدوليين في الكويت، مقارنة بأفغانستان.

٢١١ - كما ذكر أعلاه، يقترح الأمين العام نقل بعض المهام التي يمكن الاضطلاع بها من بُعد وما يلزم من الموظفين، من أجل التقليل من عدد الموظفين المعرّضين لمخاطر أمنية في أفغانستان. وتشمل المهام المتوخى نقلها من كابل إلى مكتب الكويت مهام السلوك والانضباط، ومراجعة الحسابات، وإدارة المعلومات. ويقترح الأمين العام أيضا نقل مهام إضافية من كابل إلى مكتب الكويت في مجالات الشؤون المالية، والميزانية والتخطيط، وإدارة الممتلكات، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وتشمل التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين في إطار مكتب الكويت ما يلي: (أ) نقل ١٨ وظيفة من كابل إلى الكويت؛ و (ب) إنشاء ثلاث وظائف من الرتب المحلية لأداء واجبات وتقديم الدعم في مجالات السلوك والانضباط، ومراجعة الحسابات، وإدارة المعلومات؛ و (ج) إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٤ (كان شاغلها يضطلع سابقاً بمهام التدريب)، وذلك بالنظر إلى اقتراح إدماج قدرات التدريب في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق؛ ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية (كان شاغلها يتولى سابقاً مهام تتعلق بالميزانية) وذلك بالنظر إلى امتداد الفترة التي ظلت فيها هذه الوظيفة شاغرة.

٢١٢ - ويشير الأمين العام إلى أن البعثتين قامتتا، بناءً على طلب الجمعية العامة الوارد في الفقرتين ١٠ و ١٣ من الجزء الثالث عشر من قرارها ٢٥٩/٦٥، باستكشاف فرص للتآزر، بما في ذلك تقاسم الموارد. وقد استُقدم موظف لإدارة المشاريع في تشرين الأول/أكتوبر

٢٠١١، ليكون مسؤولاً مباشرة أمام رئيسي الدعم في البعثتين، وقد شرع الموظف المعني بإدارة المشاريع في العمل على وضع خطة تنفيذ مفصلة لمكتب الكويت.

٢١٣ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان العاملين في الكويت يؤدون وظائف ذات صلة بالموارد البشرية، بما في ذلك التدريب والسفر، والشؤون المالية، والمشتريات، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. ويقترح تعزيز ملاك موظفي مكتب الكويت التابع للبعثة في عام ٢٠١٣، بنقل مهام ووظائف إضافية من كابل إليه. وزودت اللجنة بالجدول التالي الذي يبين ملاك موظفي مكتب الكويت والملاك المقترح لعام ٢٠١٣.

الجدول ٢٤
ملاك موظفي مكتب الكويت

المكتب	المعتمدة لعام ٢٠١٢			المقترحة لعام ٢٠١٣			الفرق
	الموظفون الدوليون	الموظفون الوطنيون	متطوعو الأمم المتحدة	الموظفون الدوليون	الموظفون الوطنيون	متطوعو الأمم المتحدة	
مكتب رئيس مكتب الكويت	١	١	-	٣	١	-	٢
قسم التخطيط والميزانية	١	١	-	٢	١	-	١
قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٤	٢	-	٦	٢	-	٢
قسم النقل البري	-	٣	-	-	٢	-	١-
قسم مراقبة الحركة	٢	٢	-	٢	-	-	٢-
قسم نظم المعلومات الجغرافية	-	-	-	٢	١	-	٣
قسم الموارد البشرية (بما في ذلك السفر والتدريب)	١٥	٩	-	١٣	٩	-	٢-
قسم الشؤون المالية	٩	٦	-	١٠	١٠	-	٥
قسم المشتريات	٣	٢	-	٣	٢	-	صفر
وحدة حصر الممتلكات والمطالبات	٢	١	-	٣	١	-	١
وحدة إدارة المعلومات	-	-	-	-	٢	-	٢
وحدة السلوك والانضباط	-	-	-	٢	١	-	٣
وحدة مراجعي الحسابات المقيمين	-	-	-	٣	٢	-	٥
الأمن	١	١	-	١	١	-	صفر
المجموع	٣٨	٢٨	-	٥٠	٣٥	-	١٩

٢١٤ - وفيما يتعلق بتحقيق المكاسب بفضل زيادة الكفاءة المشار إليها في الفقرة ٣٥ من تقرير الأمين العام، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن تكاليف الموظفين الدوليين العاملين في الكويت، مقارنة بأفغانستان، هي أقل من حيث الاستحقاقات، مثل تسوية مقر العمل (٤٩,٢ في المائة في الكويت مقابل ٥٦,٢ في المائة في كابل)، وبدل المشقة، وعلاوة مركز العمل دون اصطحاب الأسرة، والسفر في إجازة زيارة الوطن، والسفر لزيارة الأسرة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يوجد في الكويت أي من استحقاقات الراحة والاستجمام. وقُدرت الوفورات التي ستتحقق سنوياً في تكاليف الموظفين، استناداً إلى جدول الوظائف المقترح لمكتب الكويت في عام ٢٠١٣، بنحو ٢,٦ مليون دولار. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن تجميع مهام بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في موقع واحد مع ما يعادلها من مهام بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق يتيح فرصة لتحقيق التآزر بين البعثتين ويسمح إلى حد ما بإضفاء قدر من التوحيد على الممارسات وتقاسم استخدام المعدات بحكم طبيعة التعاون التي تتسم بها وظائف مماثلة. وأشار أيضاً إلى أن الأمين العام يتوقع أن يؤدي إدماج مهام الموارد البشرية، بما في ذلك مهام التدريب، والتمويل في مكتب الدعم المشترك في الكويت في ٢٠١٣، إلى تقليص الاحتياجات من الموظفين للبعثتين فيما يتعلق بالموارد المالية والبشرية بمقدار ١٥ وظيفة، بحيث ستخفض من ١٢٧ إلى ١٢٢ وظيفة.

٢١٥ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يُطلب إلى الأمين العام، وإن لم يكن لديها اعتراض على مقترحاته، أن يدرج في تقريره المقبل، مزيداً من المعلومات عن الهيكل التنظيمي لمكتب الدعم المشترك في الكويت التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ومهامه، وتسلسله الإداري، وملاك موظفيه وأنشطته. وتوصي كذلك بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يجري تحليلاً لنسبة فائدة المكتب إلى تكلفته منذ إنشائه وأن يدرج في تقريره المقبل ما يتوصل إليه من استنتاجات، بما في ذلك معلومات عما يتحقق من مكاسب وفوائد عن زيادة الكفاءة المحققة من تشغيل المكتب (انظر الفقرات ٢٦٢-٢٦٤ أدناه).

٢١٦ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، خلال مشاورتها مع ممثلي الأمين العام، بأن مكتب الدعم المشترك في الكويت لن يكون مكتباً ممولاً بشكل مستقل، بل سيظل جزءاً لا يتجزأ من البعثتين، بحيث يُمول من الميزانية المقررة لهاتين البعثتين. بيد أن الدروس المستفادة والتجربة المكتسبة من مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أُخذت في الحسبان عند تطوير عمليات المكتب. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أنه لم ترد إليها بعد معلومات عن التجربة الكاملة المكتسبة في عنتيبي. وتتطلع اللجنة إلى أن تتلقى تلك المعلومات في سياق التقرير المقبل للأمين العام عن استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي.

الاحتياجات من الموارد

٢١٧ - يتضمن الجدول التالي تحليلاً للنفقات التقديرية للبعثة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، والاحتياجات المتوقعة لعام ٢٠١٣.

الجدول ٢٥

صافي مجموع الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢		الاحتياجات لعام ٢٠١٣		الفرق ٢٠١٣-٢٠١٢
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	المجموع	الصافي	
	(١)	(٢)	(٤)	(٣)-(٤)=(٥)	(٧)-(٤)=(١)
الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	١ ٢٩٩,٣	٩٨١,٥	١ ١٩٤,٩	٨٧٧,١	(١٠٤,٤)
الأفراد المدنيون	١٢٤ ٢٢٤,٥	١٣٤ ٨٥٧,٤	١١١ ٧٢٣,٤	١٢٢ ٣٥٦,٣	(١٢ ٥٠١,١)
التكاليف التشغيلية	١١٥ ٥٠٩,٧	١٠٥ ١٩٤,٦	٨٣ ٣١٣,١	٧٢ ٩٩٨,٠	٣ ٤٥١,٣
المجموع	٢٤١ ٠٣٣,٥	٢٤١ ٠٣٣,٥	١٩٦ ٢٣١,٤	١٩٦ ٢٣١,٤	(٤٤ ٨٠٢,١)

النفقات التقديرية لعام ٢٠١٢

٢١٨ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن التقديرات تشير إلى أن النفقات الفعلية لعام ٢٠١٢ تبلغ ٢٤١ ٠٣٣ ٥٠٠ دولار، أو ١٠٠ في المائة من المبلغ المخصص. ويعكس إجمالي النفقات ارتفاعاً في الاحتياجات لتغطية تكاليف الموظفين المدنيين (١٠ ٦٣٢ ٩٠٠ دولار) يقابله جزئياً انخفاض النفقات عن تلك المدرجة في الميزانية تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المدنية (٣١٧ ٨٠٠ دولار) والتكاليف التشغيلية (١٠ ٣١٥ ١٠٠ دولار).

٢١٩ - وتعزى النفقات الإضافية المقدرة بنحو ١٠ ٦٣٢ ٩٠٠ دولار تحت بند الموظفين المدنيين إلى حد كبير إلى العوامل التالية:

(أ) معدلات شغور فعلي أدنى بنسبة ٢٠ و ١٠ في المائة فيما يتعلق بالموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين على التوالي، مقارنة بالمعدلين المدرجين في الميزانية، وهما ٢٢ و ١٨ في المائة؛

(ب) زيادة في جدول مرتبات الموظفين الدوليين، اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢؛

يناير ٢٠١٢؛

- (ج) زيادة تسوية مقر العمل من ٥١,٠ في المائة (مدرجة في الميزانية) إلى ٥٦,٥ في المائة (متوقعة) لأفغانستان؛ ومن ٤٠,٨ في المائة إلى ٥٠,٣ في المائة للكويت؛
- (د) زيادة الاحتياجات المتعلقة ببدل الخطر، نتيجة لتغير في المعدل من ١ ٣٦٥ دولارا إلى ١ ٦٠٠ دولار للموظف الدولي شهريا، اعتبارا من نيسان/أبريل ٢٠١٢؛
- (هـ) زيادة في جدول مرتبات الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية (٣,١ في المائة) والموظفين من الرتبة المحلية (٢٢,١ في المائة)، اعتبارا من آذار/مارس ٢٠١٢؛
- (و) إدراج الاعتمادات المخصصة لبدل الخطر لمتطوعي الأمم المتحدة بمعدل ٦٤٠ دولارا شهريا للمتطوع، في مقابل معدل مدرج في الميزانية يبلغ ٥٤٦ دولارا.
- ٢٢٠ - ويقابل الزيادة في الاحتياجات من الموظفين المدنيين انخفاض عن الاحتياجات المدرجة في الميزانية تحت بند التكاليف التشغيلية بلغ ١٠٠ ٣١٥ ١٠ دولار يعزى أساسا إلى ما يلي:
- (أ) انخفاض في الاحتياجات المدرجة تحت بند النقل الجوي (٣٠٠ ٥٠٨ ٦ دولار)، يعزى إلى الانخفاض العام في استخدام الأسطول الجوي للبعثة، بما في ذلك انخفاض عدد الرحلات الأسبوعية المقررة إلى دبي، وهو ما نجم عنه انخفاض في تكاليف إيجار وتشغيل الأسطول الجوي، وتخفيض الاحتياجات من الوقود والخدمات ورسوم الخدمة الأرضية؛
- (ب) انخفاض في النفقات تحت بند المرافق والهياكل الأساسية (٢ ٦٢٢ ٠٠٠ دولار) عن النفقات المقررة، يعزى أساسا إلى انخفاض الاحتياجات من معدات الأمن والسلامة، وخدمات البناء، والأثاث المكتبي، ومعدات متنوعة الغرض، وخدمات الصيانة؛ ويقابل ذلك جزئيا زيادة في الاحتياجات من وقود المولدات، بسبب بناء وحدات إقامة إضافية للموظفين وحراس الأمن على امتداد منطقة البعثة؛
- (ج) انخفاض في النفقات تحت بند الاتصالات (٦٧٣ ٩٠٠ دولار) عن النفقات المقررة، يعزى أساسا إلى انخفاض تكاليف جهاز المرسل المجاوب؛ وتخفيض الاحتياجات من الأجهزة اللاسلكية ذات التردد فوق العالي (UHF) التي تتطلبها البعثة؛ وإحلال أجهزة أقل كلفة محل جهاز لتعقب المركبات مرتفع التكلفة.

الاحتياجات المتوقعة لعام ٢٠١٣

٢٢١ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن التقديرات تشير إلى أن الاحتياجات المتوقعة للبعثة من الموارد للفترة من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ تصل إلى مبلغ صافيه ٤٠٠ ٢٣١ ١٩٦ دولار (إجماليه ٢٠٩ ٢٤٦ ٠٠٠ دولار)، وهو ما يمثل انخفاضا صافيا قدره ١٠٠ ٨٠٢ ٤٤ دولار، أو ١٨,٦ في المائة، مقابل الموارد المعتمدة لعام ٢٠١٢. وتتمثل العوامل الرئيسية المؤثرة في اقتراحات الميزانية لعام ٢٠١٣ في اقتراحات الأمين العام

بشأن إعادة هيكلة البعثة وإعادة ترتيب أولويات أنشطتها، بما في ذلك ما يلي: (أ) تخفيض صاف قدره ٦٢٨ وظيفة؛ (ب) إغلاق تسعة مكاتب في المقاطعات؛ (ج) وقف عمل طائرتين بأجنحة دوارة وطائرة واحدة ذات أجنحة ثابتة.

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

٢٢٢ - تصل الاحتياجات المقدرة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة لعام ٢٠١٣ إلى ١٩٤ ٩٠٠ دولار، وهو ما يعكس انخفاضا بمبلغ ١٠٤ ٤٠٠ دولار، أو ٨,١ في المائة مقابل الاعتماد المخصص لعام ٢٠١٢، وقدره ٣٠٠ ٢٩٩ ١ دولار. وستغطي الموارد المقترحة تكلفة نشر مستشار عسكري، و ١٩ ضابط اتصال عسكري و ٦ مستشاري شرطة مدنية، في مقابل مستشار عسكري واحد، و ٢٧ ضابط اتصال عسكري و ٨ مستشاري شرطة مدنية في عام ٢٠١٢. ويعكس الفرق بين احتياجات عام ٢٠١٣ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٢ في الأساس تخفيض قوة الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، وهو ما يقابله جزئيا تطبيق معدل شغور نسبته ٥ في المائة على تقديرات بدل الإقامة المقرر للبعثة وتكاليف سفر وملابس الأفراد العسكريين، مقابل تطبيق معامل نسبته ٣٠ في المائة في ميزانية عام ٢٠١٢. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المقترحة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة لعام ٢٠١٣.

الموظفون المدنيون

٢٢٣ - يتضمن الجدول ٨ موجزا لملاك الموظفين المعتمد للبعثة، وحالة الشغور فيه في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ ومقترحات الأمين العام المتعلقة بملاك الموظفين لعام ٢٠١٣:

الجدول ٢٦

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان: الاحتياجات من الموظفين

الوظائف	الرتبة
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٢	٢ ٥٥٨
١ وأع، ٢ أع م، ٣ مد-٢، ٧ مد-١، ٣١ ف-٥، ١١١ ف-٤، ١٠٨ ف-٣، ٥٨ ف-٢، ٢٠٥ خ م، ٢٩١ م ف و، ١ ٦٦١ م، ٨٠ م أم	
الوظائف الشاغرة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢	٦٠٧
١ م-١؛ ٨ ف-٥، ٣٤ ف-٤، ٤٦ ف-٣، ٣٠ ف-١/٢، ١٧ خ م، ٣٧٨ م؛ ٨١ م ف و، ١١٢ م أم	
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٣	١ ٩٣٠
١ وأم، ٢ أع م، ٣ مد-٢، ٦ مد-١، ٣٠ ف-٥، ٩٢ ف-٤، ٨٢ ف-٣، ٣٨ ف-٢، ١٩١ خ م، ٢١٣ م ف و، ١ ١٩٢ م، ٨٠ م أم	
الوظائف الجديدة المقترحة	٣
الوظائف المقترح إلغاؤها	٦٣١
١ م-١، ١ ف-٥، ١٩ ف-٤، ٢٦ ف-٣، ٢٠ ف-٢، ١٤ خ م، ٧٨ م ف و، ٤٧٢ م	

الوظائف	الرتبة
الوظائف المقترح نقلها	٥٠ ٣ ف-٥، ١٠ ف-٤، ٦ ف-٣، ٣ ف-٢، ١٠ خ م، ٥ م ف، ١٣ م
الوظائف المقترح إعادة تصنيفها	-

٢٢٤ - ويتألف ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٣ من ١٩٣٠ وظيفة، تضم ٤٤٥ وظيفة لموظفين دوليين (٢٥٤ وظيفة من الفئة الفنية و ١٩١ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية)، و ١٤٠٥ وظائف وطنية (٢١٣ وظيفة لموظف وطني من الفئة الفنية و ١١٩٢ وظيفة لموظف من الرتبة المحلية) و ٨٠ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة، وهو ما يعكس انخفاض قدره ٦٢٨ وظيفة مقابل مستويات ملاك الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٢. وتشمل التغييرات المقترح إدخالها على ملاك الموظفين أيضا نقل ٥٠ وظيفة وإنشاء ٣ وظائف جديدة من الرتبة المحلية. ويقدم الأمين العام موجزا بالتغييرات المقترح إدخالها في الجدول ٢ من تقريره. وتتضمن الجداول ٣ و ٤ و ٥ و ٦ على التوالي تفاصيل عن الاحتياجات المقترحة من الموظفين بحسب الموقع، والوظائف الملغاة، والوظائف المقترح إنشاؤها في مكتب الكويت، ونقل الوظائف المقترح. ويقدم الأمين العام، في الفقرات من ٦٤ إلى ١٣٩ من تقريره، تفاصيل عن التغييرات المقترح إدخالها على ملاك الموظفين بحسب الوحدات التنظيمية. وترد في الجداول ٨ إلى ١٠ وفي الفقرات من ١٤٠ إلى ١٧٢ من تقرير الأمين العام تفاصيل عن التغييرات المقترح إدخالها على ملاك الموظفين المتعلقة بجدول الوظائف التكميلي لمكتب البعثة في الكويت والمكاتب الميدانية التي ستظل تعمل في عام ٢٠١٣.

٢٢٥ - وعلى النحو المشار إليه أعلاه، تعكس اقتراحات الأمين العام إعادة هيكلة البعثة وإعادة ترتيب أولويات أنشطتها، إضافة إلى الإغلاق المقترح لتسعة مكاتب في المقاطعات. وقد قدمت اللجنة الاستشارية تعليقاتها على اقتراحات الأمين العام في الفقرات من ١٨٩ إلى ٢١٦ أعلاه. وتوصي اللجنة بالموافقة على اقتراحات الأمين العام بشأن الوظائف.

معدلات الشغور

٢٢٦ - يتضمن الجدولان ٤ و ٥ أعلاه معلومات عن تطور عدد الوظائف الدولية والوطنية ووظائف الخدمة الميدانية و متطوعي الأمم المتحدة المعتمدة للبعثة منذ عام ٢٠٠٥، ومقارنة بين معدلات الشغور الفعلية والمحسوبة في الميزانية بحسب فئات الموظفين منذ عام ٢٠١٠، ومعدل الشغور المحسوبة في الميزانية لعام ٢٠١٣. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه بينما انخفضت معدلات الشغور الاسمية منذ عام ٢٠١١، ليس واضحا ما إذا كانت المعدلات المحسنة تعكس فقط أثر التخفيضات في عدد الوظائف المأذون بها، أم أنها تعكس تقدما

حقيقيا في تعيين الموظفين واتجاهها مستداما نحو مستويات أعلى للشغل الفعال للوظائف في البعثة.

٢٢٧ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن البعثة أحرزت تقدما كبيرا في تخفيض عوامل الشغور المطبقة على مختلف فئات الموظفين. ومع ذلك، فبعد أن بدأ إعداد الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٣ وأصبح معروفا عدد المكاتب المقترح إغلاقها والوظائف المقترح تخفيضها، قيدت البعثة مؤقتا عمليات التعيين الإضافية، باستثناء الوظائف التي تُعد ضرورية. ووفقا للتوضيحات المقدمة إلى اللجنة، فإن هذا النهج قد أدى إلى زيادة عوامل الشغور خلال الشهور التالية. وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، كان قد جرى ملء ٣٩٠ وظيفة من أصل ٥٢٦ وظيفة دولية مآذون بها. وأبلغت اللجنة أيضا بأن البعثة تتوقع الحفاظ على المستويات الحالية لشغل الوظائف بالنسبة للموظفين الدوليين، في عام ٢٠١٣. وإذا وافقت الجمعية العامة على اقتراحات الأمين العام، فإن عدد الوظائف المآذون بها سوف ينخفض إلى ٤٤٥ وظيفة في عام ٢٠١٣، الأمر الذي سيترتب عليه انخفاض معدل الشغور إلى ١٢ في المائة، وهو ما يعكس المعدل المقترح في الميزانية لعام ٢٠١٣. وأبلغت اللجنة أيضا بأن عدد الموظفين الوطنيين من الرتبة المحلية الموجودين في الخدمة في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بلغ ٢٨٣ موظفا، وذلك بعد إغلاق مكاتب المقاطعات في المرحلة الأولى. ومع إغلاق المكاتب المتبقية، تتوقع البعثة أن عدد الموظفين الموجودين في الخدمة سوف يزداد انخفاضا ليصل إلى حوالي ١٠٩٧ موظفا بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وهو ما سيسفر، بدوره، عن معدل شغور فعلي قدره ٨ في المائة.

التكاليف التشغيلية

٢٢٨ - تُقدَّر الاحتياجات من الموارد لتغطية التكاليف التشغيلية بمبلغ ١٠٠ ٣١٣ ٨٣ دولار، وهو ما يمثل نقصانا بمبلغ قدره ٦٠٠ ١٩٦ ٣٢ دولار أو بنسبة ٢٧,٩ في المائة، مقارنة بالموارد المعتمدة لعام ٢٠١٢ وقدرها ٧٠٠ ٥٠٩ ١١٥ دولار. ويتضمن الجدول ١١ من تقرير الأمين العام ملخصا للتكاليف المقدرة بحسب فئة الإنفاق. وترد في الفرع رابعا - جيم من تقرير الأمين العام معلومات مفصلة عن الاحتياجات ضمن كل فئة من فئات الإنفاق. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن هناك تخفيضات مقترحة في إطار جميع فئات الإنفاق.

٢٢٩ - وتشمل الفروق الرئيسية بين الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠١٣ والمبلغ المخصص لعام ٢٠١٢ تخفيضات في ما يلي:

(أ) النقل الجوي (٨٠٠ ٦٤٨ ١٧ دولار): يعكس ذلك وقف عمل طائرتين لهما أجنحة دوارة وطائرة ثابتة الجناحين تابعة لأسطول البعثة الجوي نتيجة لاستعراض مدى

الأهمية القصوى الذي أجرته البعثة بهدف تحقيق النشر الأمثل للأصول الجوية، وكذلك انخفاض استهلاك الوقود، ويعود ذلك بالأساس إلى الإغلاق المقترح لتسعة مكاتب في المقاطعات في عام ٢٠١٣؛

(ب) المرافق والهياكل الأساسية (٥٠٠ ٧٧٣ ٩ دولار)، ويعكس ذلك إكمال مشاريع متعلقة بالهياكل الأساسية نفذت لمرة واحدة في عام ٢٠١٢، وانخفاضاً عاماً في الاحتياجات من الموارد بالنسبة لجميع أوجه الإنفاق في إطار فئة الإنفاق هذه، بما في ذلك خدمات الأمن، ويعزى ذلك إلى الإغلاق المقترح لتسعة مكاتب مقاطعات وإخلاء المجمع جيم في كابل؛

(ج) الاتصالات (٢٠٠ ٦٩١ ١ دولار): يعكس ذلك إكمال مشروع البعثة المتعلق بتحسين الاتصالات في عام ٢٠١٢؛ وانخفاض الاحتياجات من الموارد لمعدات الاتصالات، وقطع الغيار واللوازم الخاصة بها، والخدمات والاتصالات التجارية، ويعزى ذلك إلى الإغلاق المقترح لتسعة مكاتب في المقاطعات؛

(د) تكنولوجيا المعلومات (١ ١٢٧ ٠٠٠ دولار): ويعكس ذلك إتمام مشروع البعثة المتعلق بتحسين تكنولوجيا المعلومات في عام ٢٠١٢؛ وانخفاض الاحتياجات من الموارد لمعدات تكنولوجيا المعلومات، وقطع الغيار واللوازم الخاصة بها، والخدمات، ومجموعات البرمجيات وتراخيصها، ويعزى ذلك إلى الإغلاق المقترح لتسعة مكاتب في المقاطعات.

(هـ) اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (١ ٠٩٠ ٠٠٠ دولار): يعكس ذلك انخفاض الاحتياجات من الموارد لتغطية تكاليف الشحن الأخرى وما يتصل بها من تكاليف، الذي نتج عن الاستعانة بمصادر خارجية في خدمات التخليص الجمركي، الذي أدى هو أيضاً إلى زيادة كفاءة عملية التخليص الجمركي وانخفاض تكلفة التأخير؛ وانخفاض الاحتياجات من الموارد للاشتراكات نتيجة انخفاض أسعار بطاقات التلفزيون للمكاتب الميدانية، ويعزى الأمران إلى الإغلاق المقترح لتسعة مكاتب في المقاطعات؛

(و) النقل البري (٦٨٥ ٥٠٠ دولار): ويعكس ذلك إتمام اقتناء الدفعة الأخيرة من العربات المصفحة في عام ٢٠١٢، وعدم وجود أي اقتناء إضافي للمركبات في عام ٢٠١٣؛ وكذلك انخفاض الاحتياجات من البترين والزيوت ومواد التشحيم وقطع الغيار نتيجة انخفاض أسعار الوقود، وانخفاض عدد المركبات القابلة للعمل المقرر للفترة ٢٠١٣، نظراً للإغلاق المقترح لتسعة مكاتب في المقاطعات؛

(ز) الخدمات الطبية (٦٠٠ ١٥٩ دولار)، وهو ما يعكس انخفاضاً في الاحتياجات من الموارد للخدمات الطبية نتج عن تطبيق معدل منقح بلغ ٢ ٥٠٠ دولار لكل عملية إجلاء للمرضى/المصابين، مقارنة بمعدل قدره ٥ ٠٠٠ دولار استخدم في السنوات السابقة؛ وانخفاض الاحتياجات من اللوازم الطبية، ويعزى الأمران إلى الإغلاق المقترح لتسعة مكاتب في المقاطعات وخفض مستوى ملاك الموظفين العام للبعثة؛

(ح) السفر في مهام رسمية (٢١ ٠٠٠ دولار)، وهو ما يعكس انخفاضاً في الاحتياجات للسفر في مهام رسمية لرؤساء أقسام البعثة من أجل التدريب في الخارج، إذ سيتم اتخاذ ترتيبات للقيام بالمزيد من التدريب على الصعيد الداخلي.

٢٣٠ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن التكاليف التشغيلية.

السفر لأغراض التدريب

٢٣١ - تلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٢٠٨ من تقرير الأمين العام أن الاعتماد البالغ ٢ ٠٦٣ ٠٠٠ دولار تحت بند السفر في مهام رسمية يشمل مبلغ ٤٨٢ ٢٠٠ دولار، من أجل السفر المتعلق بالتدريب، ويمثل نحو ٢٥ في المائة من مجموع تكاليف السفر في مهام رسمية. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى أن لمكتب الكويت وحدة تدريب تجري دورات تدريبية في الكويت وترسل أيضاً مدرّبين من أجل تقديم دورات تدريبية في مواقع العمل. وعند الاستفسار، قدم للجنة تفصيل لتكاليف السفر المتعلق بالتدريب يبين أنه تم تدريب ٢٩٤ موظفاً على مدى أكثر من ٦٠ يوماً بتكلفة كلية قدرها ١٢٩ ٨٠٠ دولار داخل البعثة. وفي المقابل، كان ٨٢ موظفاً تلقوا تدريباً خارج البعثة خلال ما يزيد على ٢٧٠ يوماً بتكلفة إجمالية قدرها ٤٠٠ ٣٥٢ دولار. وبالنظر إلى قرب وحدة التدريب من أفغانستان، تتساءل اللجنة عن الأساس المنطقي لحجم الاعتماد المقترح للسفر المتعلق بالتدريب. وتوصي بأن يطلب إلى الأمين العام أن يقيي قيد الاستعراض الموارد المتعلقة بالتدريب، وأن يكفل استخدام الموارد الخاصة بالتدريب، قدر الإمكان، بأكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة.

مكتب الاتصال

٢٣٢ - قدمت للجنة الاستشارية، بناءً على طلبها، معلومات إضافية عن مهام وموظفي وتكاليف مكاتب البعثة للاتصال في إيران (جمهورية - الإسلامية) وباكستان. وأبلغت اللجنة بأن مكاتب الاتصال التابعين للبعثة في إسلام آباد وطهران ساعداً في رصد وتحليل التطورات

الراهنه في البلدان المجاورة وأثرها على الحالة في أفغانستان، وقاما بتحليل حالة العلاقات بين أفغانستان وجيرانها وتقديم التقارير عنها، وساهما في جهود البعثة الرامية إلى تيسير الحوار وتدابير بناء الثقة بين أفغانستان وجيرانها. [وشملت مهام محددة لمكتبي الاتصال، في جملة أمور ما يلي: الحفاظ على العلاقات مع الحكومة المضيفة، مع إطلاعها بانتظام على المستجدات وضمان دعمها لبرامج البعثة؛ والاجتماع مع المسؤولين الحكوميين بهدف تحديد شواغل الحكومة المضيفة وتقديم تقارير عن تلك المسائل إلى الممثل الخاص للأمين العام ونائب الممثل الخاص للأمين العام؛ والحفاظ على اتصالات مع البعثات الدبلوماسية في البلد المضيف؛ وتقديم تقارير منتظمة إلى مكتبي الممثل الخاص للأمين العام ونائب الممثل الخاص للأمين العام عن التطورات المتصلة بالعلاقات بين الحكومة المضيفة وأفغانستان؛ واستعراض التقارير والمقالات الإعلامية والتعامل بانتظام مع خبراء الاستراتيجيات، والعلماء والصحفيين، من أجل تقديم تحليل للمسائل السياسية؛ وتيسير الزيارات التي يقوم بها الممثل الخاص للأمين العام والإدارة العليا إلى البلد المضيف والترتيب لعقد اجتماعات مع المسؤولين الحكوميين والمحاورين الآخرين]. وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا أن الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الموظفين والتكاليف التشغيلية لمكتبي الاتصال للفترة ٢٠١٣ تبلغ ١٧٥ ٣٧٨ دولار لمكتب طهران (١ ف-٤)، و ١ لموظف فني وطني و ١ لموظف من الرتبة المحلية) و ٧٠٠ ٥٥٥ دولار لمكتب إسلام آباد (١ ف-٥، و ١ ف-٣، و ١ لموظف فني وطني و ٢ لموظفين اثنين من الرتبة المحلية).

هاء - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

٢٣٣ - حُدِّدَت الولاية الأصلية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) وجرى تحديثها في القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧). وبموجب قرارات لاحقة، جدد المجلس ولاية البعثة وحدثها مجددا، بما في ذلك القرار الأخير، ٢٠٦١ (٢٠١١)، الذي قرر المجلس بموجبه أن يمدد ولاية البعثة حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣.

٢٣٤ - وترد معلومات بشأن مستقبل البعثة، وأولوياتها، وافترضاقتها للتخطيط للفترة ٢٠١٣ في الفقرات من ٢ إلى ٧، ومن ١٦ إلى ٢٧، ومن ٤١ إلى ٤٧ من تقرير الأمين العام عن الاحتياجات من الموارد للبعثة للفترة ٢٠١٣ (A/67/346/Add.5). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن البعثة ستركز، في جملة أمور، على ما يلي: (أ) تعزيز الموارد، وإعادة وضع الاستراتيجيات وإعادة التنظيم من أجل أن تصبح أصغر حجما وأكثر كفاءة؛ (ب) بناء أماكن إقامة إضافية في مجمع الديوان/دال-٢ في بغداد؛ (ج) إغلاق وتسليم مجمع فريق إعادة إعمار المقاطعات التابع للولايات المتحدة سابقا إلى السلطات المحلية في البصرة؛ (د) الاشتراك

في مكان عمل واحد وتقاسم التكاليف مع فريق الأمم المتحدة القطري في وسط مدينة البصرة؛ (هـ) العمل بإطار أمني أكثر مرونة وأصغر حجماً، وإعادة تشكيل الأصول الجوية من أجل إتاحة الدعم الأمثل والفعال من حيث التكلفة لعملياتها وفقاً للحالة الأمنية العامة (انظر الفقرة ٢٣٥ أدناه). وتتطلع اللجنة إلى تلقي معلومات مستكملة عن التقدم المحرز نحو تحقيق مزيد من الكفاءة بفضل هذه المبادرات.

٢٣٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٦ من تقرير الأمين العام أن البعثة ستنفذ، بالتنسيق مع إدارة شؤون السلامة والأمن وإدارة الشؤون السياسية وإدارة الدعم الميداني، موقفاً أمنياً أكثر تكيفاً يتماشى مع آلية محسنة لتحليل التهديدات والمخاطر. ويقول الأمين العام أيضاً إن البعثة ستؤمّم تدريجياً عناصر الأمن المزوّدة حالياً بموظفين دوليين، وستقوم بترشيح التدابير الأمنية وفقاً للاحتياجات المحلية، وستتفق مع فريق الأمم المتحدة القطري على إطار لتقاسم التكاليف المتعلقة بالأمن. وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، أن تقييماً للمخاطر الأمنية أُجري في البلد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، واستحدث بعده عدد من المبادرات الأمنية، مثل تنقل الموظفين دون حراسة مصاحبة إلى أماكن جددت مؤخراً على أنها مناطق تنقلات عادية. بيد أنه تم التأكيد أيضاً للجنة أن الموقف الأمني الراهن للأمم المتحدة للعراق لا يستدعي تخفيفاً في الإجراءات الأمنية، بل يمثل انتقالاً تدريجياً إلى وضع عادي، تمشياً مع تحسن الأمن في بعض المواقع، والقيام بحذر بتطبيق تدابير أقل تقييداً للتمكين من تحقيق زيادة في تنفيذ البرامج مع الإبقاء على موقف قوي ومرن بشأن سلامة الموظفين وأمنهم. وتشدد اللجنة على أهمية إجراء رصد دقيق للحالة الأمنية وإجراء التعديلات اللازمة لمواءمة الاحتياجات الأمنية مع الظروف، حسب الاقتضاء، وذلك لضمان سلامة وأمن موظفي البعثة ومبانيها.

٢٣٦ - ويشير الأمين العام إلى أن البعثة أجرت استعراضاً كاملاً نطاقها في عام ٢٠١٢ بهدف ترشيح العمليات وتحديد أولويات الاحتياجات من الموارد دون التأثير على أنشطتها التي صدر بها تكليف (المرجع نفسه الفقرة ١٧). ونتيجة لهذا الاستعراض، اقترح عدد من التعديلات على عناصر البعثة المتعلقة بملاك الموظفين والدعم والتشغيل للفترة ٢٠١٣، بما في ذلك ما يلي:

(أ) ترشيح جدول الملاك الوظيفي للبعثة وإضفاء الطابع الوطني على الوظائف حيثما أمكن، من أجل تعزيز بناء القدرات الوطنية مع إيلاء الاعتبار الواجب لإعادة مواءمة أنشطة البرامج والأداء وتنفيذ الولاية؛

- (ب) إنشاء وحدة تحليل وسياسات مشتركة في مكتب الممثل الخاص للأمين العام سيقوم بمهامها موظفون يستقدمون عن طريق نقل وظائف قائمة؛
- (ج) تعزيز مكتب حقوق الإنسان بثلاثة موظفين إضافيين، عن طريق نقل الوظائف؛
- (د) خفض الاحتياج من الموظفين لعنصر العمل الإنساني التابع للبعثة، نتيجة لوجود حضور أقوى لفريق الأمم المتحدة القطري في البلد؛
- (هـ) إغلاق مجمع فريق إعادة إعمار المقاطعات سابقا في البصرة في نهاية عام ٢٠١٢، مع اشتراك البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في مكان عمل واحد في وسط مدينة البصرة، وما يصحب ذلك من ترتيبات تقاسم التكاليف؛
- (و) زيادة تقليص وجود موظفي البعثة في عمان في عام ٢٠١٣ إلى بضعة موظفين يستبقون من أجل العمليات الجوية، وتقديم التدريب التمهيدي الإلزامي في مجال التوعية الأمنية إلى الموظفين المتوجهين إلى العراق، والاتصال بالسلطات الأردنية (انظر الفقرة ٢٦١ أدناه).
- ٢٣٧ - واستفسرت اللجنة الاستشارية عن أثر التخفيضات المقترحة، إن وجد، على تنفيذ ولاية البعثة أو على أعمالها الفنية. وأبلغت اللجنة بأن البعثة، استنادا إلى الاستعراض الذي أُجْز على نطاقها، أرادت صياغة موقف لها يتسم بالفعالية من حيث التكلفة وكفاية الموارد والأمن لعام ٢٠١٣ من دون أن يؤثر ذلك على قدرتها على الاضطلاع بولايتها. وظلت الاحتياجات العامة من الموظفين في الأقسام الفنية (باستثناء قسم الأمن) في نفس المستوى الذي كانت عليه في عام ٢٠١٢، أي ٢٥٣ وظيفة. وأبلغت اللجنة أيضا بأن إعادة تشكيل البعثة وإعادة مواءمة الوظائف قد سمحا في الواقع بإنشاء قدرة جديدة من خلال الموارد القائمة لوحدة التحليل والسياسات المشتركة تحت إشراف مكتب الممثل الخاص (٨ وظائف)، وكذلك قدرة مكرسة داخل مكتب حقوق الإنسان (٣ وظائف، منها وظيفتان دوليتان ووظيفة وطنية) لمعالجة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ٢٣٨ - وتحيط اللجنة الاستشارية علما بما أُبلغ عنه من تحسينات في الوضع الأمني للبعثة. وترحب بمبادرة الأمين العام المتمثلة في إجراء استعراض على نطاق البعثة، والخطوات التي اتخذت حتى الآن لتبسيط الأنشطة ومواءمة الموارد مع الاحتياجات التشغيلية وإزالة التكرار وتحقيق مكاسب من حيث الكفاءة. وتوصي اللجنة بأن يُطلب إلى الأمين العام ضمان تنفيذ تدابير الكفاءة تلك بما لا يعرض للخطر تنفيذ الأنشطة المنوطة بالبعثة أو يعرض للخطر سلامة وأمن موظفي البعثة وأماكن عملها (انظر أيضا الفقرة ٢٠ أعلاه).

٢٣٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن بعض الأهداف المتعلقة بالأداء في إطار الإنجازات المتوقعة لعام ٢٠١٣ هي دون الأهداف المقررة لعام ٢٠١٢. فعلى سبيل المثال، حُفِّض عدد المنتجات الإعلامية التي يتعين نشرها في إطار مقياس الأداء لمؤشر الإنجاز (و) '٢' "تحسين آليات تبادل المعلومات بين أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين لتشجيع أنشطة التخطيط والدعوة القائمة على الأدلة على الصعيدين الاستراتيجي والتنفيذي بشأن القضايا الإنمائية والإنسانية" من ١٧٥ منتجاً، وهو الهدف المنشود في عام ٢٠١٢، إلى ٢٤ منتجاً فقط، وهو العدد المقرر لعام ٢٠١٣. وأبلغت اللجنة بأن الفرق يعزى إلى تغيير في تركيز الاهتمام لدى وحدة التحليل المتكامل، الذي يجري تحويله نحو التعاون مع كيانات أخرى بشأن مشاريع طويلة الأجل (مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بشأن نظام لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، ومع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) بشأن تحليل إدارة الأراضي). وفي إطار هذا النهج الجديد، كان لا بد من تقليص طبيعة المعلومات وعدد الوثائق التي يمكن إنتاجها وفقاً لذلك. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مقارنة مقياس الأداء في هذه الحالة تتعذر مع مرور الوقت، وأنه ينبغي إما إعادة صياغتها لكي تعكس بدقة أكبر ما يجري قياسه، أو تقديم تفسير لذلك. وتوصي اللجنة بإيلاء الاهتمام الواجب لضمان الاتساق والوضوح في صياغة الأطر المنطقية.

مجمع المقر المتكامل في بغداد

٢٤٠ - يقدم الأمين العام في تقريره، معلومات مستكملة عن حالة المشروع المقرر لتجديد مجمع مقر متكامل في بغداد (المرجع نفسه الفقرات ٣٦٠-٣٦٦). ويشير إلى أن نطاق المشروع قد تحول من الخطة الأصلية لبناء مجمع متكامل جديد على أراضٍ شاغرة إلى تجديد المرافق القائمة. وقد أكدت حكومة العراق رسمياً تخصيص مجمع الديوان/دال-٢ ليكون بمثابة المقر المتكامل للأمم المتحدة في العراق. ووافقت الحكومة أيضاً على إعادة توجيه مبلغ الـ ٥٠ مليون دولار الذي خصص في السابق للصندوق الاستثماري المنشأ دعماً لتشييد المجمع المتكامل للأمم المتحدة في بغداد لما يلزم من أعمال تجديد مجمع الديوان/دال-٢ ومن أعمال تشييد إضافية. ويشير الأمين العام كذلك إلى أن ذلك يمثل خياراً فعالاً من حيث التكلفة لإنشاء أماكن الإقامة والمكاتب المطلوبة من أجل الوجود الموسع للأمم المتحدة في البلد، ويضع حداً للمخططات التي لم توفَّق، الرامية إلى تشييد مجمع جديد. وسيتيح أيضاً اقتناء المجمع دال-٢ للبعثة أن تصبح في حل من التزامات الإيجار ذات التكلفة العالية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، قدمت اللجنة التقنية التابعة لوزارة الخارجية حافظة المشاريع النهائية مشفوعة بتقريرها وتوصياتها إلى حكومة العراق من أجل الموافقة عليها. ويتوقع الأمين العام أن

يجري إقرار الحافظة وتعديلها خلال عام ٢٠١٢، مما سيشجع بدء أعمال التشييد/التجديد في النصف الأول من عام ٢٠١٣. وتوحيب اللجنة الاستشارية بهذه التطورات. وإذ تشير اللجنة إلى أن إحدى الوظائف المقترح نقلها يشغلها موظف مشاريع أقدم، فإنها توصي بأن يُطلب إلى الأمين العام ضمان رصد المشروع عن كثب وإنجازه بنجاح (انظر أيضا الفقرة ٢٥٤ أدناه).

الاحتياجات من الموارد

٢٤١ - يبين الجدول أدناه تفاصيل النفقات المتوقعة للبعثة في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، والاحتياجات المقدرة لعام ٢٠١٣.

الجدول ٢٧

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢		الاحتياجات لعام ٢٠١٣		الفرق للفترة ٢٠١٣-٢٠١٢
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الفرق	المتكررة	
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٤)-(٣)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٢٣٣١٢,٩	١٦٧٦٤,٩	٦٥٤٨,٠	١٣٠٤٢,٢	٦٤٩٤,٢
الموظفون المدنيون	٦٧٠٢٧,١	٨٢٤٥٨,٠	(١٥٤٣٠,٩)	٦٧٧٩٩,٣	٨٣٢٣٠,٢
التكاليف التشغيلية	٨٢٠٥٠,١	٧٣١٦١,٢	٨٨٨٨,٩	٦٠٨٥٣,٢	٥١٩٦٤,٣
المجموع	١٧٢٣٩٠,١	١٧٢٣٨٤,١	٦,٠	١٤١٦٩٤,٧	١٤١٦٨٨,٧

النفقات التقديرية لعام ٢٠١٢

٢٤٢ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن النفقات الفعلية لعام ٢٠١٢ تقدر بمبلغ ١٠٠ ١٧٢ ٣٨٤ دولار، أي بنسبة ١٠٠ في المائة من الاعتمادات. وتشمل الفروق الرئيسية في الموارد ما يلي:

(أ) زيادة نفقات الموظفين المدنيين عما هو مدرج في الميزانية (٩٠٠ ١٥ ٤٣٠ دولار) نظرا لانخفاض معدلات الشواغر الفعلية التي بلغت نسبتها ١٣ و ١٧ في المائة للموظفين الدوليين والوطنيين، على التوالي، بالمقارنة مع المعدلات المدرجة في الميزانية التي تبلغ نسبتها ٢٠ و ٣٥ في المائة، على التوالي، والتنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٥ من أجل دفع بدلات في مراكز العمل التي لا يسمح فيها باصطحاب الأسرة للموظفين الموجودين في العراق، وزيادة تسوية مقر العمل عما هو مدرج في الميزانية (المتوسط الفعلي

هو ٤٩ في المائة مقابل ٤٥ في المائة المدرجة في الميزانية؛ وزيادة بدل المخاطر من مبلغ ١ ٣٦٥ دولار المدرج في الميزانية إلى ١ ٦٠٠ دولار في جميع المواقع المؤهلة في العراق.

(ب) انخفاض احتياجات الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة عما هو مدرج في الميزانية (٦ ٥٤٨ ٠٠٠ دولار)، وهو ما يعزى أساساً إلى التأخر في نشر وحدات الحراسة التابعة للأمم المتحدة في البصرة وكركوك بسبب الشروط الجديدة التي تفرضها حكومة العراق للحصول على تأشيرة الدخول؛

(ج) انخفاض الاحتياجات تحت بند التكاليف التشغيلية عما هو مدرج في الميزانية (٨ ٨٨٨ ٩٠٠ دولار)، وهو ما يعزى إلى حد كبير إلى انخفاض الاحتياجات في إطار المرافق والهياكل الأساسية (٦ ٢٥٦ ٧٠٠ دولار) نظراً لانخفاض تكاليف استخراج مبياني المكاتب نتيجة لأن مرفق فريق إعادة إعمار المقاطعات في البصرة استخدم في عام ٢٠١٢ بدلاً من استخراج أماكن للإقامة كما كان مقرراً؛ وانخفاض تكاليف اقتناء المعدات وتعديل وتجديد مرفق البصرة المقرر إغلاقه في عام ٢٠١٣.

الاحتياجات المتوقعة لعام ٢٠١٣

٢٤٣ - تبلغ الاحتياجات المتوقعة للبعثة لعام ٢٠١٣ ما قدره ١٤١ ٦٨٨ ٧٠٠ دولار، وهو ما يمثل انخفاضاً بمقدار ٣٠ ٦٩٥ ٤٠٠ دولار أي بنسبة ١٧,١ في المائة بالمقارنة مع الموارد المعتمدة لعام ٢٠١٢. وتعكس الموارد الإجمالية انخفاض احتياجات الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (١٠ ٢٧٠ ٧٠٠ دولار) والتكاليف التشغيلية (٢١ ١٩٦ ٩٠٠ دولار)، وهو ما يقابله جزئياً زيادة الاحتياجات الموظفين المدنيين (٧٧٢ ٢٠٠ دولار). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن العوامل الرئيسية التي تؤثر على مقترحات الميزانية لعام ٢٠١٣ تشمل ما يلي:

(أ) انخفاض الاحتياجات من وحدات الحراسة التابعة للأمم المتحدة وفقاً لاستعراض الوضع الأمني، وهو ما نتج عنه اقتراح نشر ٢٧٢ فرداً من أفراد وحدة الحراسة التابعة للأمم المتحدة، مأذون لهم، في مقابل ٤٥٠ فرداً أذن بنشرهم في عام ٢٠١٢ (المتوسط المدرج في الميزانية هو ٤٢٨ فرداً)؛

(ب) انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالتشييد والتجديد، وذلك بسبب الانتهاء في عام ٢٠١٢ من أعمال تجديد نفذت دفعة واحدة في مطار بغداد الدولي ومجمعات كركوك وتمويل أعمال تشييد مباني جديدة وتجديد المباني القائمة في مقر البعثة الجديد، من الصندوق الاستئماني؛

(ج) انخفاض الاحتياجات بسبب إغلاق مجمع فريق إعادة إعمار المقاطعات في البصرة؛

(د) انخفاض الاحتياجات الخاصة بالنقل الجوي، وهو ما يعزى أساساً إلى تراجع الحاجة إلى نظام الحماية من القذائف المضادة للطائرات الذي يُركَّب على الطائرات ذات الأجنحة الدوارة نتيجة لاستعراض الوضع الأمني الذي من شأنه أن يتيح الحصول على طائرات هليكوبتر أرخص وأكبر حجماً، فضلاً عن انخفاض عدد ساعات الطيران فيما يتصل بالطائرات ذات الأجنحة الثابتة.

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

٢٤٤ - تبلغ الاحتياجات المقدرة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة لعام ٢٠١٣ ما قدره ٢٠٠ ٤٢ ١٣ دولار، وهو ما يعكس انخفاضاً بمقدار ٧٠٠ ٢٧٠ ١٠ دولار، أي بنسبة ٤٤,١ في المائة بالمقارنة مع الموارد المعتمدة لعام ٢٠١٢. وستغطي الموارد المقترحة تكلفة نشر ما متوسطه ٥ مستشارين عسكريين و ٢٧٢ فرداً في وحدة الحراسة التابعة للأمم المتحدة و ٥ مستشارين للشرطة تابعين للأمم المتحدة مقارنة بالقوام المأذون به البالغ ١٣ مستشاراً عسكرياً و ٤٢٨ فرداً في وحدة الحراسة التابعة للأمم المتحدة و ٦ مستشارين للشرطة تابعين للأمم المتحدة في عام ٢٠١٢. ويعكس الفرق بين الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠١٣ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٢ أساساً انخفاض قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المقترحة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة لعام ٢٠١٣.

الموظفون المدنيون

٢٤٥ - يوجز الجدول التالي الوظائف المعتمدة للبعثة لعام ٢٠١٢ وحالة الشواغر في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ ومقترحات الأمين العام لعام ٢٠١٣.

الجدول ٢٨

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان: الاحتياجات من الموظفين

الوظائف	الرتبة	
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٢	١٠٣٩	١ وأ ع، ٢ أ ع م، ٢ مد-٢، ٢ مد-٨، ١ مد-٢١، ف-٥٥، ٦٧ ف-٤، ٧٣ ف-٣، ١٩ ف-٢، ٢٦٤ خ م، ٩٨ م ف و، ٤٨٤ م
الوظائف الشاغرة في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢	١٨٦	١ مد-٢، ٣ مد-١، ٧ ف-٥، ٢١ ف-٤، ١٧ ف-٣، ٩ ف-١/٢، ١٦ خ م، ١٦ م ف و، ٩٧ م
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٣	٩٥٣	١ وأ ع، ٢ أ ع م، ١ مد-٢، ٧ مد-١، ٢٤ ف-٥، ٦٤ ف-٤، ٦٥ ف-٣، ١٠ ف-٢، ٢٢٤ خ م، ٩٠ م ف و، ٤٦٥ م
الوظائف الجديدة	--	--
الوظائف الملغاة	٨٦	١ ف-٤، ٧ ف-٣، ٩ ف-٢، ٣١ خ م، ٧ م ف و، ٣١ م
الوظائف المنقولة	٤٢	٦ ف-٥، ٤ ف-٤، ٩ ف-٣، ٢ ف-٢، ٤ خ م، ١١ م ف و، ٦ م
الوظائف المعاد تسميتها	١٠٥	١ مد-٢، ٣ مد-١، ٢ ف-٥، ٧ ف-٤، ١٢ ف-٣، ٢ ف-٢، ٢١ خ م، ١٥ م ف و، ٤٢ م
الوظائف المعاد تصنيفها	٢١	إعادة تصنيف إلى رتب أدنى: ١ مد-٢ إلى مد-١؛ ٢ مد-١ إلى ف-٥؛ ٢ ف-٤ إلى ف-٣؛ ١ ف-٤ إلى خ م؛ ١ ف-٣ إلى خ م؛ ١ م ف و إلى م؛ ١١ خ م إلى م إعادة تصنيف إلى رتب أعلى: ١ ف-٤ إلى ف-٥؛ ٢ ف-٣ إلى ف-٤

المختصرات: و أ ع: وكيل أمين عام؛ أ ع م: أمين عام مساعد؛ خ م: الخدمة الميدانية؛ م: الرتبة المحلية؛ م ف و: موظف وطني من الفئة الفنية.

٢٤٦ - وتبلغ الاحتياجات المتعلقة بالموظفين المدنيين المقترحة لعام ٢٠١٣ ما قدره ٣٠٠ ٧٩٩ ٦٧ دولار، وهو ما يمثل زيادة بمقدار ٢٠٠ ٧٧٢ دولار بالمقارنة مع الموارد المعتمدة لعام ٢٠١٢. وقد طبقت عوامل شغور بنسبة ١٠ في المائة فيما يتصل بالموظفين الدوليين و ١٧ في المائة فيما يتصل بالموظفين الوطنيين من الفئة الفنية و ٢٠ في المائة فيما يتصل بالموظفين من الرتبة المحلية لدى حساب التكاليف التقديرية لعام ٢٠١٣. ويتألف ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٣ من ٩٥٣ وظيفة، تضم ٣٩٨ موظفا دوليا (١٧٤ من الفئة الفنية و ٢٢٤ من فئة الخدمة الميدانية)، و ٥٥٥ موظفا وطنيا (٩٠ موظفا وطنيا من الفئة الفنية و ٤٦٥ موظفا من الرتبة المحلية)، وهو ما يعكس انخفاضا صافيا قدره ٨٦ وظيفة،

تضم ٥٩ موظفا دوليا (١٩ من الفئة الفنية و ٤٠ من فئة الخدمة الميدانية) و ٢٧ موظفا وطنيا (٨ موظفين وطنيين من الفئة الفنية و ١٩ موظفا من الرتبة المحلية).

٢٤٧ - وطلبت اللجنة الاستشارية تفسيرا لزيادة الاحتياجات في بند الموظفين المدنيين في نفس الوقت الذي يُقترح فيه خفض عدد الوظائف لعام ٢٠١٣. وأبلغت اللجنة أن خفض التكاليف المرتبط بـ ٨٦ وظيفة يقابله نقصان في معدلات الشغور لملاك الوظائف المدنية وزيادة في تكاليف الموظفين الوطنيين، على أساس متوسط التكاليف الفعلية. ومن مجموع الوظائف الـ ٨٦ المقترح إلغاؤها، هناك ٤١ وظيفة شاغرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ومن ثم، فإن إلغاء هذه الوظائف من شأنه أن يؤثر على معدل الشغور المتوقع لعام ٢٠١٣، بـ خفض معدل الشغور المتوقع نتيجة انخفاض عدد الوظائف الشاغرة المتوقع. وإضافة إلى ذلك، فقد شهدت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق انخفاضا كبيرا في معدلات الشغور في عام ٢٠١٢ نتيجة لتحسن الحالة الأمنية في البلد، وتوافر مرشحين على قوائم الهيئة المركزية لاستعراض الموظفين العاملين في الميدان، وعودة الموظفين الوطنيين العاملين في عمان، وهو ما سمح بإغلاق مكتب عمان.

٢٤٨ - وزوّدت اللجنة الاستشارية لدى الاستفسار بمقارنة بين معدلات الشغور المستخدمة في الميزانية ومعدلات الشغور الفعلية منذ عام ٢٠١٠، وهي مبيّنة في الجدول أدناه.

الجدول ٢٩

معدلات الشغور المستخدمة في الميزانية والفعلية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣

	٢٠١٣		٢٠١٢		٢٠١١		٢٠١٠				
	معدل الشغور (بالنسبة المئوية)		معدل الشغور (بالنسبة المئوية)		معدل الشغور (بالنسبة المئوية)		معدل الشغور (بالنسبة المئوية)				
	عدد الوظائف المستخدمة في الميزانية	الدرجة في الميزانية الفعلية	عدد الوظائف المستخدمة في الميزانية	الدرجة في الميزانية الفعلية	عدد الوظائف المستخدمة في الميزانية	الدرجة في الميزانية الفعلية	عدد الوظائف المستخدمة في الميزانية	الدرجة في الميزانية الفعلية			
الموظفون الدوليون	١٠	٣٩٨	١٤	٢٠	٤٥٧	١٨	٢٥	٥٠٨	٢٤	٣٠	٤٥٧
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	١٧	٩٠	١٥	٣٥	٩٨	٣٥	٣٦	١٢٤	٤٢	٢٥	٩٧
الموظفون الوطنيون	٢٠	٤٦٥	١٧	٢٠	٤٨٤	١٨	١٨	٥٠١	١٨	٢٥	٤٩٧

٢٤٩ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أن توافر مرشحين على قوائم الهيئة المركزية لاستعراض الموظفين العاملين في الميدان، إضافة إلى تحسن الحالة الأمنية في العراق، أتاح التعجيل بعملية التوظيف، وهو ما أسهم في تحسين معدلات الشغور. وتلاحظ اللجنة أن انخفاض معدلات الشغور لا يدل فقط على حدوث تحسينات في عملية التوظيف، بل يدل أيضا على حدوث

تغيرات في مستويات ملاك الموظفين. على سبيل المثال، يعزى انخفاض معدل الشغور الفعلي للموظفين الدوليين من ١٨ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ١٤ في المائة في عام ٢٠١٢، جزئياً إلى انخفاض مستوى الملاك الوظيفي، من مجموع ٥٠٨ وظيفة في عام ٢٠١١ إلى ٤٥٧ وظيفة في عام ٢٠١٢. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن في الجدول أعلاه ترد، إضافة إلى معدلات الشغور، بيانات عن عدد الوظائف المعتمدة، تيسر تفسير معدلات الشغور. وفي هذا الصدد، ترى اللجنة أنه يمكن زيادة تحسين الجدول بإدراج معلومات مثلاً عن مستويات شغل الوظائف. ومن ثم، توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره المقبل تحليلاً أوفى لجميع العوامل التي تؤثر في تغير معدلات الشغور.

٢٥٠ - وفي هذا التقرير يصف الأمين العام التغيرات المقترحة في ملاك الموظفين التكميلي للوحدات الفنية والإدارية (المرجع نفسه، الفقرات ٥٥ إلى ٣٠٩). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن البعثة تقترح إعادة نشر عدد كبير من الأفراد وإحداث تغييرات كثيرة في ألقاب الوظائف وتغييرات مختلفة في هيكلها التنظيمي، وأنها تقوم بتلك التعديلات فيما يبدو بتواتر أعلى منها في البعثات الأخرى. على سبيل المثال، تشير اللجنة إلى أن عدداً كبيراً من التنقلات الداخلية للموظفين الواردة في مقترحها أدرج في تقرير ميزانية البعثة لعام ٢٠١٢ (A/66/354/Add.5). وطلبت اللجنة توضيحاً بشأن الحاجة إلى ذلك التغير المتواتر، وما يمكن القيام به لزيادة استقرار الهياكل الداخلية للبعثة. وأبلغت اللجنة أن البعثة اضطلعت بعملية إعادة تصنيف بغية استخدام الموارد الموجودة بفعالية أكبر. وفي ذلك السياق، عكفت البعثة على إعادة موازنة ألقاب الوظائف مع التوصيات المنبثقة من تلك العملية. وأبلغت اللجنة أيضاً أن هذه العملية أوشكت على الاكتمال، وأن البعثة لا تتوقع أن تقترح تغييرات واسعة في المستقبل. وفي ذلك السياق، تشير اللجنة الاستشارية إلى أنها أعربت في تقرير سابق (انظر A/64/660، الفقرة ١٩) عن رأي مؤداه أنه ينبغي بوجه عام إلغاء الوظائف التي أنشئت لمهام انتفت الحاجة إليها وتعليل الحاجة إلى إنشاء وظيفة جديدة.

٢٥١ - وفي حين تقرر اللجنة الاستشارية بضرورة قيام البعثة دورياً بتعديل هياكلها حتى تتواءم مع متطلبات ولايتها المتغيرة، فإنها ترى أن وجود هيكل ملاك وظيفي أكثر استقراراً سيسر مواصلة تنفيذ الولاية. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يوافيها في تقريره المقبل بمعلومات عن الدروس المستفادة وتأثير عملية إعادة التصنيف. وما لم يُذكر خلاف ذلك في الفقرات التالية، فنظراً لكثرة التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين لفرادى المكاتب الفنية والإدارية، فإن اللجنة الاستشارية لن تعلق على المقترحات الفردية المتعلقة بكل مكتب على حدة. ولا يوجد لدى اللجنة

اعتراض على مقترحات الأمين العام بشأن ملاك الموظفين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لعام ٢٠١٣.

الوحدة المشتركة للتحليل والسياسات

٢٥٢ - يقترح الأمين العام إنشاء وحدة مشتركة للتحليل والسياسات تتبع مكتب الممثل الخاص لتزويد الممثل الخاص بتحليل مركز ومتكامل واستشاري يستند إلى معلومات تغطي جميع ركائز البعثة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها (A/67/346/Add.5)، الفقرة ٥٩). وهو يذكر أن الوحدة ستكون بمثابة أداة ديناميكية ومرنة لتلبية الاحتياجات الطارئة وأنها ستقدم مشورة سياساتية واستراتيجية للقيادة العليا. وستستمد الوحدة ملاك موظفيها من داخل الموارد الموجودة وستتألف من رئيس (ف-٥)، ونائب لرئيس المحللين (ف-٤)، وموظف للشؤون الإنسانية (ف-٣)، ومحلل معلومات (ف-٣)، ومدير معلومات (ف-٣)، وخبير في مجال الاستشعار عن بعد/نظام المعلومات الجغرافية (موظف وطني من الفئة الفنية) ومساعد للشؤون الإدارية/مساعد لغوي (من الرتبة المحلية). وترد في الفقرة ٦٢ من تقرير الأمين العام تفاصيل بشأن الوظائف المقترح إعادة نشرها في الوحدة.

٢٥٣ - وقد التمسست اللجنة الاستشارية مزيداً من الشرح بشأن الحاجة إلى الوحدة المشتركة للتحليل والسياسات، والمسائل/الثغرات التي تهدف إلى معالجتها، وسبب الاقتراح بأن تتبع الوحدة مكتب الممثل الخاص للأمين العام، بالنظر إلى أن التحليل المتكامل يعد تحت مسؤولية نائب الممثل الخاص للأمين العام. وأبلغت اللجنة أن الغرض من إنشاء هذه الوحدة في مكتب الممثل الخاص للأمين العام هو تزويد البعثة بقدرة تحليلية منتظمة على التركيز على المسائل الشاملة ذات الأهمية الاستراتيجية، وتلبية احتياجات البعثة المتعددة الأبعاد وتقديم المشورة لقيادة البعثة في طائفة من المسائل السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية، من قبيل الطاقة (النفط والغاز) والشباب والبيئة (وخصوصاً العواصف الرملية). وفي المقابل، تركز قدرة التحليل المتكامل المنفذة، تحت مسؤولية نائب الممثل الخاص، على تزويد فريق الأمم المتحدة القطري بأدوات تقوم على الأدلة لأغراض التنمية وتخطيط وبرمجة الشؤون الإنسانية. ولا يوجد لدى اللجنة اعتراض على إنشاء الوحدة المشتركة للتحليل والسياسات وما يتصل بها من إعادة نشر للوظائف (انظر الفقرة ٢٥٤ أدناه).

٢٥٤ - وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه يُقترح نقل وظيفة واحدة لموظف مشاريع أقدم (ف-٥) في وحدة التشييد في المقر في بغداد إلى الوحدة المشتركة للتحليل والسياسات التابعة للممثل الخاص ليكون رئيساً للوحدة المذكورة (ف-٥) (المرجع نفسه، صفحة ١٨٧). وفي ضوء المشاكل السابقة التي واجهتها البعثة في مجال تنسيق أنشطة

التشييد، طلبت اللجنة توضيحاً بشأن الطريقة التي ستواصل بها البعثة إدارة مشروع التشييد والإشراف عليه دون موظف مشاريع أقدم. وأبلغت اللجنة أن البعثة تعتمد استخدام القدرات الهندسية الموجودة للإشراف على أعمال التشييد التي يتوقع التعاقد على تنفيذها مع جهات خارجية في عام ٢٠١٣. وعلى الرغم من تغيير نطاق المشروع (انظر الفقرة ٢٤٠ أعلاه)، فإن اللجنة تشدد على ضرورة الإشراف والرقابة الوثيقين على تنفيذ المشروع، وتوصي بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يكفل وجود الضوابط اللازمة لإنجاز مشروع التشييد بنجاح وفي موعده وضمن حدود الميزانية المعتمدة.

التكاليف التشغيلية

٢٥٥ - تقدر الموارد اللازمة لتغطية التكاليف التشغيلية بمبلغ ٦٠ ٨٥٣ ٢٠٠ دولار، يمثل انخفاضاً قدره ٢١ ١٩٦ ٩٠٠ دولار، أو ٢٥,٨ في المائة، مقارنة بالموارد المعتمدة لعام ٢٠١٢. ويرد في الجدول ٤ من تقرير الأمين العام موجزاً بتقديرات التكاليف حسب فئة الإنفاق. وترد في الفرع رابعاً جيم من التقرير معلومات مفصلة عن الاحتياجات في بند كل فئة من فئات الإنفاق. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن هناك خفضاً مقترحاً في جميع فئات الإنفاق.

٢٥٦ - وتشمل الفروق الأساسية بين الاحتياجات لعام ٢٠١٣ والموارد المعتمدة لعام ٢٠١٢ تخفيضات في ما يلي:

(أ) مرافق وهياكل أساسية (٩ ٧٧٢ ٩٠٠ دولار)، ويعكس انخفاض الاحتياجات نتيجة لما يلي: إكمال أعمال التجديد في مجمعات مطار بغداد الدولي وكر كوك؛ وانخفاض الخدمات الأمنية نظراً لانتفاء الحاجة إلى الاعتمادات المخصصة لحراس الأمن المدرجة في ميزانية مكتب عمان وفرق الكلاب المدربة على الكشف عن المتفجرات في جميع أماكن البعثة في عام ٢٠١٣ عملاً باستعراض الوضع الأمني؛ وانخفاض الاحتياجات من الوقود نتيجة إغلاق مجمع فريق إعادة إعمار المقاطعات في البصرة؛ وانخفاض الاحتياجات من لوازم الدفاع الميداني مثل الحواطم التي على شكل حرف T؛

(ب) النقل الجوي (٧ ١٥٥ ٥٠٠ دولار)، ويعكس انخفاض الاحتياجات نتيجة لما يلي: انخفاض ساعات الطيران (من ٢ ٠٠٠ ساعة إلى ١ ٦٠٠ ساعة) للطائرات الثابتة الأجنحة؛ وإعادة تشكيل الطائرات ذات الأجنحة الدوارة لاستخدام طائرات ذات أجنحة دوارة أكبر من تلك المستخدمة في عام ٢٠١٢؛ انتفاء الاحتياج إلى نظام حماية الطائرات المدنية من القذائف نتيجة لانخفاض حجم التهديد الذي تمثله هجمات القذائف أرض جو؛ وانخفاض عدد حالات الاستنفار الأمني. وهذه الانخفاضات تقابلها جزئياً زيادة الاحتياجات

لما يلي: وقود الطائرات، نتيجة لزيادة سعر الوقود؛ وزيادة الاستهلاك حسب ساعة الطيران للطائرات ذات الأجنحة الدوارة الأكبر حجماً؛

(ج) الاتصالات (١ ٥٩٢ ٩٠٠ دولار)، ويعكس انخفاض الاحتياجات نتيجة لما يلي: انخفاض تكاليف الأجهزة المرسله المجبسة؛ واستكمال اقتناء معدات اتصالات في إطار إحلال نظام الهواتف التناظرية الذي بدأ تنفيذه في عام ٢٠١٢ والمقرر إكماله في عام ٢٠١٣.

(د) النقل البري (٩٢٥ ٩٠٠ دولار)، ويعكس انخفاضاً يعزى بالدرجة الأولى إلى توقف الاحتياجات غير المتكررة لاقتناء مركبات، وانخفاض الاحتياجات لمعدات الورش نتيجة لتغطيتها من ميزانية عام ٢٠١٢، وتقلبه جزئياً احتياجات إضافية لمعدات مناولة المواد؛

(هـ) الخدمات الطبية (٨٨٣ ١٠٠ دولار)، ويعكس انخفاض الاحتياجات نتيجة انتفاء الاحتياجات غير المتكررة لاقتناء الأدوية والمواد الاستهلاكية للعيادتين الحديدتين من المستوى الأول في البصرة وكركوك؛

(و) تكنولوجيا المعلومات (٥٩٦ ٠٠٠ دولار)، ويعكس انخفاض الاحتياجات إلى اقتناء واستبدال معدات ينتهي عمرها الافتراضي في عام ٢٠١٣ لا عام ٢٠١٢؛ وخدمات تكنولوجيا المعلومات نتيجة لخفض عدد الموظفين، وهو ما أسفر عن تناقص عدد أجهزة الكمبيوتر والحسابات التي ينبغي تعهدها؛

(ز) لوازم وخدمات ومعدات أخرى (١٩٥ ٠٠٠ دولار)، ويعكس انخفاض الاحتياجات إلى حصص الإعاشة والخدمات الأخرى مثل غسل الملابس وجمع القمامة وخدمات مياه المجاري وخدمات التنظيف، نتيجة إغلاق مجمع فريق إعادة إعمار المقاطعات في البصرة؛ وانخفاض تكاليف الطباعة؛ تقابله جزئياً زيادة الاحتياجات إلى لوازم الحماية الشخصية وزيادة الاحتياجات إلى معدات الترفيه داخل البعثة؛

(ح) السفر الرسمي (٨١ ٢٠٠ دولار)، ويعكس انخفاض الاحتياجات إلى السفر في مهام رسمية لرؤساء الدوائر في البعثة للحصول على تدريب خارجي، إذ سيجري ترتيب وتنفيذ المزيد من التدريب داخلياً.

٢٥٧ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن التكاليف التشغيلية.

المشاريع السريعة الأثر

٢٥٨ - ترد المعلومات المتعلقة بتنفيذ المشاريع السريعة الأثر في الفقرات من ٣٥٦ إلى ٣٥٩ من تقرير الأمين العام. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن النفقات لعام ٢٠١١ بلغت ٦٤٦ ٠٠٠ دولار، مما أسفر عن معدل تنفيذ قدره ٦٦ في المائة. وتبلغ النفقات التقديرية لعام ٢٠١٢ ما مقداره ٢٠٠ ٨٠٠ دولار، وتعكس معدل تنفيذ نسبته ٨٠ في المائة. وفي الفقرة ٣٥٨، يعرض الأمين العام التحديات الرئيسية التي تواجه البعثة في تنفيذ المشاريع السريعة الأثر، فيما يتعلق باللغات/الترجمة التحريرية، وشركاء التنفيذ والنظام المصرفي.

٢٥٩ - وأخطرت اللجنة الاستشارية بأن من الصعب تنفيذ المشاريع السريعة الأثر عن طريق المنظمات غير الحكومية المحلية بالنظر إلى قدرة تلك الكيانات والصعوبات التي تواجه في الأموال إلى الشركاء المنفذين. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى أنها، في تقريرها السابق (A/66/7/Add.12، الفقرة ٢٣٨)، فيما يتعلق بالنهج الذي تتبعه البعثة في تنفيذ المشاريع السريعة الأثر، شددت على أن على البعثة أن ترصد بشكل فعال تنفيذ المشاريع من قبل شركائها من أجل كفالة أن تستخدم الموارد المخصصة بكفاءة ومحاسبتها عليها بالشكل الملائم.

٢٦٠ - وأخطرت اللجنة الاستشارية كذلك بأن تلك التحديات قد تم التصدي لها، وأن الموظفين الميدانيين لشؤون التنمية والشؤون الإنسانية يقومون حالياً بإجراء استعراض روتيني للشركاء المنفذين المرشحين لتحديد ما إذا كانوا مستوفين للشروط المقررة، بما في ذلك التفاصيل المصرفية اللازمة قبل إمكان قبول العروض. وأخطرت اللجنة كذلك بأن اللجنة المعنية بالمشاريع السريعة الأثر، في ضوء التحديات التي ينطوي عليها تنفيذ المشاريع السريعة الأثر من خلال الشركاء الوطنيين، وافقت، في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢، على أن تشارك الأقسام الفنية بالبعثة فعلياً في تحديد واقتراح المشاريع. وإضافة إلى ذلك، اتخذ قرار بأن تشمل هذه العملية رؤساء المكاتب التابعين للبعثة والموظفين الميدانيين بالبعثة، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمنظمات المحلية. واتفق أيضاً على أن تعمم عروض المشاريع على أعضاء لجنة استعراض المشاريع والموافقة عليها على أساس منتظم من أجل التعجيل بعملية الموافقة على المشاريع. وقد بدأ العمل بالطريقة "الجديدة" لتنفيذ المشاريع السريعة الأثر في آب/أغسطس. وحتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر، كانت لجنة استعراض المشاريع والموافقة عليها قد وافقت على ما مجموعه ٤٢ عرضاً، وهو ما أدى، من ثم، إلى استنفاد الرصيد المتاح من الأموال المرصودة للمشاريع السريعة الأثر لعام ٢٠١٢. وترحب اللجنة الاستشارية بالتدابير الاستباقية المتخذة للتصدي

للتحديات التي تواجهه في تنفيذ المشاريع، وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل الإبلاغ عن هذه المسألة في تقريره المقبل.

مسائل أخرى

مكتب عمّان

٢٦١ - عند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات أساسية عن إنشاء مكتب عمّان، ومستويات الملاك الوظيفي به ومهامه الحالية ودوره المستقبلي. وأخطرت اللجنة بأن البعثة عندما بدأت في عام ٢٠٠٣، نتيجة انعدام الأمن في العراق، كان أول مركزي عمل هما: عمّان، للاضطلاع بالمهام الفنية ومهام الأمن، والكويت، للاضطلاع بمهام دعم البعثة. وفي عام ٢٠١١، أعيد جميع الموظفين الفنيين وموظفي الأمن إلى العراق، وتركوا مهام التدريب الأمني، والاتصال مع الفريق القطري ومهام التدريب التوجيهي للموظفين في عمّان. وفي عام ٢٠١٢، تم إغلاق مكتب عمان على إثر ذلك، إلا إنه احتفظ فقط بمهام متبقية في مجال التدريب الأمني والتدريب التوجيهي للموظفين ومناولة الطائرات. وفي عام ٢٠١١، كان لدى المكتب ملاك تكميلي قوامه ١٢٦ وظيفة، خُفض إلى ٧٧ في بداية عام ٢٠١٢، وخفض مرة أخرى ليصل إلى ٢١ وظيفة في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢. وأخبرت اللجنة أيضاً أن المكتب سوف يعمل بقوة ٩ موظفين وطنيين في عام ٢٠١٣ للاضطلاع بالمهام المتبقية في مجال التدريب الأمني وتوجيه الموظفين الجدد ومناولة الطائرات، ومراقبة الحركة، والاتصال مع وزارة الخارجية في الأردن. وأخطرت اللجنة أن عمّان هي أحد أهم نقاط الدخول إلى العراق بالنسبة لجميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في العراق، حيث يتعين على الموظفين الجدد الخضوع للتدريب التوجيهي الإلزامي في مجال التوعية الأمنية. وترى اللجنة أن نقل جميع الموظفين الفنيين إلى العراق هو تطور محمود، وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المقبل المزيد من المعلومات المستكملة بشأن ما تبقى من الوظائف المقرر نقلها في عام ٢٠١٣.

مكتب الدعم المشترك بالكويت

٢٦٢ - يشير الأمين العام إلى أن البعثة قد دخلت في شراكة مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لإنشاء مكتب الدعم المشترك بالكويت ودمج مهام دعم البعثة المشتركة من كلتا البعثتين في مكتب دعم واحد من أجل تحقيق مزيد من التآزر والمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه، حتى الآن تم دمج مهام الموارد البشرية والشؤون المالية، وتكنولوجيا المعلومات، والمشتريات (الدولية) في إطار هذا الأسلوب من العمل في مجال الدعم المشترك (A/66/354/Add.5 الفقرة ١٥). وأبلغت اللجنة

بأن المكتب يقع في مجمع خيطان في الكويت وأن المباني قدمت بالمجان. وتغطي البعثة تكاليف المرافق والصيانة والأمن. وعلقت اللجنة كذلك على مكتب الدعم المشترك بالكويت في الفقرات من ٢١٠ إلى ٢١٦ الواردة أعلاه.

٢٦٣ - وترد التفاصيل بشأن الوحدات التنظيمية في مكتب الدعم المشترك بالكويت، والملاك الوظيفي المقترح لها في الفقرات من ١٩٩ إلى ٢٦٥ من تقرير الأمين العام. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن مكتب الدعم المشترك بالكويت سيتألف من ٦٨ وظيفة مدرجة في الجدول أدناه.

الجدول ٣٠

ملاك الموظفين لمكتب الكويت للدعم المشترك

القسم	الرتبة	الألقاب الوظيفية	٢٠١٣
دائرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	خ م	مساعد لشؤون المخازن	١
دائرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	خ م	مساعد لشؤون الاتصالات السلكية واللاسلكية	٢
دائرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	خ م	موظف لشؤون تكنولوجيا المعلومات	٢
دائرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	خ م	مساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات	٤
دائرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	خ م	مساعد لشؤون الميزانية	١
دائرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	ر م	مساعد لشؤون المخازن	١
دائرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	ر م	مساعد لشؤون فواتير الهواتف	١
دائرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	ر م	موظف تقني للاتصالات السلكية واللاسلكية	٣
دائرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	ر م	مساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات	٥
دائرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	ر م	أخصائي تقني للاتصالات	١
دائرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	ف-٣	موظف لشؤون تكنولوجيا المعلومات (النظم والتطبيقات الشبكية)	١
قسم الشؤون المالية	خ م	موظف للشؤون المالية	٣
قسم الشؤون المالية	خ م	مساعد للشؤون المالية	٤

القسم	الرتبة	الألقاب الوظيفية	٢٠١٣
قسم الشؤون المالية	ر م	مساعد للشؤون المالية	١٠
قسم الشؤون المالية	ف-٤	كبير موظفي الشؤون المالية	١
وحدة السفر والتأشيرات	خ م	مساعد لشؤون السفر/تأشيرات الدخول	١
وحدة السفر والتأشيرات	خ م	كبير موظفي شؤون السفر	١
وحدة السفر والتأشيرات	خ م	مساعد لشؤون السفر	١
وحدة السفر والتأشيرات	ر م	مساعد لشؤون السفر	٢
قسم الموارد البشرية	خ م	مساعد للموارد البشرية	٥
قسم الموارد البشرية	خ م	موظف للموارد البشرية	٢
قسم الموارد البشرية	ر م	مساعد للموارد البشرية	١٢
قسم الموارد البشرية	ف-٣	موظف للموارد البشرية	١
قسم التدريب	خ م	مساعد لشؤون التدريب	١
قسم التدريب	ر م	مساعد لشؤون التدريب	١
قسم التدريب	ف-٤	موظف تدريب	١
المجموع			٦٨

٢٦٤ - ولئن كانت اللجنة الاستشارية لا تعترض على مقترحات الأمين العام، فإنها توصي بأن يطلب إلى الأمين العام تقديم المزيد من المعلومات في تقريره المقبل عن الهيكل التنظيمي، والمهام والتسلسل الإداري والملاك الوظيفي لمكتب الدعم المشترك بالكويت والأنشطة التي يضطلع بها. وتوصي كذلك بأن يطلب إلى الأمين العام إجراء تحليل للتكلفة - العائد لمكتب الدعم المشترك بالكويت منذ إنشائه، وأن يقدم تقريراً عن النتائج التي توصل إليها في تقريره المقبل، بما في ذلك معلومات عن المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة والفوائد المحققة من خلال عمل المكتب (انظر الفقرة ٣٤ أعلاه).

خامساً - التوصيات بشأن الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٢٦٥ - فيما يتعلق بمقترحات الأمين العام بشأن الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها، على النحو المبين في الفقرة ٦٠ من تقريره (A/67/346)، توصي اللجنة الاستشارية بما يلي:

(أ) بالنسبة للبعثات السياسية الخاصة البالغ عددها ٣٣ بعثة المشار إليها في الوثائق A/67/346/Add.1-7 للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر

٢٠١٣، أن توافق الجمعية العامة على تخصيص الموارد التي طلبها الأمين العام، مع مراعاة ملاحظاتها وتوصياتها المبيّنة أعلاه وفي تقريرها الواردين في الوثيقتين A/67/604/Add.1 و 2. وتطلب اللجنة عرض المبلغ المعدّل على الجمعية العامة عند نظرها في مقترحات الأمين العام؛

(ب) أن تخصص الجمعية العامة مبلغ ٤٠٠ ٠٦٦ ٩ دولار الذي سبق أن أُذن به في القرار ٢٤٧/٦٦، للدخول في التزامات لتقديم الإعانة للمحكمة الخاصة لسيراليون؛

(ج) أن توافق الجمعية العامة على تحميل مبلغ صافيه ٦٠٠ ٧٧٩ ٤٤٢ دولار عن الرصيد غير الموزّع في الاعتماد المخصص للبعثات السياسية الخاصة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣؛

(د) أن تخصص الجمعية العامة، بموجب الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة ١١ من المرفق الأول للقرار ٢١٣/٤١، مبلغاً إضافياً معدّلاً، مع مراعاة التوصيات الواردة في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه، في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، والباب ٣٦، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، على أن يقابله مبلغ مناظر في إطار باب الإيرادات ١، الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا - الموظفون المقرر نشرهم خلال سنة ٢٠١٣

التوقعات الشهرية للموظفين														
ملاك الموظفين المطلوب	ديسمبر ٢٠١٢	الثاني/يناير	شباط/فبراير	آذار/مارس	نيسان/أبريل	مايو	يونيه	يوليه	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	تشرين الأول/نوفمبر	تشرين الثاني/ديسمبر	كانون الأول/المتوسط
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٣٠	١٨	١٨	١٤	١٧	٢٢	١٩	١٤	١٣	١٣	١٧	١٩	١٨	١٧
معدل الشغور (بالنسبة المتوقعة)	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٥٣,٣	٤٣,٣	٢٦,٧	٣٦,٧	٥٣,٣	٥٦,٧	٥٦,٧	٤٣,٣	٣٦,٧	٤٠,٠	٤٤
الموظفون المدنيون														
الفئة الفنية وما فوقها														
و أ ع	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
أ ع م	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
مد-٢	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
مد-١	٧	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٤	٤	٤	٥	٥	٥
ف-٥	١٢	١١	١١	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١١
ف-٤	٣٨	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٣	٣٣	٣٤	٣٥
ف-٣	٤٠	٣٧	٣٦	٣٦	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٦	٣٧
ف-١/٢														
المجموع الفرعي	١٠٣	٩٥	٩١	٨٩	٨٨	٨٧	٨٧	٨٨	٨٨	٨٨	٨٨	٨٨	٩٤	٨٩
معدل الشغور (بالنسبة المتوقعة)	١١,٧	١٣,٦	١٣,٦	١٣,٦	١٤,٦	١٥,٥	١٥,٥	١٤,٦	١٤,٦	١٤,٦	١٤,٦	١٤,٦	٨,٧	١٤
فئة الخدمات العامة والفئات الأخرى														
الخدمة الميدانية	٦٨	٥٩	٥٨	٥٨	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٧	٥٧	٦٠	٦١
المجموع الفرعي	٦٨	٥٩	٥٨	٥٨	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٧	٥٧	٦١	٥٨
معدل الشغور (بالنسبة المتوقعة)	١٤,٧	١٤,٧	١٤,٧	١٤,٧	١٧,٦	١٧,٦	١٧,٦	١٧,٦	١٧,٦	١٧,٦	١٦,٢	١٦,٢	١١,٨	١٠,٣
المجموع - الموظفون الدوليون	١٧١	١٥٤	١٤٩	١٤٧	١٤٥	١٤٣	١٤٤	١٤٤	١٤٤	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٥١	١٤٧
معدل الشغور (بالنسبة المتوقعة)	١٢,٩	١٤,٠	١٤,٠	١٤,٠	١٥,٢	١٥,٨	١٥,٨	١٥,٨	١٥,٨	١٥,٨	١٥,٢	١٥,٢	١١,٧	١٤,٠

التوقعات الشهرية للموظفين

ملاك الموظفين المطلوب	ديسمبر ٢٠١٢	الثاني/يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيه	يوليه	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	تشرين الأول/نوفمبر	تشرين الثاني/ديسمبر	كانون الأول/المتوسط
الموظفون الوطنيون														
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	٣٣	٢٦	٢٦	٢٧	٢٧	٢٨	٢٨	٢٨	٢٩	٢٩	٢٩	٣٠	٣٠	٢٨
معدل الشغور (بالنسبة المتوىة)	٧٤,٤	٧٤,١	٧٣,٨	٧٣,٥	٧٣,١	٧٢,٨	٧٢,٥	٧٢,٢	٧١,٨	٧١,٥	٧١,٢	٧٠,٩	٧٠,٩	١٥
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	٨٠	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٦	٦٩	٧١	٧٢	٧٣	٧٣	٧٣	٦٧
معدل الشغور (بالنسبة المتوىة)	٤١,٧	٤٠,٦	٣٩,٦	٣٨,٥	٣٦,٩	٣٦,٤	٣٣,٠	٣٢,٠	٣١,١	٣٠,١	٢٩,١	٢٩,١	٢٩,١	١٦
المجموع، الموظفون الوطنيون	١١٣	٨٥	٨٦	٨٨	٨٩	٩١	٩٣	٩٤	٩٧	٩٩	١٠٠	١٠١	١٠٣	٩٥
معدل الشغور (بالنسبة المتوىة)	٢٣,٥	٢٢,٣	٢١,٠	١٩,٨	١٨,٠	١٧,٣	١٣,٩	١٢,٧	١١,٥	١٠,٣	٩,١	٨,٨	٨,٨	١٦
متطوعو الأمم المتحدة	٤	٢	٣	٣	٣	٣	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٣
معدل الشغور (بالنسبة المتوىة)	٩٨,١	٩٧,٣	٩٧,٨	٩٧,٣	٩٧,٣	٩٧,٣	٩٦,٥	٩٦,٥	٩٦,٥	٩٦,٥	٩٦,٥	٩٦,٥	٩٦,٥	١٣
المجموع - الموظفون المدنيون	٢٨٨	٢٤١	٢٣٨	٢٣٨	٢٣٧	٢٣٨	٢٣٩	٢٤٢	٢٤٦	٢٤٨	٢٤٩	٢٥٢	٢٦٢	٢٤٥
معدل الشغور (بالنسبة المتوىة)	١٧,٥	١٧,٤	١٧,٨	١٧,٥	١٧,١	١٦,١	١٤,٥	١٤,٠	١٣,٥	١٢,٤	١٠,٥	٩,٠	٩,٠	١٥